عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين

محمد حاتم أحمد خمايسة

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1443هـ– 2022م

دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين

إعداد:

محمد حاتم أحمد خمايسة

بكالوريوس- علم حاسوب- الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين

إشراف الدكتور: أحمد حرزالله

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة- مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة- جامعة القدس

القدس- فلسطين

1443هـ- 2022م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين

إعداد: محمد حاتم أحمد خمايسة

الرقم الجامعي: 21612963

المشرف: الدكتور أحمد حرزالله

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/01/09من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1 . رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد حرزالله التوقيع

2 . الممتحن الداخلي: د. مازن الخطيب التوقيع

3 . الممتحن الخارجي: د. جمال أبو بشارة التوقيع

القدس –فلسطين

1443هـ – 2022م

الإهداء

إلى أمي وأبي وأخوتي

إلى كل من هو في القلب ولم يذكره القلم

الإقرار:

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: محمد حاتم أحمد خمايسة

التاريخ: 2022/1/9

شكر وعرفان

أحمد الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدي والمنتهى، والصلاة والسلام على الرسول المعلم القائل صل الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله (راوه البخاري)، وبعد أن أتم الله نعمته على إذ أكملت هذه الرسالة العلمية، التي أسال الله أن يكتب لي أجرها، وأن ينفع بها.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ أحمد حرزالله، الذي تفضل بالإشراف والتوجيه، وسعه الصدر،

واعترافا لذوي الفضل بفضلهم، ولذوي العلم بعلمهم، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان، والتقدير والمحبة، إلى جميع أساتذتي الأفاضل (د. جواد حسن شقير، د. عامر كنعان (المغفور له بإذن الله)، د. عبد الوهاب الصباغ، د. زهران دراغمة، د. عبد الفتاح الشملة، د. ربيع عويس، د. عفيف حمد، د. معتز القطب)، الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة. وأتقدم بجزيل وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للجنة المناقشة، ممثلة بكل من: الدكتور/مازن الخطيب مناقشاً داخلياً، والدكتور/ جمال أبو بشارة مناقشاً خارجياً، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، والحكم عليها، وإثرائها بملاحظاتهما السديدة.

والشكر موصول لجميع العاملين في جامعة القدس، واللجنة الأولمبية الفلسطينية، وجمعية البنوك الفلسطينية، وأخيراً، كل الشكر والتقدير لكل الأصدقاء والأخوة الذين ساهموا في إنجاح هذه الرسالة.

الباحث

محمد حاتم أحمد خمايسة

المصطلحات

المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الاجتماعية هي التأثير أو التفاعل الذي تتمتع به الشركات مع المجتمع في ثلاثة مجالات متميزة: (1) المساهمات الطوعية (2) تأثير العمليات (الأعمال المباشرة) و(3) التأثير من خلال سلسلة القيمة (Unilever, 2003).
الرياضة	هي نشاط ثقافي متعدد الأبعاد بالنسبة للجميع، ونشاط بدني جماعي، وترفيهي يثري حياة الشعوب، ويعتبر ممارسة الرياضة حقاً من حقوق الأنسان، ويجب أن تتاح إمكانية ممارستها لكافة الأفراد في المجتمع (اللجنة الأولمبية الدولية، 2017).
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	يعتبر المجلس الأعلى للشباب والرياضة قطاع يحمل الطابع الرسمي الحكومي، وأنبثق المجلس عن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. ويولي المجلس الاهتمام بقطاع الشباب وقطاع الرياضة أينما وجد الفلسطينيون سواء كان ذلك داخل الوطن، أو في الشتات وعلى دول العالم (المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2019).
اللجنة الأولمبية الفلسطينية	اللجنة الأولمبية الفلسطينية هيئة أهلية، تتمتع بكيان قانوني مستقل، وهي المرجعية العليا للحركة الرياضية في دولة، يمثلها مجلس إدارة منتخب مكون من (17) عضواً، من الوطن والشتات ضمنهن ثلاثة مقاعد للعضوية النسوية. تأسست عام 1933، ونالت اعترافاً دولياً في عام 1934، وتجمدت قسراً فعاليات وأنشطة اللجنة الأولمبية قسراً بسبب الاحتلال الاستعماري لفلسطين، وفي عام 1967 تمت إعادة تشكيلها وممارسة أنشطتها، وفي عام 1993 تم إعادة اعتماد عضويتها في اللجنة الأولمبية بجهود من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وتعتبر اللجنة الأولمبية الفلسطينية عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، إضافة لكونها عضو مؤسس في الاتحاد العربي للجان الوطنية الأولمبية (اللجنة الأولمبية، 2019).

الاتحادات الرياضية الفلسطينية	الاتحادات الرياضية هي منظمات أهلية، تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، تعود بالمنفعة العامة على المنظومة الرياضية الفلسطينية، وممثلة بالتشريع الفلسطيني، ومسجلة بشكل قانوني ولمدة غير محدودة وتلتزم بأحكام ونظام وقوانين ولوائح وقرارات وتعليمات الاتحادات الدولية في مجال اللعبة في هذا الشأن وحسب الأصول (قانون كرة القدم الأساسي، 2016).
التكنولوجيا	تعرف التكنولوجيا على أنها عملية تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، ويعني ذلك أكثر من مجرد أدوات وآلات فقط، بل يمتد إلى تلك الأسس النظرية والعلمية التي تهدف إلى عملية تحسين أداء الموارد البشرية في الأنشطة التي تقوم بها (عبد الباري، 2003).
المعلومة	تعني مجموعة من البيانات التي تمت عملية معالجتها بطريقة محددة، بداية يتم استقبال البيانات من مصدرها المختلفة، ثم يتم عملية تحليلها ومن ثم تبويبها، وأخيراً يتم تطبيقها لكي يتم إرسالها إلى الجهات المعنية (العاصي، 2004).

المختصرات

World Business Council for Sustainable Development	WBCSD
Community for Economic Development	CED
Business for Social Responsibility	BSR
International Business Leader Forum	IBLF
Organization for Economic Co-operation and Development	OECD
Corporate Social Responsibility	CSR

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين، باستخدام أنموذج تم إعداده لهذه الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من أخصائيين في مجالات (القطاع الرياضي، القانون، القطاع الخاص، القطاع الاجتماعي، قطاع تكنولوجيا المعلومات) وتم اعتماد المجموعات البؤرية والمقابلات الشخصية كأدوات لجمع البيانات، إضافة إلى مقارنة بيانات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك ممثلاً عن القطاع الخاص ما بين عام 2011 وحتى عام 2020.

وأوضحت نتائج الدراسة بأن هنالك تباين بمعرفة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وأظهرت الدراسة عدم وجود وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني والتي تعتبر أداة من أدوات التنمية المستدامة، وتباين مدى كفاية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه الخاص الرياضي ما بين الكفاية النسبية من وجهة نظر القطاع الخاص، وعدم الكفاية من وجهة نظر القطاع الرياضي، وبينت الدراسة عدم وجود قوانين ولوائح تشريعية تنظم عمل المسؤولية الاجتماعية، وكذلك أوضحت بأنه يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تسهم في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي.

وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة توحيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، بالإضافة إلى سن قوانين وتشريعات ولوائح تنظم عملية المسؤولية الاجتماعية من خلال مبدأ التشاور بين الأطراف ذات العلاقة على أن تتضمن حوافز وتسهيلات للقطاع الخاص، وبناء منصة إلكترونية للمسؤولية الاجتماعية تختص بالقطاع الرياضي.

The role of the social responsibility of the private sector in the sustainability of the sports sector in Palestine

Prepared By: Mohammad Hatem Khamaiseh

Supervised by: Dr. Ahmad Herzallah

Abstract

This study aimed to identify the role of the social responsibility of the private sector in the sustainability of the sports sector in Palestine, using a model prepared for this study. To achieve this goal, the researcher used the descriptive approach. The study population consisted of specialists in the fields (sports sector, law, private sector, social sector, information technology sector); focus groups and personal interviews were adopted as tools for data collection, in addition to comparing the social responsibility data of the banking sector, represented by the private sector between 2011 and 2020.

The results of the study showed that there is a discrepancy in the knowledge of the concept of social responsibility from the point of view of the study population, and the study showed the lack of sufficient awareness and culture in the sports system of the importance of social responsibility of the private sector for the sustainability of the Palestinian sports sector, which is considered a tool of sustainable development, and the discrepancy of the adequacy of the social responsibility of the private sector towards the sports sector, there is a difference between relative sufficiency from the point of view of the private sector and inadequacy from the point of view of the sports sector. The study showed the absence of laws and legislative regulations regulating the work of social responsibility, and also indicated that technological innovation processes can contribute to achieving the dimensions of social responsibility in the sustainability of the sports sector.

In light of these results, the researcher recommended the necessity of unifying the concept of social responsibility in Palestine, in addition to enacting laws, legislation, and regulations regulating the process of social responsibility through the principle of consultation between the relevant parties provided that it includes incentives and facilities for the private sector, and building an electronic platform for social responsibility related to the sports sector.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أنموذج الدراسة

1.4 أسئلة الدراسة

1.5 أهداف الدراسة

1.6 أهمية الدراسة

1.7 حدود الدراسة

1.8 محددات الدراسة

1.9 تعريفات إجرائية لمصطلحات الدراسة

1.10 الهيكل التنظيمي لمحتوى الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر الرياضة مرآة الشعوب، فهي انعكاس حقيقي لواقع الشعوب والدول، فالرياضة منظومة متكاملة بكافة مكوناتها بدءً من الموارد ومروراً بتوفير المعدات الرياضة المناسبة للنهوض بالواقع الرياضة، إضافةً لضرورة توفر أصحاب الخبرات والكفاءات ضمن منظومة العمل الجماعي بالتدريب الجاد بعزيمة وصبر الأبطال من جهة، والتعلم من تجارب الدول الأخرى من جهة أخرى، ضمن إدارة سياسية وطموح بإبراز الهوية الوطنية بالتخطيط الشامل والإدارة الفعالة للقطاع الرياضي، وتعتبر الرياضة أداة من أدوات التنمية المستدامة كما نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة (ليمكي، 2015).

وتسعى فلسطين باللحاق بركب الدول الفاعلة والمتقدمة في المجال الرياضي باعتبار الرياضة الفلسطينية أداة من أدوات النضال السلمي ورمز من رموز إثبات الهوية الفلسطينية من خلال المشاركات الدولية والتي ترسل من خلالها رسالة للعالم بأننا موجودين على هذه الأرض باعتبار الرياضة تعزز من القيم الإنسانية من خلال التمثيل المشرف في المحافل العربية والإقليمية والأسيوية والدولية، إضافة لكون الرياضة أداة من أدوات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن مواثيق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الواقع الرياضي الفلسطيني نجد بأن الرياضة الفلسطينية تعاني من العديد من التحديات، متمثلة بثلاثة تحديات بدايةً بالاحتلال الإسرائيلي الذي يعرقل النهضة الرياضية الفلسطينية، مروراً بالانقسام الفلسطيني والذي سبب حالة شرخ بالمجتمع الفلسطيني وانتهاءاً بشح الموارد المالية للنهوض بواقع القطاع الرياضي، إذ أن شح الموارد المالية تبطيء عجلة التنمية في القطاع الرياضي،

ومن هنا دعت الضرورة لوقوف الشركات والمؤسسات عند مسؤولياتها تجاه هذا القطاع من خلال المسؤولية الاجتماعية (الرجوب، 2018).

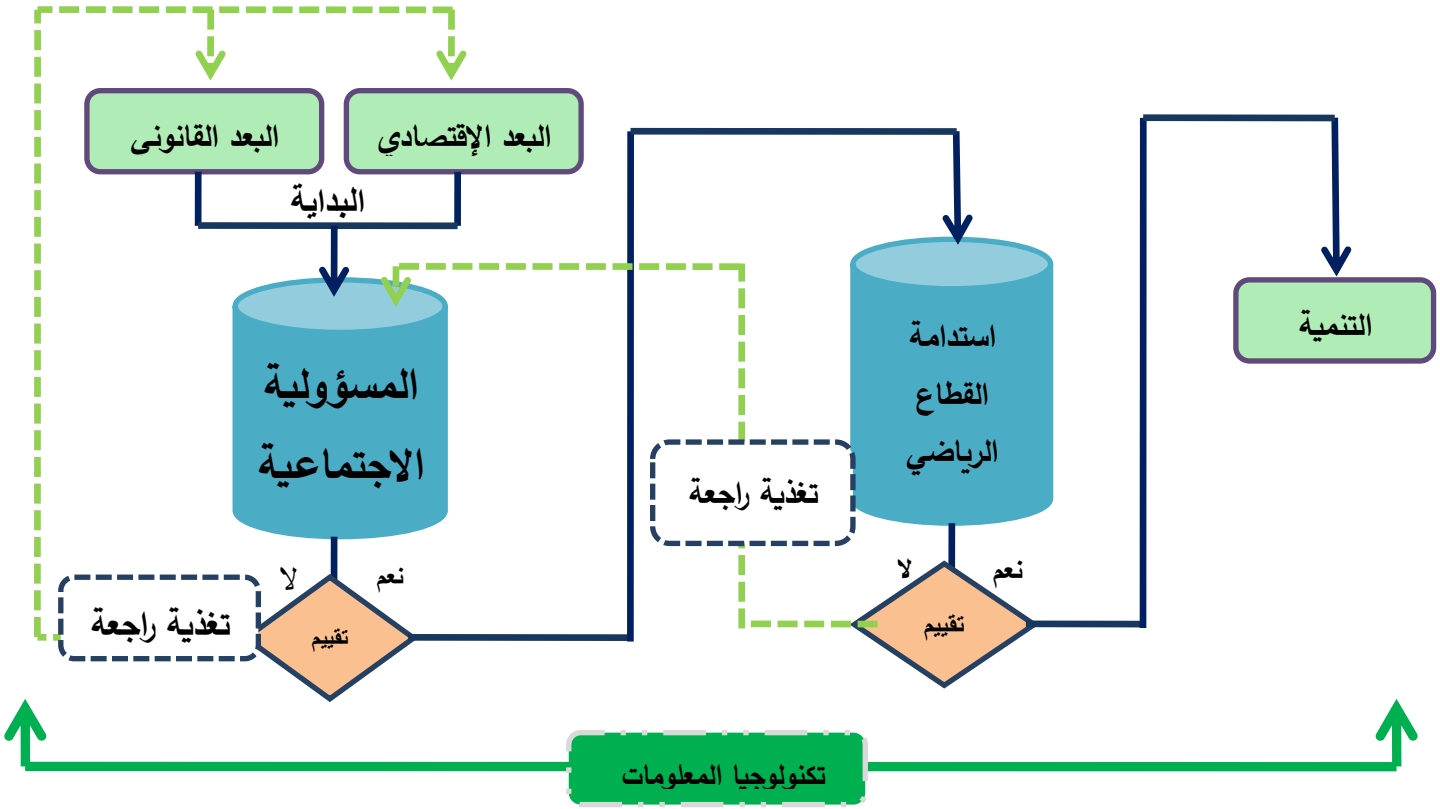
لقد حظي موضوع المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزاماً أخلاقيا تجاه المجتمع من قبل الشركات والمؤسسات، إذ أنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر استهدافها للعديد من القطاعات المختلفة، وتتباين الشركات في مسؤولياتها تجاه المجتمع الفلسطيني فكان لا بد من التطرق لدور هذه الشركات في تنمية القطاع الرياضية واستدامة عمل المنظومة الرياضية، عبر المساهمة بترسيخ قواعد الشراكة مع الجهات الذات العلاقة بالمنظومة الرياضية.

وباعتبار ممارسة الرياضة حق لجميع أفراد المجتمع، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الرياضي بحيث يتم إتاحة الفرصة لجميع أفراد وطبقات المجتمع بقيامهم بممارسة الأنشطة الرياضية الجسدية والذهنية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية من خلال تكامل الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وأفراد المجتمع (ليمكي، 2015).

1.2 مشكلة الدراسة

تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية والتي من المفترض أن تعطى لها أهمية كبيرة من قبل الشركات على اختلاف أشكالها وطبيعة ملكيتها، وانطلاقاً من واقع الرياضة الفلسطينية وما تمر به من تحديات وخصوصا ضعف الموارد المتعلقة بالقطاع الرياضي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وباستثناء القليل من الشركات والمؤسسات التي تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه هذا القطاع الرياضي، وكذلك من خلال الاطلاع على الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في القطاع الرياضي أشارت بعض الدراسات بوجود قصور من قبل الشركات والمؤسسات تجاه القطاع الرياضي في بعض تلك الدول ، فلا بد من دراسة الدور الذي تقوم به المؤسسات والشركات الفلسطينية تجاه قطاع الرياضة والوقوف عند المؤشرات المتعلقة باستدامة هذا القطاع الرياضي، ولذلك فلا بد من التساؤل التالي: بما هو دور المسؤولية الاجتماعية في استدامة الرياضة الفلسطينية؟

1.3 أنموذج الدراسة



الشكل 1.1: أنموذج المسؤولية الاجتماعية

1.4 أسئلة الدراسة

من أجل الوقوف عند مشكلة الدراسة وتوضيحها كان لا بد من السؤال التالي والمتمثل بـ:

ما هو دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي؟

أولاً: ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر القطاع الرياضي؟

ب. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟

ج. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الأخصائيين القانونيين؟

د. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي تكنولوجيا المعلومات؟

هـ. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر شركات القطاع الخاص؟

ثانياً: ما هو دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. هل يقوم القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية تجاه قطاع الرياضة الفلسطيني بشكل كاف لاستدامة قطاع الرياضة الفلسطيني؟ كيف يمكن للقطاع الخاص القيام بمسؤولياته الاجتماعية تجاه قطاع الرياضة الفلسطينية بشكل يكفي لاستدامة القطاع الرياضي؟

ب. هل يقوم القطاع الخاص بمراعاة الأولويات المطلوبة لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني من وجهة نظرك من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ إذا كانت الإجابة لا. فما هي الأولويات المطلوبة من القطاع الخاص ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة به لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟

ج. هل يوجد هنالك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية الفلسطينية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟ إذا كانت الإجابة لا. فما هي الخطوات الواجب اتباعها لترسيخ مفهوم الوعي والثقافة لدى المنظومة الرياضية لاستدامتها من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

د. ما مقدار الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي؟

ثالثاً: ما هو الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. هل يكفي ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي؟ إذا كانت الإجابة لا. فكيف يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بمسؤولياته الاجتماعية وبما يكفي لاستدامة القطاع الرياضي؟

ب. هل يتوافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

ج. هل بالإمكان تخصيص نسبة معينة من مخصص المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فكم تقترح أن تكون هذه النسبة؟

د. ما هي التسهيلات والحوافز الحكومية التي توفرها الحكومة للقطاع الخاص بحيث تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ إذا كان لا يوجد تسهيلات وحوافز، فما هو الدور المطلوب من الحكومة؟

رابعاً: ما هو دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضة الفلسطينية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. هل يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تشريعية تنظم عملية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين؟ وإذا كان لا يوجد، فعلى من تقع مسؤولية إيجاد هذه القوانين والأنظمة واللوائح؟

ب. هل يمكن قانونياً تخصيص نسبة معينة من نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي؟ إذا كانت الإجابة نعم كم تقترح هذه النسبة؟ وكيف يمكن تخصيص ذلك قانونياً؟

ج. هل يوجد دور للحكومة من خلال القوانين والتشريعات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمع الفلسطيني وخصوصاً القطاع الرياضي؟ وإذا كان يوجد فما هو الدور الذي تقوم به الحكومة؟ وإذا كان لا يوجد ما هو الدور الواجب على الحكومة القيام به؟

د. هل يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ وعلى من تقع مسؤولية الخطة الوطنية ؟ واذا لم يوجد هل بالإمكان بناء هذه الخطة؟

خامساً: ما هو الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. هل يعتبر القطاع الرياضي الفلسطيني أداة من أدوات التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن اعتبار استدامة الرياضة في فلسطين أداة من أدوات التنمية المستدامة؟

ب. هل يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاجتماعية في فلسطين؟ وكيف يمكن للقطاع الرياضي تحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ؟

ج. هل يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ وكيف يمكن للقطاع الرياضي تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ؟

د. هل يوجد هناك تكامل بين القطاع الخاص الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟ وكيف يمكن أن يكون هنالك تكامل بالأدوار بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

سادساً: ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. هل يوجد منصة إلكترونية موحدة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي؟ وكيف تسهم المنصة الإلكترونية الموحدة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي؟

ب. هل يوجد بوابة موحدة لقواعد البيانات للقطاع الرياضي تسهم في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ وكيف تسهم قواعد بيانات القطاع الرياضي في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات ؟

ج. هل يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تكون متلائمة وتسهم في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين؟ وكيف يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تكون متلائمة وتحقق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين؟

د. هل يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي الفلسطيني من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؟ وكيف يمكن أن يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي الفلسطيني من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؟

1.5 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل بالكشف عن دور المسؤولية الاجتماعية على القطاع الرياضي في فلسطين باعتبارها طريق من طرق التنمية المجتمعية المستدامة ، ويندرج في إطار هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف:

1. توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهات النظر المختلفة لمجتمع الدراسة.
2. معرفة دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
3. توضيح الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي الفلسطيني.
4. بيان دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضة الفلسطينية.
5. معرفة الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

6. معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

1.6 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وعملية من أهمها:

1. تكمن أهمية موضوع الدراسة حيث تتناول دراسة وتحليل دور المسؤولية الاجتماعية في القطاع الرياضي، وتعتبر نقطة أساسية للوصول إلى خارطة طريق في التخطيط لاستدامة القطاع الرياضي.
2. هناك أهمية للقيام بهذه الدراسة حيث أن الشركات والمؤسسات تعتبر أحد أهم الركائز في التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني، ولا بد من البحث عن سبل تعزيز الشراكة بين هذه الشركات والمؤسسات وقطاع الرياضة في فلسطين.
3. تكمن أهمية الجانب العملي بأن هذه الدراسة سوف تعطي تقييماً عملياً طبقاً لأبعاد ومحاور المسؤولية الاجتماعية من جانب الشركات والمؤسسات. ولهذا السبب تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية توجيه الاهتمام نحو الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في القطاع الرياضي.
4. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة بموضوعها وتشكل بداية للعديد من الدراسات في هذا المجال في المكتبة العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص.
5. توفير دلالات عملية تساعد الشركات والمؤسسات في تحديد بوصلتها تجاه دعم القطاع الرياضي، وذلك من خلال ما سوف تفسر عنه نتائج الدراسة، كمحاولة للإسهام تجنيد الموارد للقطاع الرياضي.

1.7 حدود الدراسة

حدود بشرية: اشتملت هذه الدراسة على:

- الأخصائيين والمستشارين القانونيين.

- الأخصائيين الاجتماعيين.
- الأخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- رؤساء اتحادات وأمناء عامين والعاملين في القطاع الرياضي.
- ممثلي دوائر المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

حدود زمانية: حيث أن هذه الدراسة تغطي الفترة الزمنية ما بين عام 2011 وحتى عام 2021.

حدود مكانية: اقتصرت على البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة كنموذج عن القطاع الخاص.

1.8 محددات الدراسة:

- صعوبة في تحديد موعد موحد من أجل المشاركة ضمن مجموعة بؤرية للأخصائيين القانونين والأخصائيين الاجتماعيين، وذلك بسبب طبيعة عملهم وارتباطاتهم.
- صعوبة تضمين المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) والشتات الفلسطيني ضمن المجموعات البؤرية لصعوبة الوصول لهم بسبب الظروف الراهنة.
- صعوبة تضمين الشركات الكبرى في مقارنة الإحصائيات بسبب تحفظها على المعلومات، والاكتفاء بقطاع البنوك كعينة عن القطاع الخاص

1.9 الهيكل التنظيمي لمحتوى الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على خمسة فصول وعلى النحو التالي:

- الفصل الأول

يحتوي هذا الفصل على الإطار العام للدراسة وبما يحويه من مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهمية الدراسة، ومحددات الدراسة وحدودها، ومحتواها التنظيمي، ومصطلحات الدراسة.

- الفصل الثاني

يحتوي هذا الفصل على الإطار النظري للدراسة وبما يشمل أدبيات الدراسة ودراسات سابقة بشقيها الدراسات العربية ، والدراسات الأجنبية.

- الفصل الثالث

يحتوي هذا الفصل على منهجية الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق وثبات أداة الدراسة، والمصادر التي تم جمع المعلومات منها، بالإضافة إلى مجتمع الدراسة والأساليب المتعلقة بجمع المعلومات، وأساليب معالجة البيانات.

- الفصل الرابع

يحتوي هذا الفصل على الإطار العملي وتحليل المعلومات.

- الفصل الخامس

يحتوي هذا الفصل على نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية.

2.2 المبحث الثاني: القطاع الرياضي

2.3 المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات

2.4 عرض الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والأجنبية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية

2.1.1 تمهيد

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الحديثة، وظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بسبب الضغوطات التي مورست عليها، فدور الشركات لا يقتصر فقط على تحقيق الأرباح والاهتمام بتحقيق مكاسبها الذاتية، بل يتعدى ذلك الدور من خلال عملها على تحقيق متطلبات المجتمع المحيط بها. ولكي تحافظ الشركات على استمراريتها ونموها، فيتطلب منها ذلك الموازنة بين تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشأت من أجلها وتحقيق متطلب المجتمع.

وسيحاول الباحث في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتطور مفهوما التاريخي، واستعراض مداخل المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى موقف القانون الفلسطيني من المسؤولية الاجتماعية والتمييز ما بين الدعاية والمسؤولية الاجتماعية من جهة وما بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى، كذلك البحث في أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية والتطرق للتجارب المحلية والإقليمية والدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية، والتفريق ما بين عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

2.1.2 تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

بالنظر للأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يرجى الباحث بأن المسؤولية الاجتماعية مضى على وجودها عديد القرون كسلوك وممارسة مجتمعية تندرج تحت اطار العمل الخيري، أما كمفهوم حديث للمسؤولية الاجتماعية فقد برز جلياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد اخذ المفهوم بالتطور. قامت فكرة المسؤولية الاجتماعية على الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية في خضم سعي الشركات لتحقيق الأرباح المرجوة بناءً على أهدافها، ومع بداية تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية اقتصرت فاعلية المسؤولية الاجتماعية في تحمل شركات القطاع الخاص مسؤولياتها تجاه المجتمع، ومن ثم تبع ذلك القطاع التطوعي بمكوناته الساعية لدفع المسؤولية الاجتماعية باتجاه مزيد من التجربة والتطبيق، وأقتصر دور القطاع التطوعي على كونه أداة التنفيذ الاجتماعي للمسؤولية وتزايدت الأهمية مع مرور الوقت (المستريحي، 2017). وفيما يلي مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية، كما هو موضح في الجدول 2.1:

جدول 2.1 (أ): مراحل التطور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

مرحلة تطور المفهوم	الفترة الزمنية	مجالات تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية
المرحلة الأولى	1960 – 1945	• باعتبار شركات الأعمال هدفها تعظيم الأرباح وهذا ما يتنافى مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية في هذه الفترة فقد ظهر هنالك مجموعة من المعارضين للمسؤولية الاجتماعية للشركات. • وجود بعض التوجهات بتبني المسؤولية الاجتماعية لما لها من فائدة في تحقيق أهداف شركات الأعمال. • وجود دعوات للموازنة بين تحقيق الربح والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والزبائن.
المرحلة الثانية	1970 – 1960	• استمرت الفئة المعارضة للمسؤولية الاجتماعية بأفكارها المعارضة. • خوض البحوث والدراسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وكانت داعمة لتطبيق هذا المفهوم. • لم يكن معلوم ما هو العائد للشركات من تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية. • بداية ظهور استجابة وتقبل للمسؤولية الاجتماعية من قبل بعض الشركات وظهور الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية(Lee, 2008).

جدول 2.1 (ب): مراحل التطور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

المرحلة الثالثة	**1980 – 1970**	• البدء بتطبيق المسؤولية الاجتماعية. • إسهاب متزايد للبحوث في موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات. • طرح الأفكار حول عوائد المسؤولية الاجتماعية للشركات. • قبول الشركات للمسؤولية الاجتماعية بناء على المجموعات الضاغطة بهذا الاتجاه.
المرحلة الرابعة	1990 – 1980	• تناول الجوانب الأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية (Frederick, 2008). • اهتمام متزايد من البحوث والدراسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
المرحلة الخامسة	2000 – 1990	• أصبح هنالك تدويل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية (Frederick, 2008).
المرحلة السادسة	2010 – 2000	• الاهتمام أكثر بالمسؤولية الاجتماعية نحو تحقيق التنمية المستدامة من قبل شركات الأعمال. • استمرار إبراز الجوانب الأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية .
المرحلة السابعة	2022 – 2010	• وجود نسخة جديدة من المسؤولية الاجتماعية واستبدال النسخة القديمة من حيث عالمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية. • التركيز على مفهوم استدامة الشركات ومسؤولياتها المجتمعية (Carroll, 1999).

ويرى الباحث بأن أهمية الجدول 2.1 تكمن في تتبع المراحل التي مرت بها المسؤولية الاجتماعية بداية منذ عام 1970 وحتى يومنا هذا حيث تم سرد المجالات التي تم تطور المسؤولية الاجتماعية من خلالها.

2.1.3 تعريف المسؤولية الاجتماعية

تعرض هذه الدراسة تعريفات المسؤولية الاجتماعية منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي وحتى تاريخ إجراء الدراسة كما هو الجدول 2.2 أدناه:

جدول 2.2 (أ): تعريف المسؤولية الاجتماعية

المؤلف	السنة	التعريف
Community for Economic Development (CED)	1971	تشمل الدائرة الداخلية المسؤوليات الأساسية الواضحة للتنفيذ الفعال لمنتجات الوظائف الاقتصادية والوظائف والنمو الاقتصادي. أما الدائرة المتوسطة فتشتمل على ممارسة مسؤولية هذه الوظيفة الاقتصادية مع إدراك حساس لتغيير القيم والأولويات الاجتماعية: على سبيل المثال ، فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، والتوظيف والعلاقات مع الموظفين، وتوقعات أكثر دقة للعملاء للحصول على المعلومات والمعاملة العادلة والحماية من الإصابة. أما الدائرة الخارجية تتعلق بالمسؤوليات الناشئة حديثاً لا تزال هذه المسؤوليات غير متبلورة والتي يجب على رجال الأعمال يوليها اهتمام على نطاق أوسع للمشاركة بالأنشطة في تحسين البيئة الاجتماعية. (على سبيل المثال، الفقر والآفة الحضرية)
Carroll	1979	تشمل المسؤولية الاجتماعية للأعمال للأبعاد الاقتصادية والقانونية والأخلاقية ضمن توقعات المجتمع للمنظمات في وقت معين.
Carroll	1983	تنطوي المسؤولية الاجتماعية للشركات على إدارة الأعمال التجارية بحيث تكون مربحة اقتصاديًا ، ومُلزمة بالقانون ، وأخلاقية وداعمة اجتماعيًا. أن تكون مسؤولًا اجتماعيًا ... يعني أن الربحية والطاعة للقانون هما الشرطان الأساسيان لمناقشة أخلاقيات الشركة ومدى دعمها للمجتمع الذي توجد فيه بمساهمات من المال والوقت والمواهب. وبالتالي ، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتكون من أربعة أجزاء: الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والطوعية أو الخيرية.
Carroll	1991	يجب تأطير شركات الأعمال بحيث يتم تبني مجموعة كاملة من مسؤوليات العمل. يقترح هنا أن أربعة أنواع من المسؤوليات الاجتماعية تشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات الكاملة: الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية. علاوة على ذلك ، يمكن تصوير هذه الفئات الأربع أو مكونات المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها هرم. من المؤكد أن كل هذه المسؤوليات كانت موجودة دائمًا إلى حد ما ، لكن لم تتخذ المهام الأخلاقية والخيرية مكانًا مهمًا إلا في السنوات الأخيرة.

جدول 2.2 (ب): تعريف المسؤولية الاجتماعية

World Business Council for Sustainable Development (WBCSD)	**1999**	**التزام منظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية حياتهم.**
Woodward–Clyde	1999	تم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "عقد" بين المجتمع ومنظمات الأعمال حيث يمنح المجتمع للشركة ترخيصًا للعمل وفي المقابل تفي المسألة بالتزامات معينة وتتصرف بطريقة مقبولة
World Business Council for Sustainable Development	2000	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل.
Business for Social Responsibility	2000	يرتبط اتخاذ القرارات التجارية بالقيم الأخلاقية والامتثال للمتطلبات القانونية واحترام الأفراد والمجتمعات والبيئة. إدارة الأعمال بطريقة تلبي أو تتجاوز التوقعات الأخلاقية والقانونية والتجارية والعامة تجاه المجتمع من منظمات الأعمال. المسؤولية الاجتماعية هي مبدأ توجيهي لكل قرار يتم اتخاذه وفي كل مجال من مجالات العمل
UK Government	2001	تدرك المسؤولية الاجتماعية للشركات أن المصالح التجارية الأوسع للقطاع الخاص تتطلب منه إدارة تأثيره على المجتمع والبيئة بأوسع معانيها. وهذا يتطلب منه إقامة حوار مناسب أو شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين، سواء كانوا موظفين أو عملاء أو مستثمرين أو موردين أو مجتمعات. تتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات الالتزامات القانونية ، بما في ذلك المشاركة الطوعية التي يقودها القطاع الخاص ، والتي تعكس أولويات وخصائص كل عمل.
Commission of the European Communities	2001	مفهوم تدمج فيه الشركات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي. المسؤولية الاجتماعية للشركات هي في الأساس مفهوم حيث تقرر الشركات طوعًا المساهمة في مجتمع أفضل وبيئة أنظف.
Commission of the European Communities	2002	المسؤولية الاجتماعية للشركات تدور حول الشركات التي لديها مسؤوليات وتتخذ إجراءات تتجاوز التزاماتها القانونية وأهدافها الاقتصادية أو التجارية. وتغطي هذه المسؤوليات نطاقاً واسعاً من المجالات ولكن يتم تلخيصها في كثير من الأحيان على أنها اجتماعية وبيئية حيث يحدد معنى المجتمع بشكل واسع ، بدلاً من مجرد قضايا السياسة الاجتماعية. يمكن تلخيص ذلك على أنه النهج الأساسي الثالث: أي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

جدول 2.2 (ج): تعريف المسؤولية الاجتماعية

International Business Leader Forum (IBLF)	2003	ممارسات أعمال مفتوحة وشفافة تستند إلى القيم الأخلاقية واحترام الموظفين والمجتمعات والبيئة ، مما سيسهم في نجاح أعمال مستدام.
Commission of the European Communities	2003	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي المفاهيم القائلة بأن المؤسسة مسؤولة عن تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين. إنه التزام مستمر من جانب الشركات بالتصرف بشكل عادل ومسؤول والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل.
CSR Europe	2003	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الطريقة التي تدير بها الشركة وتحسن تأثيرها الاجتماعي والبيئي لتوليد قيمة لكل من المساهمين وأصحاب المصلحة من خلال ابتكار استراتيجيتها وتنظيمها وعملياتها.
CSRwire	2003	يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تكامل العمليات والقيم التجارية، حيث تنعكس مصالح جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المستثمرين والعملاء والموظفين والبيئة في سياسات الشركة وإجراءاتها.
Business for Social Responsibility (BSR)	2003a	تعمل ممارسات الأعمال المسؤولة اجتماعيًا على تعزيز مساءلة الشركات واحترام القيم الأخلاقية وفي مصلحة جميع أصحاب المصلحة. ممارسات تجارية مسؤولة تحترم وتحافظ على البيئة الطبيعية. تساعد على تحسين جودة وفرص الحياة، فهي تمكن الناس وتستثمر في المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.
Business for Social Responsibility	2003b	تحقق المسؤولية الاجتماعية للشركات نجاحًا تجاريًا بطرق تحترم القيم الأخلاقية وتحترم الأشخاص والمجتمعات والبيئة الطبيعية.
Ethical Performance	2003	في أفضل حالاتها، يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها مسؤولية الشركة عن مجمل تأثيرها، مع الحاجة إلى تضمين قيم المجتمع في عملياتها الأساسية وكذلك في معالجتها للبيئة الاجتماعية. ويتم قبول المسؤولية على أنها تشمل مجموعة واسعة من إدارة الأعمال المربحة إلى صحة وسلامة الموظفين والتأثير على المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.
Global Corporate Social Responsibility Policies Project	2003	يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية بأنها ممارسات أعمال قائمة على القيم الأخلاقية واحترام العمال والمجتمعات والبيئة.
Ethics in Action Awards	2003	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مصطلح يصف التزام الشركة بأن تكون مسؤولة أمام جميع أصحاب المصلحة في جميع عملياتها وأنشطتها. تدرس الشركات المسؤولة اجتماعيا النطاق الكامل لتأثيرها على المجتمعات والبيئة عند اتخاذ القرارات ، وتحقيق التوازن بين احتياجات أصحاب المصلحة وحاجتهم إلى تحقيق الربح.

جدول 2.2 (د): تعريف المسؤولية الاجتماعية

Strategies	**2003**	**يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات عمومًا على أنها مساهمة الأعمال في التنمية المستدامة، والتي تم تعريفها على أنها تطوير يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ، ويُفهم عمومًا أن المسؤولية الاجتماعية تركز على كيفية تحقيق التكامل بين الضرورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.**
World Business Council for Sustainable Development (WBCSD)	2003	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام منظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية حياتهم.
Organization for Economic Co–operation and Development (OECD)	2003	تتضمن مسؤولية الشركات تطوير الأعمال "الملائمة" مع المجتمعات التي تعمل فيها. وتتمثل وظيفة الأعمال في المجتمع في تحقيق عوائد كافية لأصحاب رأس المال من خلال تحديد وتطوير فرص الاستثمار الواعدة ، وفي هذه العملية يتم توفير فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون في شرائها. ومع ذلك فإن مسؤولية الشركات تتجاوز هذه الوظيفة الأساسية. فمن المتوقع أن تلتزم الشركات بالقوانين المختلفة التي تنطبق عليها وغالبًا ما يتعين عليها الاستجابة لتوقعات المجتمع التي لم يتم تدوينها كقانون رسمي.
Corporate Responsibility Coalition	2003	بصفتها "عضوًا في المجتمع" ، تتحمل الشركات مسؤولية حماية حقوق الإنسان في نطاق عملياتها المباشر وكذلك في النطاق الواسع لنفوذها.
Novethic	2003	يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بتطبيق الشركات لمبدأ التنمية المستدامة ، ويدمج ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي (الكفاءة والربحية) والبعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) والبعد البيئي (المسؤولية البيئية). لاحترام هذه المبادئ ، يجب على الشركات إيلاء المزيد من الاهتمام لجميع أصحاب المصلحة الذين يتطلعون لتوقعات المجتمع المدني وبيئة منظمة الأعمال.

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث بأن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أن تقوم الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها بالالتزام بواجباتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التزامها الأخلاقي تجاه المجتمع دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

2.1.4 مداخل المسؤولية الاجتماعية

يرى (Broohill, 2008) ومن خلال الأدبيات والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بأن هنالك ثلاثة مدارس للمسؤولية الاجتماعية وتم تصنيفها على أنها مداخل للمسؤولية الاجتماعية وهي:

- **المدخل الاقتصادي السياسي الجذري:**

يقدم هذه المدخل رؤية تشكيكية بما يتعلق بأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى فاعلية تلك البرامج، فالعديد من الشركات تقوم بالتغطية عن الممارسات غير القانونية وغير الشرعية باستخدامها المسؤولية الاجتماعية لكي تقوم بتطبيق هذه الممارسات، حيث تستخدم المسؤولية الاجتماعية كأداة مجتمعية رابحة من اجل الوصول إلى الأهداف الخاص بالشركة وتنفيذ أجندتها الخاصة من خلال الحصول على امتيازات وتسهيلات حكومية متمثلة بإعفاءات جمركية وإعفاءات ضريبية من أجل زيادة قوة تلك الشركات.

- **المدخل الكينزي الجديد:**

يقدم هذا المدخل اعترافاً بضرورة تبني الشركات في أهدافها وأنشطتها التي تقوم بها للمسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح على أن تبقى المسؤولية الاجتماعية خارج الاطار القانوني الملزم واعتبارها طوعية.

- **المدخل الليبرالي الجديد:**

يعتبر هذا المدخل بأن المسؤولية الاجتماعية غير ملزمة بالقانون، وإنما هي مسؤولية طوعية تطلقها الشركات دون التزام قانوني أو ضغوطات من أطراف خارجية للشركات، بحيث يكون الهدف من المسؤولية الاجتماعية تحقيق المساعدة أو الربح على المدى الطويل بدن أي تدخل من الحكومات أو ضغط من الإعلام ودون تسبب بخسارة للشركات.

الجدول 2.3: يوضح ملخص عن مداخل المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح لاحقا:

جدول 2.3: مداخل المسؤولية الاجتماعية

المدخل	مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات	الرؤية العامة
الاقتصـــادي السياســـي الجذري	• التشكيك بالفاعلية والأهداف للمسؤولية الاجتماعية للشركات. • الأجندة الخاصة مبطنة بالمسؤولية الاجتماعية من اجل الوصول لأهدافها.	• تشكيكي. • تحذيري. • تجنب المسؤولية.
الكينزي الجديد	• المسؤولية الاجتماعية جزء من أهداف الشركات. • المسؤولية الاجتماعية ليست التزام قانوني.	• طوعي.
الليبرالي الجديد	• جهد دون الالتزام او الانصياع للضغوطات الخارجية.	• الأنشطة موسمية.

2.1.5 القانون الفلسطيني والمسؤولية الاجتماعية للشركات

بعد الاطلاع على قانون الشركات (قانون رقم (12)، 1964) والذي يعتبر جزء من منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، تبين للباحث بأنه لا يوجد قانون ملزم للشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجية أعمالها.

أما فيما يتعلق بالمادة (2) من قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال الفلسطيني رقم (1) للعام 2016 بتعليمات معدلة لتعليمات القرار رقم (2) لسنة 2008 وبما يتعلق بقانون الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشركات تجاه المسؤولية الاجتماعية بحيث يجب أن تكون تفاصيل كاملة فيما يتعلق بهذا الموضوع ضمن تقارير الإفصاح، وكذلك الوضوح في تبني الشركات سياسة المسؤولية الاجتماعية من عدمه، حيث أن الهدف من ذلك الإفصاح البياني يكمن في توليد الدافع لدى الشركات التي لا تمارس دورها في المسؤولية الاجتماعية بأن تبادر وتدخل استراتيجية المسؤولية الاجتماعية ضمن خططها وبرامجها والاستفادة من هذه الأنشطة إيجابياً من خلال المنافع الضريبية وعمليات التسويق لمنتجاتها إضافة لإرسال رسالة مجتمعية بوقوفها بجانب المجتمع في تنميته.

وفي دراسة (سعادة، الخالدي، 2019) ومن خلال المقابلة التي قام بها الباحثان مع طارق المصري مدير عام تسجيل الشركات وبتاريخ 2018/04/01 حيث أفاد المصري ما أفاده بأنه يجري العمل

على إعداد مسودة مشروع قانون يتضمن في بنوده ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات, حيث أضاف أن الوزارة تسعى للاستفادة من تجربة الإمارات فيما يتعلق بالنسبة المحددة للمسؤولية الاجتماعية في القانون إضافة لتبني وزارة الاقتصاد لتعريف مجلس الأعمال العالمي للمسؤولية الاجتماعية. وينص القانون الإماراتي للشركات في المادة 242 (قانون اتحادي رقم (2)، 2015) بأنه "يجوز للشركة بعد انقضاء سنتين ماليتين من تاريخ تأسيسها وتحقيقها أرباحاً، بموجب قرار خاص أن تقدم مساهمات طوعية ويجب أن لا تزيد عن (2%) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية ويتعين مراعاة ما يلي:

- أن تكون هذه المساهمات الطوعية في أغراض المجتمع.
- أن يذكر بشكل واضح الجهة المستفيدة من هذه المساهمات الطوعية في تقرير مدقق حسابات ميزانية الشركة."

2.1.6 أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية



الشكل 2.1: أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية

أشارت الدراسات إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة لمجموعة من التحديات أبرزها كما أشار (الحمدي، 2003):

- **الضغوط الشعبية:**

حيث يرغب المجتمع بحماية مصالح المستهلكين، وحماية العاملين في الشركات ومنظمات الأعمال، وحفاظ الشركات على بيئة المجتمع ومواردها. ما أجبر الشركات على تبني الالتزام بحلول لهذه الضغوط، لمعرفتهم أنه وفي حال لم تلتزم الشركات بالضغوط الشعبية فإنها ستجد نفسها منبوذة من المجتمع وبالتالي خروجها من الأسواق التنافسية.

- **الضغوط الحكومية:**

من خلال التشريعات التي تحفظ الحقوق الشعبية، وإذا لم تلتزم الشركات بهذه التشريعات قد يكلفها ذلك خسائر فادحة بسبب توجه المجتمع لمقاطعتها من خلال عدم التعامل مع منتوجات وخدمات تلك الشركات.

- **الفضائح الأخلاقية:**

تتعرض الكثير من الشركات للفضائح الأخلاقية، فعلى سبيل المثال في التجربة الصينية (واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيها نحو دعم التنمية الاجتماعية، 2019) حيث قامت بعض الشركات بتقديم الأغذية الفاسدة مما كبد الشركات خسائر كبيرة لتعويض الخسائر التي تسببت بها تلك المنتوجات غير الصالحة للاستخدام، الأمر الذي دفع الحكومة الصينية إلى فرض المسؤولية الاجتماعية على الشركات.

- **النمو التكنولوجي:**

صاحب التطور التكنولوجي تحديات تتطلب تنمية الموارد البشرية، وضرورة مراعاة متطلبات المستهلكين، وتنمية مهارات صانعي القرار في ظل ظهور اقتصاد قائم على المعرفة أكثر مما هو

اقتصاد صناعي وبالتالي كان لزاماً على منظمات الأعمال والشركات تطوير استراتيجياتها نحو أصحاب المصالح لكي تحافظ على استمرار وجود تلك المنظمات على وجودها في الأسواق التنافسية.

- **العولمة:**

تبنت العديد من الشركات العملاقة (عابرة القارات) والشركات الموجودة في أكثر من دولة المسؤولية الاجتماعية في سعيها لإبراز التزامها بحقوق الإنسان من حيث توفير المناخ المناسب للعمل، وابتعادها عن عمالة الأطفال، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية بشكل سلبي من خلال الحفاظ عليها.

2.1.7 المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري

العمل الخيري له أوجه صرف حددته الشريعة الإسلامية وتتم أغلب هذه الأعمال بالسر ولا يوجد مردود مادي غير الأعمال التي يقصد بها وجه الله، وبالرغم من وجود بعض نقاط التقاطع ما بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية، إلا أنه في المسؤولية الاجتماعية يتم إنفاق الأموال والمساعدات بشكل أوسع من ما هو في الإنفاق بالعمل الخيري، إضافة إلى أن أوجه الإنفاق للشركات تجاه المجتمعات لا يمكن اعتبارها بنية الصدقة والزكاة، لأنها في طور التنمية المستدامة وتعكس بذلك اهتمام الشركات والقطاع الخاص بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع.

بالنظر إلى الشركات المساهمة في الوكلاء عليها غير مخولون بإجراء تبرعات خيرية تجاه الفئة المحتاجة من المجتمع، انطلاقاً من كون ذلك سيؤدي إلى تلاعب الوكلاء بأموال المساهمين الذين يساهمون في ملكية تلك الشركات وبالتالي وجب أن يكون هنالك خارطة طريق واضحة للقطاع الخاص ضمن منهج مسبق وفق مخصص مالي ضمن الموازنة السنوية (الجعبري، 2016) وبالتالي يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية تنطق من مبدأ الأعمال الخيرية أخذة بعين الاعتبار تنفيذ برامج مجتمعية مستدامة ضمن استراتيجية واضحة ذو فائدة للمجتمع، بما يضمن عدم تضرر رأس المال للمساهمين في القطاع الخاص وشركات الأعمال بما يتحقق من أرباح، فالمسؤولية الاجتماعية لا تقف فقط عند المشاركة في الأعمال الخيرية بل تتعدى ذلك في دورها التنموي باستهدافها القطاعات المختلفة من المجتمع (بن بتلا، 2015).

ما سبق يتضح للباحث بأن التقاطع الأساسي ما بين المسؤولية الاجتماعية والأعمال الخيرية هو الهدف النبيل من وراء تلك الأعمال تجاه المجتمع، أخذين بعين الاعتبار بأن الأعمال الخيرية ذات الصلة في افضل الأحوال مظاهر سطحية من المسؤولية الاجتماعية، علماً بأن اقتصار المسؤولية الاجتماعية على الأعمال الخيرية فقط من الممكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على الشركات ولذلك بسبب عدم تحديد الأهداف المرجوة من العمل الخيري مسبقاً.

2.1.8 المسؤولية الاجتماعية والدعايات والإعلان

العديد من الشركات في القطاع الخاص تخلط ما بين الدعاية والإعلان والمسؤولية الاجتماعية، ونتيجة لغياب القوانين واللوائح التفسيرية للمسؤولية الاجتماعية فإن الشركات الفلسطينية تتبرع بشكل عام ويظهر هذا التبرع بأنه جزء من الدعاية والإعلان وليس كجزء من المسؤولية الاجتماعية.

وبالتالي فإنه من المرفوض أخلاقياً أن تقوم شركات القطاع الخاص بالخلط بين المفهومين، ويعود السبب في ذلك نتيجة لعدم وجود مفهوم واضح حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وحتى لا تبقى مبادرات المسؤولية الاجتماعية تستخدم كأسلوب للدعاية والإعلان ارتأى المجتمعون في المؤتمر العربي بدورته الخامسة والأربعون في القاهرة ضمن البند الثامن من جدول الأعمال والمتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص بضرورة إجراء تخطيط استراتيجي من اجل بناء اقتصاد وطني فاصل من اجل الوصول إلى التنمية المستدامة من خلال إنشاء هيئات وطنية يحكمها القانون من اجل تحديد نسبة الأرباح المستخدمة في المسؤولية الاجتماعية، ويتطلب ذلك شراكات حقيقية بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي (مؤتمر العمل العربي، 2018).

في مقابلة (سرحان، 2016) والذي يعمل كمراقب للشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني أوضح بأنه لم يتم إصدار نص قانوني يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات, ويجري العمل على إعداد مسودة مشروع قانون يتضمن في بنوده ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وبالرغم من تطبيق الشركات وخصوصاً الشركات الكبرى في فلسطين لمسؤولياتها الاجتماعية إلا أن هذه الشركات لم تحدد نسبة الصرف على المسؤولية الاجتماعية وكذلك لم تحدد سبل صرف هذه الأموال، وبالتالي فأنه بات ضرورة ملحة وجود قانون ناظم للمسؤولية الاجتماعية، ويرى سرحان أن المسؤولية

الاجتماعية ليست صدقات وتبرعات تقدم من الشركات وكذلك ليست جزء من ميزانية الدعاية والإعلان بل هي تقديم خدمة للمجتمع دون الإعلان عنها إعلامياً، حيث أن الشركات الكبرى تتبرع ويظهر هذا التبرع على انه نوعاً من الدعاية والإعلان فلا يجب على الشركات أن تمّن على القطاع الرياضي، فالهدف من المسؤولية الاجتماعية هو هدف نبيل وليس هدف دعائي.

2.1.9 تجارب عالمية في المسؤولية الاجتماعية



الشكل 2.2: تجارب عالمية للمسؤولية الاجتماعية

2.1.9.1 التجربة الألمانية

قامت ألمانيا بإنشاء خطوات متقدمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية الاتحادية ومنتدى المسؤولية الاجتماعية للشركات الوطنية، بالإضافة إلى

ممثلين من عدة قطاعات ممثلة بالقطاع السياسي وقطاع الأعمال والنقابات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

قاموا الشركاء بصياغة استراتيجية وطنية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بهدف المساهمة في حلول التحديات التي تواجهها ألمانيا، وتتمتع ألمانيا بتنوع على نطاق واسع من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتسترشد الشركات في كثير من الأحيان بالمبادرات الدولية، والميثاق العالمي للأمم المتحدة لكي يكون لها تأثير إيجابي على المستويين المحلي والإقليمي في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في تطوير المدن الألمانية.

وتم تطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في ألمانيا بناءً على استراتيجية الاتحاد الأوروبي 2020 في بناء اتحاد اقتصادي ذكي شامل ومستدام ذات وظائف ومستويات إنتاجية مرتفعة، من اجل الحفاظ على الموارد ويسهم ذلك في تعزيز القدرة التنافسية للشركات على المدى الطويل، وتهدف استراتيجية الحكومة الألمانية من خلال خطة العمل للمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل إرساء المسؤولية الاجتماعية للشركات بقوة اكبر في المؤسسات والهيئات العامة المختلفة، وتعظيم عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الشركات الكبيرة، إضافة إلى تحسين الإطار السياسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتقديم مساهمة في تشكيل الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

وما يميز التجربة الألمانية في المسؤولية الاجتماعية للشركات بأن الشركات تتحمل مسؤولياتها أكثر من ما هو مطلوب منها بموجب القانون في المساهمة في تنمية المجتمع، وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة فنادراً ما تكون أنشطتهم ذات أهداف طويلة الأمد في استراتيجية أعمالهم، وبناءً على ذلك قامت الحكومة الألمانية بوضع الأهداف التالية والمتمثلة بزيادة عدد الشراكات من أجل استدامة وإدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص لفهم المسؤولية الاجتماعية على نحو متزايد، باعتبار المسؤولية الاجتماعية جزء من استراتيجيات الشركات من أجل ممارسة المسؤولية الاجتماعية في أعمالهم الأساسية. وقامت الحكومة

من اجل تحقيق الأهداف بإطلاق برنامج التوجيه والإرشاد للشركات الصغيرة والمتوسطة حول الموضوعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بزيادة مصداقية ووضوح المسؤولية الاجتماعية للشركات قامت الحكومة بتقديم المعلومات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والأنشطة المجتمعية التي تقوم بها الشركات المعروفة على نطاق واسع للجمهور بهد الشفافية، وقامت الحكومة كذلك بتعزيز الصورة الإيجابية عن اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا لتؤكد على تحمل الشركات الألمانية المسؤولية الاجتماعية في عملية الاستدامة الاجتماعية، وبالتالي تعزيز وإظهار قدرة ألمانيا ضمن الحصة السوقية العالمية للتنمية الاجتماعية. وقامت في سبيل تحقيق ذلك بتطوير منصة إلكترونية للحصول على المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية، من خلال توفير المعلومات الموثقة عن الشركات للجمهور بشفافية وقابلة للمقارنة بنظيراتها من الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية.

وقامت الحكومة الألمانية بدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في التعليم والتدريب والعلوم والبحوث، فوضعت أهدافاً من اجل تحقيق ذلك حيث انه يتم معرفة المسؤولية الاجتماعية وتحسينها من خلال تدريسها في المدارس الثانوية والتعليم المستمر والتدريب المهني والجامعي، إضافة لتوفير الحوافز لإيلاء أهمية اكبر للمواضيع المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في البحوث. حيث قامت من اجل تحقيق تلك الأهداف بإجراء العديد من ورش العمل حول موضوع الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وعززت شبكات البحوث الدولية التي تركز على إدارة الجوانب الاجتماعية من خلال توفير الحوافز للجامعات الشريكة.

ومن أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق السياسات الدولية والتنموية، فأهداف الحكومة الألمانية كانت بتعزيز النظام الحالي للمسؤولية الاجتماعية على المستوى الدولي لاستدامة سلوك العمل الذي يشمل القواعد واللوائح الملزمة قانوناً بالاعتماد على معايير محددة ومعترف بها، بالإضافة للتعزيز الدولي لأدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم المبادرات من أجل تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي. وكذلك الاعتماد الدولي بشكل أكبر من ما هو عليه على المسؤولية الاجتماعية في النطاق الدولي والتعاون الإنمائي من أجل منهجية دعم ناجحة لتنفيذ

سياسات التنمية وبهداف مواجهة التحديات العالمية. ومن أجل تحقيق ذلك قامت الحكومة الألمانية بتكثيف الحوار الدولي حول نظام المسؤولية الاجتماعية للشركات في القمم والمنتديات العالمية ذات الصلة، مثل الأمم المتحدة ومجموعة الدول الثمان الكبرى ومجموعة الدول العشرين الكبرى والاتحاد الأوروبي، وقامت كذلك بتقديم المساعدة بمسودة المواصفات القياسية (ISO 2600)، وساعدت الشركات المهنية في ممارسة الأعمال التجارية في المناطق التي تسهم فيها التنمية الاجتماعية المستدامة والتنمية البيئية والثقافية من خال برامج شراكات التنمية مع القطاع الألماني والذي يستهدف تطوير الشراكات الدولية.

وبخصوص المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للشركات في مواجهة التحديات المجتمعية، قامت الحكومة الألمانية بتعزيز نظم إدارة الموارد البشرية لشؤون الموظفين المستدامة التي تعتمد على التنوع في العمر والجنس والمهاجرين، من اجل مواجهة تحديات المستقبل وفتح فرص عمل عادلة لجميع فئات المجتمع وتحقيق المساواة، وكذلك قامت بتعزيز قدرة الشركات والمنظمات على الابتكار حتى تكون قادرة على التعامل مع التحديات العالمية. ومن أجل تحقيق ذلك قامت الحكومة بدعم نظام الموارد البشرية، وبالشراكة مع وزارة العمل تم نشر المعرفة حول العلاقات المهنية وموائمة أماكن العمل لتلبية احتياجات كبار السن، وإجراء المشاريع البحثية وبالتعاون مع وزارة التعليم والبحث، بالإضافة إلى المساواة بين فئات المجتمع من خلال زيادة عدد النساء في مختلف القطاعات ودمج المهاجرين بقطاعات العمل وكذلك دمج الأشخاص ذو الإعاقة بسوق العمل (Federal Germany Government, 2010).

2.1.9.2 تجربة الصين

قامت الحكومة الصينية بتشكيل رافعة للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال قيامها بالمهام القيادية من اجل تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجاء ذلك على خلفية امتلاك الحكومة لغالبية الشركات الصينية. ومارست الحكومة الصينية هذا الدور بعد سوء الاستخدام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات، حيث قامت بعض الشركات بتوزيع الأغذية الفاسدة، وقامت شركات أخرى بالتسبب بالتلوث الصناعي نتيجة صناعاتها.

ومع اختلاف آلية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الصين عن نظيراتها من الدول الأخرى قامت الحكومة الصينية بإصدار دليل إجراءات للمسؤولية الاجتماعية وتبنت الصين إلزامية المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الأطراف ذات العلاقة، وأخذت المسؤولية الاجتماعية في الصين شكلاً هرمياً انطلاقاً من دور المسؤولية الحكومية في هذا الاتجاه، والتزمت الشركات بالمسؤولية الاجتماعية من خلال موائمة خططها في هذا المجال مع مؤشرات القياس التي قامت الحكومة الصينية بوضعها بناءً على الرقابة الحكومية، ونجحت الحكومة الصينية في هذه التجربة بسبب الحالة السياسية النادرة التي تميز الصين حيث أنها دولة الحزب الواحد والموارد الاقتصادية المملوكة للدولة (سعادة، الخالدي، 2019).

2.1.9.3 تجربة السعودية

هدف البحث الذي قام به (الأسرج، 2014) للوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والدور الذ يقوم به في التنمية في المملكة العربية السعودية، وتوصل إلى أن الشركات تواجه العديد من التحديات، أبرزها التحديات الاقتصادية والاجتماعية في مسيرة استمرارية عملها، وكنتيجة للاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية سعت الشركات نحو تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع، حتى تستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالشركات من جهة، ومن جهة أخرى القيام بتحقيق احتياجات المجتمع.

وبالرغم من ذلك فما زال الغموض فيما يتعلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية واضحاً بما يخص الأفراد والشركات والمجتمع السعودي ككل، حيث أنه لم تستوفي المملكة العربية السعودية 10% من أبعاد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال ضعف الاهتمام بقضايا البيئة من قبل الجهات الحكومية والمجتمع، وغياب المبادرات باتجاه تلك القضايا من قبل القطاع الخاص.

المملكة العربية السعودية ما زالت متأخرة عن اللحاق بركب الدول المتبنية للمسؤولية الاجتماعية، فقد بدأت شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بدءً من عام 2005، حيث أنه وبالرغم من البداية المتأخرة من قبل الشركات تجاه المجتمع السعودي بالتركيز على مجالات عدة، إلا أنه تبين بعد ذلك وجود محدودية للأنشطة التي تمارس من قبل تلك الشركات،

أضافة إلى غياب الدور الإعلامي عن الأنشطة التي تقوم بها شركات القطاع الخاص مما أدى إلى وجود انطباع مجتمعي في المملكة العربية السعودية بعدم قيام الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية في استراتيجيات وسياسات عمل الشركات، وإن وجد ذلك يكون بشكل محدد لغياب التقييم.

2.1.9.4 الإمارات العربية المتحدة

خدمة الوطن والمجتمع ومسؤولية مشتركة بين الحكومة والأفراد القادرين والقطاع الخاص، ودولة الإمارات كانت ستبقى فريق عمل واحد (آل نهيان، 2017).

ترى حكومة الإمارات العربية المتحدة بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تكمن من خلال تبني الشركات عملية الموازنة ما بين الأنشطة الربحية والأنشطة غير الربحية، وبالتالي يعود ذلك بالفائدة على كل الشركات والمجتمع ويتم ذلك من خلال تبني الحملات والمبادرات المجتمعية، والتي يجب أن تدخل في صلب الرسالة المجتمعية للشركات بحيث تعكس القيم والمعايير الأخلاقية لها وذلك من خلال تعزيز قيمة العمل الإنساني والمجتمعي، وتفعيل تلك القيم المتعلقة بالحفاظ على بيئة آمنة وموارد مستدامة وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة بأن المسؤولية للشركات من اهم العوامل التي يقوم عليها قياس وتقييم الأداء في مؤسسات القطاع الخاص. وباتت المسؤولية الاجتماعية جزء أساسي في هيكلية الشركات والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة وامتداداً طبيعياً للنشاطات التي تقوم بها تلك المؤسسات والشركات ضمن إطار قانوني وإن كان طوعياً.

حددت دولة الإمارات العربية المتحدة كيفية ممارسة المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية من خلال تحديد الرسالة الاجتماعية للشركات، وتثقيف الموظفين بأهمية المسؤولية الاجتماعية، ووضع الأهداف والآليات لتحقيق رسالة المؤسسات، ووضع استراتيجية للمبادرات التي تفيد المجتمع الإماراتي، وتقديم الحوافز للموظفين مقابل مشاركتهم في المبادرات الإنسانية، وتحديد المجالات الإنسانية والتنموية التي يمكن أن تشارك بها المؤسسات.

قامت الحكومة الإماراتية بتعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال اعتبار الشركات شريك أساسي في عملية التنمية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال المبادرات الاستراتيجية التالية لمسار المسؤولية الاجتماعية:

- المنصة الذكية للمسؤولية الاجتماعية:

حيث قامت الحكومة الإماراتية بتوفير بوابة إلكترونية توفر المجالات التي تسهم فيها الشركات وفق الأولويات المتعلقة بتنمية المجتمع، وتعتبر المنصة حاضنة للمبادرات والمشاريع التنموية التي يمكن أن تسهم بها الشركات، وتتوفر في هذه المنصة الإلكترونية دليل إجراءات إرشادي يبين كيفية تطبيق الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، إضافة لتوفر الوسائط المتعددة والتي تعتبر مرجع تعليمي وتدريبي وإرشادي للشركات.

- المنتدى التنسيقي للمسؤولية الاجتماعية:

قامت الحكومة الإماراتية بإعداد برنامج يهدف إلى توفير منصات لتعزيز الاتصال وبناء الشراكات بين قادة القطاع الخاص وقادة القطاع الإنساني، يهدف هذا البرنامج إلى تبادل المعلومات والخبرات حيث يشكل خارطة طريق لأولويات الاستثمار المشترك بالتنمية المجتمعية على المدى القصير والمتوسط والطويل، وترتبط هذه المنتديات بالمنصة الذكية وتعتبر جزءاً مكملاً لعملها.

- لجان المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر لجان المسؤولية الاجتماعية منبثقة عن المنتدى التنسيقي للمسؤولية الاجتماعية، تربطها موضوعات محددة باهتمام مشترك للقطاع الخاص، بحيث تشكل لجان مساندة للتعاون بين شركات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والحكومية للوصول إلى مفهوم واضح للمسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار تنمية المجتمع.

- الإحصائيات الوطنية حول المسؤولية الاجتماعية:

تقوم الحكومة بإصدار بيانات دورية ترصد من خلالها الممارسات التي يقوم بها القطاع الخاص نحو المجتمع الإماراتي، إضافة إلى مقارنة التجربة الإماراتية مع تجارب دولية متقدمة.

- المؤشر الوطني للمسؤولية الاجتماعية:

ضمن منهجية واضحة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تقوم الجهات الحكومية بوضع مؤشر يتضمن هذا المؤشر ترتيب الشركات في الإمارات العربية المتحدة بناءً على إسهامها في مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية.

- الإفصاح الإلزامي للشركات:

قامت دوائر وزارة الاقتصاد والدوائر الاقتصادية في الحكومة الإماراتية بفرض شرط إلزامي للشركات يجبرها على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بشقيها النقدي والعيني، سواء كان ذلك في وقت ترخيص الشركات أو إعادة تجديد رخص ملك الشركات.

- الإعلان السنوي لنتائج المسؤولية الاجتماعية:

تطلق الحكومة الإماراتية فعالية سنوية تقوم من خلالها بتكريم الشركات المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض المؤشر الوطني للمسؤولية الاجتماعية.

- علامة المسؤولية الاجتماعية:

تتميز الشركات التي تقوم بمسؤولياتها المجتمعية ضمن ضوابط وشروط معينة بعلامة مميزة عن نظيرها الشركات.

- جواز المسؤولية الاجتماعية:

تمنح الحكومة جواز خاص بعدد محدد للشركات المتميزة في المسؤولية الاجتماعية، بحيث يشمل الجواز على ميزات تقديم تسهيلات خاصة للشركات على أن تكون مدة صلاحية الجواز عام واحد فقط (موقع عام الخير، 2019).

2.1.10 نظريات المسؤولية الاجتماعية



الشكل 2.3: نظريات المسؤولية الاجتماعية

- **النظرية النيوكلاسيكية:**

تقوم هذه النظرية أساساً على رفض فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويعتبر الأمريكي ميلتون فريدمان هو رائد هذه النظرية، ويرى فريدمان بأن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال التوجه تحسين مردود الأرباح والفائدة للمساهمين، عبر قرارات تعظيم قيمة المساهمين وبالتالي تعظيم الثروة الاجتماعية للمنظمة. حيث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتحقق من خلال دفع الأجور للعاملين مقابل قيامهم بأعمالهم، وتقديم السلع والمنتوجات للزبائن مقابل الأموال، ودفع قيمة الضرائب للحكومة مقابل ما تقوم به الحكومة من خدمات للمواطنين، إضافة إلى احترام العقود والاتفاقيات التي يتم من خلالها احترام سيادة القانون. ويعتبر فريدمان أن تبني الشركة لنهج مسؤولية الأعمال يقلل عوائد الأرباح من جهة ويزيد تكاليف العمل من جهة أخرى (Thomas, 1993).

- **نظرية الوكالة:**

أعتبر الباحثان ميكلينججينسن بأن المنظمة سوق حرة وسوق العمل عقد تجاري، وقصد الباحثان بمفهوم الوكالة بأن يقوم شخص بإسناد مصالحه إلى شخص آخر، بنفس الطريقة التي يسند بها المساهمين أعمالهم في المنظمة إلى المدراء من أجل تسيير تلك الأعمال (Jensen, Mecklin, 1976).

وتقوم هذه النظرية بتفسير طبيعة العلاقة بين مسيري الأعمال من جهة والمساهمين من جهة أخرى في إطار عملية الحوكمة، وكذلك الحال فإنه يمكن لهذه النظرية أن تشتمل على مجموع أصحاب المصالح المتعاملين مع المنظمات، حيث يتم إسناد المسؤوليات على مسيري الأعمال ذلك كونهم وكلاء تربطهم علاقات تعاقدية مع الأطراف ذات العلاقة من المساهمين والمستهلكين وزبائن ....إلخ، وبحسب هذه النظرية فإنه من الممكن لأصحاب المصالح القدرة على التأثير بالقرارات الاستراتيجية لمسيري الأعمال مع مراعاة العمل وفق المصلحة العامة، وبعيداً عن المصلحة الشخصية للوكيل مما يسهم بالحفاظ على مصالح المساهمين.

تعنى هذه النظرية بالمنظمات الاقتصادية، إذ بنيت نظرية الوكالة بناءً على الأدبيات السابقة للعالم الاقتصادي آدم سميث، وذلك من خلال مناقشته للخلاف القائم بين المالكين والإدارة حيث قام بالفصل بينهما، ونشأت هذه النظرية كحل فاعل لتضارب المصالح بين أطراف المنظمة، وتطورت هذه النظرية للوصل إلى مجموعة من العقود المترابطة في تكوين المنظمات باعتبار المنظمة عبارة عن نصوص قانونية على شكل مجموعة متناسقة لشبكة العلاقات التعاقدية بين الأفراد، وتم بعد ذلك توسيعها لتشمل جميع الأطراف (Jensen, Mecklin, 1976).

وتهتم هذه النظرية بتضارب المصالح بين المساهمين ومسيري الأعمال من خلال البحث عن الطرق الممكنة لعلاج هذه المشاكل، حيث أن الوكيل يسعى دائماً إلى تحقيق أهداف المساهمين والمتمثلة بتعظيم الأرباح ونتيجة لعدم تناسق المعلومات بين الطرفين تهدف هذه النظرية إلى وضع القيود والمحددات التي من شأنها منع المدراء من العمل بطريقة غير مناسبة من خلال السلوكيات

والتصرفات التي يقوم بها المدراء، ومن خلال هذه النظرية يتم تحفيز الوكلاء من أجل تحقيق أهداف المساهمين وتركز على السلوك الأخلاقي (Jensen, Mecklin, 1976).

- **نظرية أصحاب المصالح:**

نالت هذه النظرية اهتماماً واسعاً في كثير من الدراسات والبحوث، وتسببت هذه النظرية بكثير من الجدل بالأهداف والوسائل والأسس والنطق الذي بنيت عليه هذه النظرية، وتقاطعت هذه النظرية مع نظرية الوكالة. وتعرف هذه النظرية على أنها "أفراد وجماعات من شأنها أن تؤثر وتتأثر بما تقوم به الشركات من أعمال ونشاطات، وما تتبناه من برامج وسياسات" (Studle, Orts, 2009). وظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينيات القرن السابق، بعد النقد اللاذع الذي تم توجيهه لنظرية حملة الأسهم، وجاءت هذه النظرية نتيجة استجابة للتغيرات المحيطة بالمنظمات سواء كان ظروف خارجية أو داخلية، وكنتاج لطلب النقابات العمالية، وتعطي هذه النظرية صورة أكبر دقة عن موقع المنظمات ضمن بيئتها الاجتماعية، وتبحث عن أهداف أكبر من تحقيق الأرباح والنمو (Jamali, 2008)، وبالتالي فأن الهدف الأساسي للمنظمات هو تعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة وإيجاد حلول لمشاكل منظمات الأعمال ، ومن أجل الوصول لتحقيق هذا الهدف فإن المسؤولية الاجتماعية أداة إنسانية لتحقيق الاستقرار بمختلف أنواعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمع الأعمال.

وتم التعبير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بمسمى "الاستجابة الاجتماعية للشركات، وبالتالي فأصحاب المصلحة هم الجماعات التي تتوقف منظمة الأعمال عن العمل بحال عدم وجودهم، فوجودهم ضروري من أجل استدامة عمل منظمة الأعمال، ويمكن تصنيف أصحاب المصلحة ضمن مجموعات (Friedman& Miles, 2006) وكما في الشكل التالي:



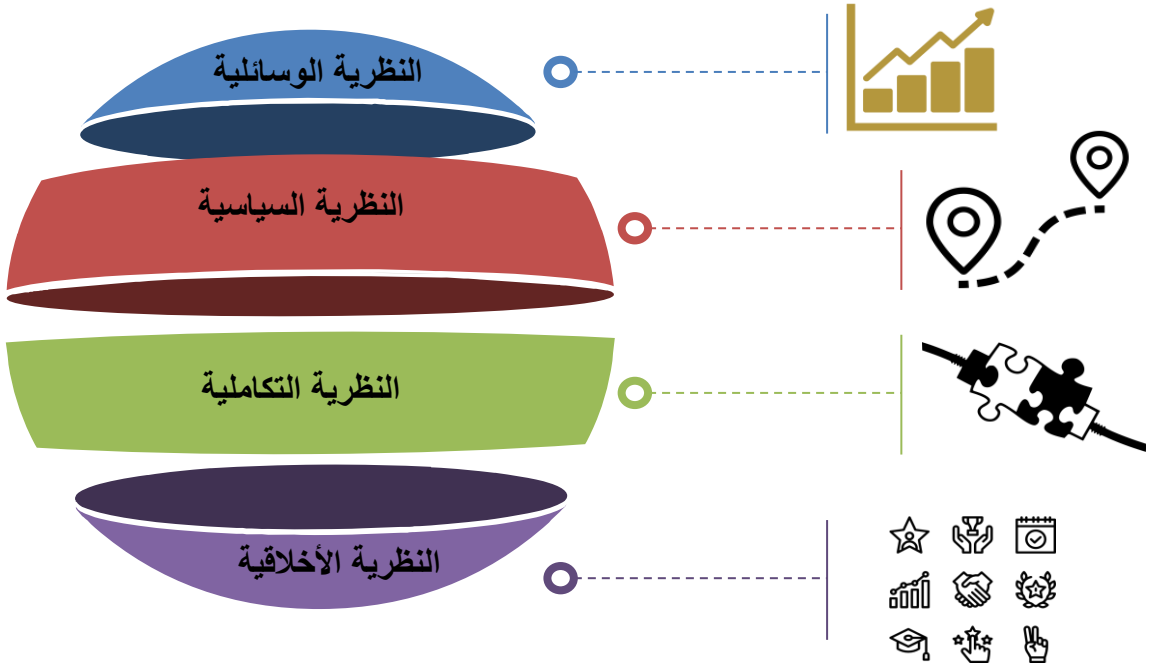
الشكل 2.4: مجموعات أصحاب المصلحة

- **المساهمون:** من أهم فئات أصحاب المصلحة، باختلاف أصنافهم لهم الحق في الحصول على الأرباح كونهم مساهمين في حقوق الملكية في أصول المنظمات (مقدم، عبدالقادر، 2008).
- **الزبائن:** تعتبر فئة مهمة لجميع منظمات الأعمال، فاستدامة عمل المؤسسة مرتبط بوجود الطلب لهذه الفئة على منتوجات هذه المنظمة من سلع وخدمات (مقدم، عبدالقادر، 2008).
- **الموزعون والموردون:** تقوم المنظمات ببناء علاقات وثيقة بينها وبين الموزعون والمردون فيعتبر الموزعون الفئة المسؤولة عن مخرجات المنظمات من منتجات، فيما يعتبر الموردون الفئة المسؤولة عن توريد احتياجات المنظمة من أجل عملية الإنتاج.
- **العمال:** هم جميع الموظفين بالمنظمات بمختلف مسمياتهم الوظيفية، ولا يقتصر الأمر على حصولهم على أجورهم مقابل عملهم بل يشتمل توفير بيئة عمل مناسبة، والتدريب والتطوير، ونظام الحوافز.
- **المجتمع المحلي:** جميع من يسكن حول محيط وحدات الإنتاج، ويتأثرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة التي تمارسها المنظمة.

- **المنافسون:** تشتمل على جميع المنظمات التي تنشط في قطاع الصناعة الخاص بالمنظمة، وتعتبر حسب نموذج بورتر إحدى القوى الخمس للتنافسية، بحيث يأثرون ويتأثرون هؤلاء المنافسين بنشاط المنظمة (Porter, 1985).
- **الحكومات:** تعتبر الحكومة من أصحاب المصالح من خلال التشريعات والقوانين واللوائح التي تؤثر بها على منظمات الأعمال.
- **الدائنون:** تتكون هذه المجموعة من حاملي السندات التي أصدرتها المنظمة وتم الاكتتاب فيها أو شرائها من السوق المالي، إذ يعتبر هؤلاء ممولين للمنظمات غير أنهم يختلفون عن المساهمين سواء كان ذلك بتحمل المخاطر أو العائد المتحصل عليه من طرفهم.
- **البيئة والطبيعة:** يقصد بها الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتراب، إذ أن المجتمع اصبح مهتماً أكثر من ذي قبل مع زيادة الممارسات المختلفة لأنشطة المنظمات بالآثار التي تتركها أنشطتهم في بيئة المجتمع والتي تؤثر على صحة الإنسان.
- **المنظمات غير الحكومية:** أزداد دور هذه الفئة مع تقدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهم ممثلين لأصحاب المصالح أو مستقلين فأنشطتهم لها تأثير على منظمات الأعمال.
- **الجمهور ووسائل الإعلام:** تلعب وسائل الإعلام دور فعال وتعتبر من المجموعات الضاغطة على الشركات للإفصاح عن بيانتها والوصول إلى الشفافية.
- **الأجيال السابقة واللاحقة:** يمكن اعتبار الأجيال السابقة أطرافاً من أصحاب المصالح وهم مؤسسي الشركات الكبرى حول العالم، والأجيال اللاحقة والتي بات من الضروري الوصول إلى التنمية المستدامة عبر المسؤولية الاجتماعية للحفاظ على مستقبلهم.

نظريات المسؤولية الاجتماعية حسب تصنيف (Garriga & Mele, 2004)

حيث قام الباحثان الإسبانيان بتقسيم نظريات المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أقسام وكما في الشكل التالي:



الشكل رقم 2.5: نظريات المسؤولية الاجتماعية حسب تصنيف (Garriga & Mele)

- **النظرية الوسائلية:**

تعتبر هذه النظرية بأن الشركة عبارة عن أداة الهدف منها هو خلق ثروة يتم التعبير عنها بالأرباح، وتعتبر ذلك المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات وتركز على استخدام أنشطة المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق الهدف الأساسي للشركات وهو تعظيم الأرباح لأصحاب الأسهم، إضافة إلى زيادة المزايا التنافسية للشركة مقارنة بالشركات الأخرى في سوق المنافسة للأعمال.

- **النظرية السياسية:**

تعتمد هذه النظرية على المجتمعات، حيث أن الشركة تأخذ بعين الاعتبار المجتمع الذي تعمل بداخله وتقوم هذه النظرية بالتركيز على قوة الأعمال للشركات، بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد خارطة طريق للشركات تقوم من خلالها بصياغة أهدافها وقيمها بطريقة تسهم في تطوير المجتمع.

- **النظرية التكاملية:**

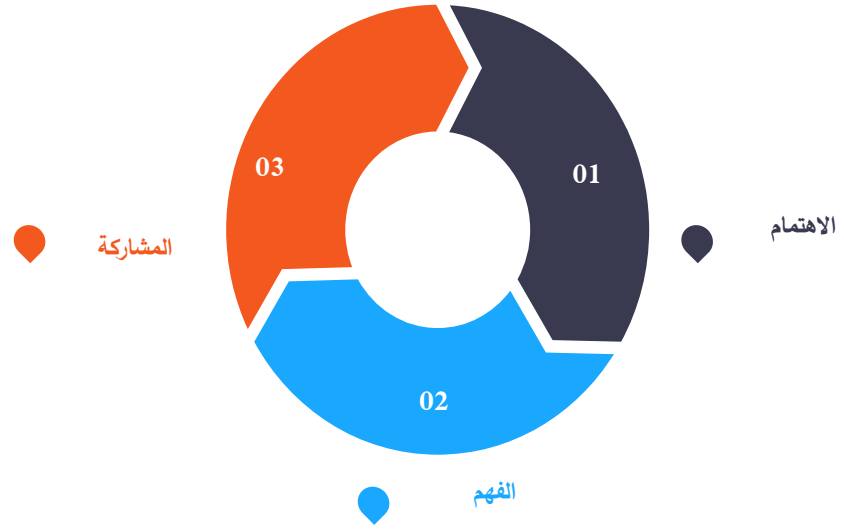
يغلب على هذه النظرية طابع تكامل الأدوار ما بين المجتمع والشركات، حيث تقوم الشركات بتنفيذ احتياجات المجتمع من أجل استمرارية ونمو أعمال الشركات وبالتالي نجاح هذه الشركات في تحيق أهدافها الاستراتيجية.

- **النظرية الأخلاقية:**

تقوم هذه النظرية على مبدأ القيم الأخلاقية ما بين الشركات والمجتمع، حيث أن المسؤولية الاجتماعية واجب أخلاقي من الشركات تجاه المجتمع، وبالتالي تقوم الشركات بكل ما هو ضروري تجاه المجتمعات من أجل النهوض بها لتحقيق الصالح العام.

2.1.11 عناصر المسؤولية الاجتماعية

في دراسة (عثمان، 1986) قام بتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية بثلاثة عناصر وهي كما في الشكل التالي:



الشكل 2.6: عناصر المسؤولية الاجتماعية

- **الاهتمام:**

ويعني بذلك ارتباط الفرد عاطفياً بالجماعة التي ينتمي لها، بغض النظر كانت جماعة كبيرة أو جماعة صغيرة بحيث يسهم هذا الارتباط بتقدم الجماعة وتماسكها من أجل بلوغ أهدافها بنوع من الإخلاص والحرص، ويتم ذلك خشية إصابتها بظروف تؤدي إلى إضعاف هذه الجماعة أو تفككها.

- **الفهم:**

وينقسم هذا المفهوم إلى قسمين، فالقسم الأول يكون بفهم الفرد للجماعة ضمن وضعها الحالي بالإضافة لفهم الفرد للقيم والعادات والثقافة التاريخية والمؤسسات والمنظمات لهذه الجماعة، أما القسم الثاني فيكون من خلال أفعال الفرد وفهمه للمغزى الاجتماعي بحيث يمكن للفرد إدراك آثار ما يقوم به من أفعال وتصرفات وقرارات على الجماعة، يتم بإدراك القيم الاجتماعية لما يقوم به من أفعال وتصرفات اجتماعية صادرة عنه.

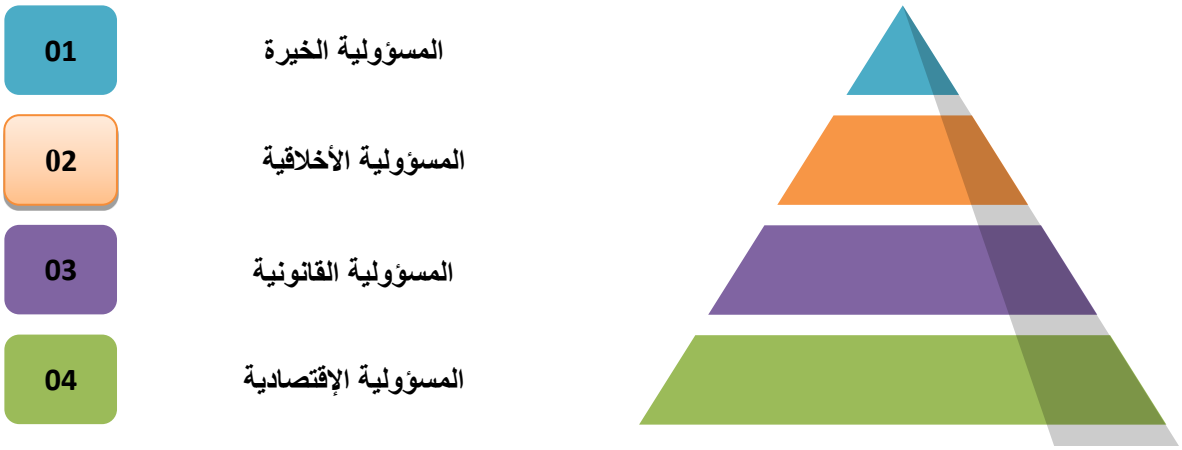
- **المشاركة:**

من أجل إشباع حاجات الجماعة يقوم الفرد بالاشتراك مع الأفراد الأخرين في أعمال يمليها الاهتمام ويتطلب الفهم بحيث تؤدي هذه الأعمال إلى حل مشكلات الجماعة وتحقيق أهدافها ورفاهيتها واستدامتها.

وترتبط هذه العناصر فيما بينها بدور تكاملي، حيث أن كل عنصر من هذه العناصر ينمي العناصر الأخرى ويقوم بدعمها، فاهتمام الفرد يؤدي إلى توجيهه لفهم قيم الجماعة، وكلما زاد فهم الفرد زاد اهتمامه والفهم والاهتمام عنصران أساسيان من أجل المشاركة التي تؤدي بدورها لمزيد من الاهتمام وعمق في الفهم، وجميع هذه العناصر أساسية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، فلا تتم المسؤولية الاجتماعية للأفراد إلا بتوافر عناصرها الثلاثة.

2.1.12 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لتحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية كان هنالك سعي من عديد الباحثين لتحديدها، فكان هنالك عديد وجهات النظر والمسميات المختلفة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وفي هذه الدراسة أستعرض الباحث أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر (Carroll,1999) على النحو التالي:



الشكل 2.7: أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر كارول

كما هو موضح بالشكل أعلاه فأشار (Carrol) للمسؤولية الاجتماعية بأربعة أبعاد على النحو التالي:

- **المسؤولية الخيرة:**

أن يتصرف المواطن بشكل صالح يسهم هذا التصرف بعملية تعزيز موارد المجتمع ويؤدي إلى تحسين النوعية للحياة في المجتمع.

- **المسؤولية الأخلاقية:**

أن تقوم المنظمة بتخفيف مسببات الأضرار لجميع الفئات من خلال قيامها بأعمالها بشكل صحيح وبحق وعدل وذلك بمراعاتها والتزامها بالأخلاق أثناء قراراتها.

- **المسؤولية القانونية:**

ميزان الحق في المجتمع هو المرآة العاكسة لصحيح الأعمال وخطأها، ويمثل القانون قواعد أساسية للعمل من خلال الالتزام به من قبل المنظمات.

- **المسؤولية الاقتصادية:**

يتوجب على المنظمة الالتزام بوفائها لتطلعاتها نظير تحقيق المنظمة لأرباحها.

وخلص (Carrol) إلى أن المسؤولية الاجتماعية الشاملة تمثل مجموع الأبعاد الأربعة السابقة.

2.1.13 مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

في دراسة (الحسن، 2014) هنالك تسعة مبادئ رئيسية للمسؤولية الاجتماعية تمثلت فيما يلي:

- **الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:**

يدعو هذا المبدأ إلى قيام المنظمة بعملية حماية البيئة وإصلاحها، إضافة إلى عملية ترويج المنظمة للتنمية المستدامة بما يتعلق بمنتوجاتها وعملياتها وخدماتها وأنشطتها المختلفة، بحيث تدمجها في عملياتها اليومية

- **القيم والأخلاقيات:**

تقوم المنظمة بممارساتها الأخلاقية فيما يتعلق بتعاملها مع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة، من خلال تطويرها وتنفيذها لتلك المواصفات والممارسات.

- **المسائلة والمحاسبة:**

تقوم المنظمة من أجل أصحاب الشأن في اتخاذ قراراتهم بإبدائها لرغبة حقيقية في كشفها عن معلوماتها وأنشطتها بشكل دوري ضمن فترات زمنية محددة.

- **تقوية وتعزيز السلطات:**

من أجل أصحاب المصلحة تقوم المنظمة بعملية الموازنة في أهدافها الاستراتيجية وإدارتها اليومية لمصالحهم.

- **الأداء المالي والنتائج**

تقوم المنظمة بتعويض مساهميها برأس المال بمعدل عائد تنافسي، وتحافظ في نفس الوقت على ممتلكاتها وأصولها واستدامتها للعوائد، بحيث تكون سياستها تهدف لعملية تعزيز نموها على الأمد البعيد.

- **مواصفات موقع العمل:**

باعتبار العاملين شركاء قيمين يتوجب على المنظمة احترامها لحقوقهم ضمن الممارسات العادلة في عملهم وأجورهم التنافسية ومنافعهم، وتوفير بيئة صديقة آمنة لعملهم وتخلوا من المضايقات، وذلك من خلال ارتباط أنشطة المؤسسة بإدارة مواردها البشرية لتطوير العاملين على المستوى الشخصي والمهني والعمل على ترقيتهم.

- **العلاقات التعاونية:**

تلتزم المنظمات بعدالتها وأمانتها مع شركائها من العاملين، بحيث تعمل على ترقيتهم ومتابعة مسؤولياتها الاجتماعية تجاههم.

- **المنتجات ذات الجودة العالية:**

تلتزم المنظمات برضى زبائنها وسلامتهم من خلال تقديمها لمنتوجات وخدمات ذات جودة ومستوى عالٍ.

- **الارتباط المجتمعي:**

تقوم ببناء علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تستهدفه بتعاملها، بحيث تتميز هذه العلاقات بحساسيتها تجاه الثقافة المجتمعية واحتياج هذا المجتمع، ويكون للمنظمة دوراً إيجابياً في تعاونها وشراكاتها المجتمعية من أجل المجتمع الذي يعتبر المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

خاتمة

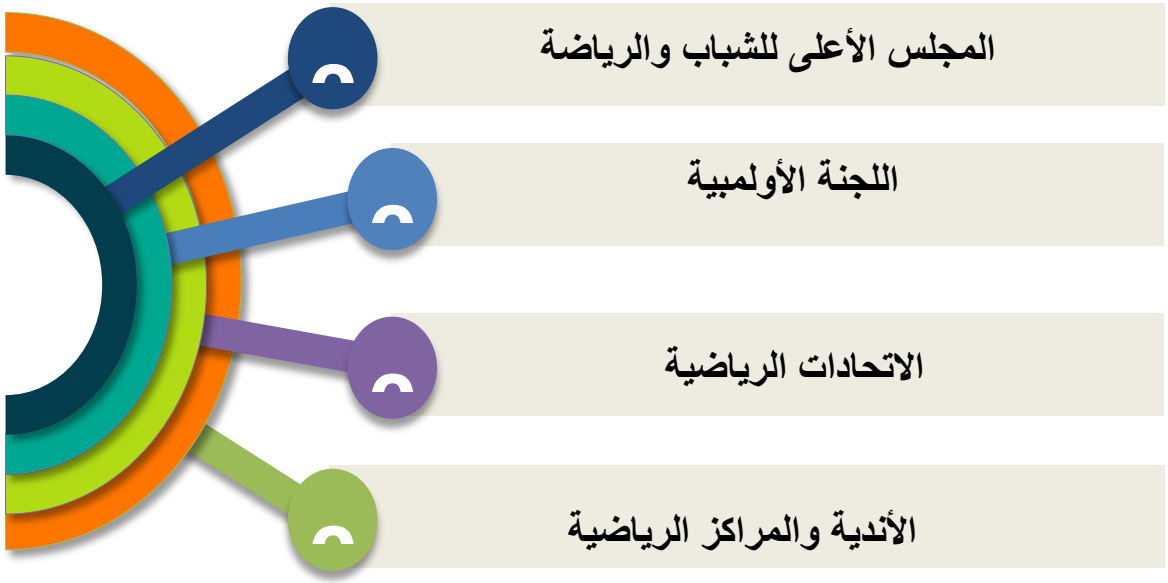
أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات تحظى باهتمام واسع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي على جميع الأصعدة والمستويات والمجالات، فالتزام الشركات بمسؤولياتها تجاه مجتمعاتهم يسهم في ديمومة الشركات وبقائها في الأسواق التنافسية، مما يمكنها من النمو وتحقيق أهدافها ومن أجل زيادة التنافسية اتخذت المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية تحقق من خلالها الشركات والمنظمات ما تصبو إليه من سمعة جيدة، وفرص نجاح وتميز من خلال اهتمامها بالمجتمع.

2.2 المبحث الثاني: القطاع الرياضي

2.2.1 مفهوم الرياضة:

هي نشاط ثقافي متعدد الأبعاد بالنسبة للجميع، ونشاط بدني جماعي، وترفيهي يثري حياة الشعوب، ويعتبر ممارسة الرياضة حقاً من حقوق الأنسان، ويجب أن تتاح إمكانية ممارستها لكافة الأفراد في المجتمع(اللجنة الأولمبية الدولية، 2017)

2.2.2 مكونات القطاع الرياضي الفلسطيني



الشكل رقم 2.8: مكونات القطاع الرياضي الفلسطيني

2.2.2.1 المجلس الأعلى للشباب والرياضة

تعريف بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة

يعتبر المجلس الأعلى للشباب والرياضة قطاع يحمل الطابع الرسمي الحكومي، وأنبثق المجلس عن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. ويولي المجلس الاهتمام بقطاع الشباب وقطاع الرياضة أينما وجد الفلسطينيون سواء كان ذلك داخل الوطن، أو في الشتات وفى دول العالم(المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2019).

ويسعى المجلس من خلال رؤيته إلى بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي وطني حُر، مُمكن، مُشارك، ولديه الفرص المتكافئة، ويضطلع برسالة قوامها: تمثيل "الكل الفلسطيني"، ورسم ومتابعة تنفيذ السياسات، وتوفير البيئة القانونية والبنية التحتية، وتحصين الشباب بمنظومة قيمية وأخلاقية، تعزز الهوية الفلسطينية والانتماء، وصولاً إلى تنمية مستدامة بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة الدولية، استناداً إلى أسس تؤمن بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية(المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2019).

واقع الرياضية الفلسطينية من وجهة المجلس الأعلى للشباب والرياضة

فيما يتعلق بالجانب الرياضي فإن القطاع الرياضي الفلسطيني على مستوى الاحتياجات، إذ يعاني عديد الإشكاليات، ويبرز أهمها من خلال نقص البنية التحتية للقطاع الرياضي على مستوى المدارس وكذلك على مستوى الجامعات، ويلاحظ بأن هنالك تناقض واضح من حيث عدد الأندية من جهة، والمباني والملاعب من جهة أخرى والتي تسهم في خدمة فئة الشباب الفلسطيني، ويوجد تباين ما بين المدن والريف والمخيمات الفلسطينية حيث تتواجد معظم المرافق الرياضية في المدن، ويلاحظ وجود ضعف المرافق في الريف أو المخيمات وكذلك في مدينة القدس. إضافة لتركيز هذه الأندية على كرة القدم وبالرغم من وجود تنوع في الأنشطة الرياضية إلا أنه هناك ضعف واضح في المشاركة في هذه الرياضات، وعلاوة على ذلك فهناك ضعف على مستوى القطاع الرياضي الجامعي وذلك في ظل عدم إعطاء الأولوية للمنظومة الرياضية ضمن المنهاج الجامعي، واعتبارها الأنشطة الرياضية أنشطة ثانوية وكذلك هناك ضعف في توفر المنشئات الرياضية في أغلب الجامعات باستثناء الجامعات التي تمتلك كليات تدرس تخصصات الرياضية ضمن برامج التدريس الجامعي. إضافة لما سبق فإن المشاركة النسوية تحكمها العادات والتقاليد والتي تحدمن تقبل المجتمع لممارسة العنصر النسوي لهذه الأنشطة الرياضية نتيجة قلة وعي الأهل حول أهمية ممارسة العنصر النسوي لهذه الأنشطة (المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2019).

الأهداف الاستراتيجية للقطاع الرياضي على مستوى المجلس الأعلى للشباب والرياضة

قام المجلس الأعلى للشباب والرياضة بتحديد سياسات وتدخلات من أجل النهوض بالواقع الرياضي الفلسطيني من خلال عدة أهداف استراتيجية يسعى المجلس لتحقيقها بحلول عام 2022، وعلى النحو التالي:

جدول 2.4: الخطة الاستراتيجية للقطاع الرياضي على مستوى المجلس الأعلى للشباب والرياضة

الهدف الاستراتيجي الأول	دعم المراكز الرياضية وتطوير البنية التحتية للقطاع الرياضي.
السياسات والتدخلات المقترحة	• توفير الدعم للمراكز والنوادي الرياضية والشبابية. • تطوير قدرات النوادي الرياضية وتعزيز مستويات الحوكمة والبنية البرامجية والتنظيمية.
الهدف الاستراتيجي الثاني	توفير متطلبات النهوض بالقطاع الرياضي على المستوى المحلي والوطني.
السياسات والتدخلات المقترحة	– بناء القدرات للرياضيين واللاعبين والإداريين والفنيين وتمكينهم من الوصول إلى مستوى احترافي متقدم. – توفير التجهيزات والاحتياجات للفرق الرياضية المختلفة وللأندية والمراكز الشبابية.
الهدف الاستراتيجي الثالث	توسيع مستويات مشاركة فئات الشباب ضمن الأنشطة والفعاليات الرياضية.
السياسات والتدخلات المقترحة	– تشجيع انخراط الشباب ضمن الأنشطة الرياضية وبمختلف أشكالها. – الارتقاء بالرياضة النسائية وتطويرها وتوفير متطلباتها. – تطوير قطاع الرياضة الخاص بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
الهدف الاستراتيجي الرابع	الارتقاء بالوعي الفكري والمستوى الثقافي والفني لدى فئات الشباب.
السياسات والتدخلات المقترحة	– تنظيم حملات لتشجيع القراءة والمطالعة بين فئات الشباب. – استحداث حاضنات أعمال ثقافية وفنية لتمكين المواهب وصقلها وبناء قدراتها على مستوى المحافظات.
الهدف الاستراتيجي الخامس	رعاية واحتضان المبدعين وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات والمراكز المتخصصة.
السياسات والتدخلات المقترحة	– الاهتمام بالمبدعين والمتميزين من فئات الشباب وتنمية قدراتهم ودعم مبادراتهم – إنشاء مراكز متخصصة في رعاية المبدعين وتبني ابتكاراتهم.

المصدر: الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للشباب والرياضة

2.2.2.2 اللجنة الأولمبية

نبذة تعريفية

اللجنة الأولمبية الفلسطينية هيئة أهلية، تتمتع بكيان قانوني مستقل، وهي المرجعية العليا للحركة الرياضية في دولة، يمثلها مجلس إدارة منتخب مكون من (17) عضواً، من الوطن والشتات ضمنهن ثلاثة مقاعد للعضوية النسوية.

تأسست اللجنة الأولمبية الفلسطينية في عام 1933، ونالت اعترافاً دولياً في عام 1934، وتجمدت قسراً فعاليات وأنشطة اللجنة الأولمبية بسبب الاحتلال الاستعماري لفلسطين، وفي عام 1967 تمت إعادة تشكيلها وممارسة أنشطتها، وفي اجتماعات اللجنة الأولمبية والتي أقيمت في موناكو عام 1993 تم إعادة اعتماد عضويتها في اللجنة الأولمبية بجهود من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، علماً بأنه وفي عام 1986 انضمت للمجلس الأولمبي الآسيوي وشاركت في اجتماعات المجلس الأولمبي الآسيوي في ذلك العام، وتعتبر اللجنة الأولمبية الفلسطينية عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، إضافة لكونها عضو مؤسس في الاتحاد العربي للجان الوطنية الأولمبية.

وينضوي تحت مظلة اللجنة الأولمبية الفلسطينية وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة 38 اتحاداً رياضياً، يشكلون الجمعية العمومية، ويمثلون رياضات أولمبية وغير أولمبية على مستوى الوطن والشتات.

الأهداف الاستراتيجية للجنة الأولمبية الفلسطينية

جدول 2.5 (أ): الأهداف الاستراتيجية للجنة الأولمبية الفلسطينية (اللجنة الأولمبية، 2019)

الهدف الاستراتيجي الأول	نشر الرياضة بين أبناء الشعب الفلسطيني وتوسيع قاعدة الممارسين للألعاب الرياضية.
السياسات والتدخلات	• نشر الثقافة الرياضية والقيم الأولمبية في المجتمع الفلسطيني. • رفع نسبة المشاركين في الأنشطة الرياضية. • زيادة الاهتمام في الرياضة المدرسية والجامعية.
الهدف الاستراتيجي الثاني	رياضه فلسطينية فاعلة ومتطورة.

جدول 2.5 (ب): الأهداف الاستراتيجية للجنة الأولمبية الفلسطينية (اللجنة الأولمبية، 2019)

السياسات والتدخلات	– **رفع مستوى اللاعب الفلسطيني ورعايته.** – **إنشاء وتأهيل وتجهيز المنشآت الرياضية الفلسطينية.** – **بناء قدرات الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية الفلسطينية.** – **توثيق العلاقة مع المجتمع الرياضي الدولي.**
الهدف الاستراتيجي الثالث	**رياضه فلسطينية محمية وطنياً وملتزمة أولمبياً.**
السياسات والتدخلات	– صياغة الأنظمة واللوائح الرياضية الوطنية. – الالتزام بالميثاق الأولمبي والقوانين الوطنية. – إنشاء المحكمة الرياضية. – ترسيخ العمل الإداري في المؤسسات الرياضية.
الهدف الاستراتيجي الرابع	انتظام المسابقات الرياضية والمنافسات الدولية
السياسات والتدخلات	– تنظيم البطولات والأنشطة الرياضية المحلية – تنظيم المشاركات الخارجية – تنظيم البطولات الدولية في فلسطين – تعزيز الشراكة في القطاع الرياضي

المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة الأولمبية الفلسطينية

2.2.2.3 الاتحادات الرياضية الفلسطينية

نبذة تعريفية

الاتحادات الرياضية هي منظمات أهلية، تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، تعود بالمنفعة العامة على المنظومة الرياضية الفلسطينية، وممثلة بالتشريع الفلسطيني، ومسجلة بشكل قانوني ولمدة غير محدودة وتلتزم بأحكام ونظام وقوانين ولوائح وقرارات وتعليمات الاتحادات الدولية في مجال اللعبة في هذا الشأن وحسب الأصول (قانون كرة القدم الأساسي، 2016)، علماً بأن هذا التعريف مشتق من تعريف الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم.

أقسام الاتحادات الرياضية الفلسطينية

تقسم الاتحادات الرياضية الفلسطينية إلى ثلاثة أنواع وعلى النحو التالي:

- اتحادات رياضية أولمبية.
- اتحادات رياضة دولية.
- اتحادات رياضة نوعية وخاصة.

وفي الجدول أدناه أسماء الاتحادات الرياضية الفلسطينية في الوطن والشتات وهي النحو التالي:

جدول 2.6: الاتحادات الرياضية الفلسطينية (اللجنة الأولمبية، 2019)

اتحادات رياضية أولمبية	الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، الاتحاد الفلسطيني لكرة الطائرة، الاتحاد الفلسطيني لكرة السلة، الاتحاد الفلسطيني لكرة اليد، الاتحاد الفلسطيني للسباحة، الاتحاد الفلسطيني للمصارعة، الاتحاد الفلسطيني لألعاب القوى، الاتحاد الفلسطيني للجودو، الاتحاد الفلسطيني للمبارزة، الاتحاد الفلسطيني للتايكوندو، الاتحاد الفلسطيني للجمباز، الاتحاد الفلسطيني للملاكمة، الاتحاد الفلسطيني للدراجات الهوائية، الاتحاد الفلسطيني للفروسية، الاتحاد الفلسطيني لكرة الطاولة، الاتحاد الفلسطيني للشراع والتجديف، الاتحاد الفلسطيني لرفع الأثقال، الاتحاد الفلسطيني للرماية، الاتحاد الفلسطيني للترايثلون، الاتحاد الفلسطيني للرجبي، الاتحاد الفلسطيني للسكواتش، الاتحاد الفلسطيني لألعاب المضرب.
اتحادات رياضية دولية	الاتحاد الفلسطيني للكراتيه، الاتحاد الفلسطيني للشطرنج، الاتحاد الفلسطيني للبلياردو والسنوكر، الاتحاد الفلسطيني للرياضة للجميع والألعاب الشعبية، الاتحاد الفلسطيني للكيك بوكسينغ، الاتحاد الفلسطيني للموايتاي، الاتحاد الفلسطيني للقوة وثني الذراعين، الاتحاد الفلسطيني للرياضات الجوية، الاتحاد الفلسطيني للبريدج، الاتحاد الرياضي العسكري، اتحاد الشرطة الرياضي، الاتحاد الفلسطيني للكونج فو، الاتحاد الفلسطيني للسيارات.
اتحادات رياضية نوعية وخاصة	الاتحاد الفلسطيني المدرسي، الاتحاد الفلسطيني الجامعي، الاتحاد الفلسطيني للرياضة والبيئة، الاتحاد الرياضي الفلسطيني الأمريكي، الاتحاد الفلسطيني للطب الرياضي والثقافة البدنية، الاتحاد الفلسطيني لبناء الأجسام، الاتحاد الفلسطيني للثقافة الرياضية.

2.2.2.4 الأندية والمراكز الرياضية

تعريف النادي الرياضي

هيئة أهلية رياضية أسست بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة (2000) وتعديلاته.

أهداف النادي الرياضي:

تهدف الأندية الرئيسية وبناءً على النظام الأساسي الموحد لتأسيس الأندية الرياضية الفلسطينية على تحقيق الأهداف التالية:

1. قيام النادي الرياضي بتنشيط الحالة الرياضية الفلسطينية في كافة المجالات والنواحي الرياضية.
2. يقوم النادي الرياضي بتعزيز وتنشيط وتفعيل العلاقات الرياضية في نطاقه ويقوم بالبحث عن الإبداعات والمواهب في الفئات المستهدفة لتنشيطها وتطويرها .
3. تقوم الأندية الرياضية بتنشيط الحياة الرياضية والاجتماعية والكشفية والثقافية في كافة المجالات.
4. العمل على مشاركة المرأة في المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية والكشفية وتوعيتها وتقديم الدعم اللازم لها من خلال تفعيل دورها.
5. العمل على تفعيل دور الشباب ضمن نطاق النادي من خلال عملية دمجهم بمختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية.
6. القيام بتفعيل الفرق الرياضية بكافة الأنشطة المختلفة.
7. القيام بتفعيل دور الفئات المهمشة في الأندية ومنها على سبيل المثال ذوي الإعاقة.

2.2.3 المسؤولية الاجتماعية في الرياضة

- قواعد اللعب النظيف: المساواة الوصول، التنوع

الافتراض الأساسي حول الرياضة هي أنها توفر فرصة متساوية لجميع المشاركين ، وبالتالي فإن قواعد اللعب النظيف تعزز تطبيق القوانين من حيث مبدأ المساواة بين الأفراد باختلاف جنسهم

وانتماءاتهم الدينية والعرقية والسياسية، وتسهم كذلك بإشراك جميع الفئات مما يضمن تحقيق المساواة بين مختلف مكونات المجتمع.

- سلامة المشاركين والجمهور

من خلال المسؤولية الاجتماعية للرياضة يجب ضمان السلامة الجسدية للمشاركين والمشاهدين، ويشمل ذلك حماية المشاركين الصغار من الإيذاء البدني والجنسي واللفظي المحتمل في الفعاليات والأنشطة الرياضية المختلفة.

- استقلال نتائج المنافسات الرياضية

تتطلب الرياضة سياسات واضحة بشأن التأكد من عدم التلاعب بنتائج المنافسات وألا يتم المساس بها من قبل أصحاب المصالح، مثل الأنشطة المرتبطة بالمراهنات.

- الشفافية والحوكمة

يعرف القطاع الرياضي بتوفير فرص عمل للرياضيين السابقين، ويجب من أجل ذلك أن يتم الإعلان عن هذه الوظائف ليتمكن الرياضيين السابقين من المنافسة عليها. إضافة إلى انه يجب على أن تعمل أدارة القطاع الرياضي بشفافية.

- مسارات اللعب

يقع على عاتق القطاع الرياضي توفير مسارات لتطوير المنظومة الرياضية من خلال البرامج الرياضية التي تستهدف جميع فئات المجتمع وإصدار لوائح تنظم تلك البرامج.

- سياسات العلاقات المجتمعية

يتم تضمين جميع الألعاب الرياضية في البيئة المجتمعية، ويقوم القطاع الرياضي بدور محوري بالتعاون مع الحكومة والمجتمع من أجل فهم الاحتياجات المجتمعية.

- الأنشطة الرياضية والصحة الجسدي

يجب أن يكون هناك توجه على المستوى الوطني بإبراز أهمية الأنشطة الرياضية في تعزيز السلامة الجسدية والصحية للأشخاص الذين يمارسون الأنشطة الرياضية.

- مبادئ حماية البيئة والاستدامة

الرياضة مطلب ضروري من أجل الحفاظ على البيئة، والقطاع الرياضي يتحمل أعباء وضع السياسات والخطط التي تسهم في تجنب الأضرار البيئية.

- التركيز التنموي للمشاركين

أحد أهم العناصر الرئيسية للتأثير الاجتماعي للرياضية هي الفرص التنموية التي تتيحها، من خلال إضفاء الطابع الرسمي بالالتزام بالتنمية البدنية والاجتماعية والشخصية ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية.

- تأهيل المدربين واعتمادهم

من أجل تحقيق ما سبق من عناصر، يجب على القطاع الرياضي توفير مدربين وقادة مؤهلين.

2.2.4 الرياضة وأهداف التنمية المستدامة 2030

في مقالة (ليمكي، 2015) التي تطرقت إلى إسهام الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتلعب الرياضة دوراً محورياً في ذلك حيث أسهمت في عديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

ففي القرار (70/1) الذي يحمل عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، فكان هذا القرار الذي اعتمد في عام 2015 استمراراً للإقرار بأهمية الرياضة وللدور الذي تقوم به في تعزيز تقدم المجتمعات، فالرياضة أداة فعالة وذات تكلفة قليلة في ترويج برامج الأمم المتحدة الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي ما يلي أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الرياضة في تحقيقها:

- **الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة:** "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالسلامة في جميع الأعمار".

بغض النظر عن الدين أو العمر أو الجنس فإن الرياضة تسهم في السلامة الصحية، وتستمتع جميع الفئات بممارستها فهناك العديد من التجارب الدولية للاتحادات الرياضية أسهمت في تحقيق ذلك، فعلى سبيل المثال الاتحاد الدولي للعبة الشطرنج وفيما يخص الشطرنج المدرسي تسهم لعبة الشطرنج في تحقيق النمو الفكري للأطفال من خلال تشجيعهم على التفكير البناء، مما يسهم في توفير الصحة العقلية لهؤلاء الأطفال.

- **الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:** "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة".

تكمن الاستفادة للأطفال من الرياضة في نشاطهم البدني من جهة وتحقيق التعليم الشامل من خلال الاقتران بمنهج مدرسي، حيث تعمل الرياضة على توفير التعليم مدى الحياة وتقوم بتوفير التعليم البديل للأطفال غير المنتظمين بالدراسة في المدارس وتسهم الرياضة المدرسية بتعليم القيم الرئيسية للرياضة، فهي تؤسس للمستقبل الاجتماعي والمهني من خلال اكتساب العمل بروح الفريق واحترام الآخرين وإتباع قاعدة اللعب النظيف بالإضافة إلى تعاونهم وانضباطهم والتسامح فيما بينهم، مما يسهم في تماسك المجتمع من خلال تماسك المناطق المحلية وتوسعها على مستوى المجتمع ككل. ونظراً لما سبق تمثل الرياضة وممارساتها هدفاً إنمائيا رئيس من خلال تنمية الأفراد وتنمية المجتمع كذلك.

- **الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة:** "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

فمن خلال الرياضة يمكن للنساء والفتيات الاستفادة من الأثر الإيجابي لممارستها على الصعيد الصحي والنفسي والاجتماعي، فتعمل الرياضة على تمكين النساء والفتيات من إبراز المواهب والمهارات والقدرات التي يتمتعن بها على صعيد المجتمع مما يؤدي إلى تحسين الثقة الداخلية لهن، بالإضافة إلى بناء العلاقات الاجتماعية وكذلك وعي الرجال بفاعلية النساء مما يسهم في مجتمع

يحترم بعضه البعض من خلال المساواة بين الذكور والإناث. وعلى سبيل المثال قامت مؤسسة ديار في مدينة بيت لحم بتشكيل فريق نسوي بقيادة اللاعبة هني ثلجية مما أتاح الفرصة للنساء بتعلم واكتساب عديد من المهارات التي تسهم في تطوير قدرتهن على ممارسة أعمالهن ودورهن في المجتمع، وفوز فريق ديار في البطولة النسوية الفلسطينية الأولى فتح آفاق مجتمعية ودولية أكسبهن دعم المجتمع المحلي والدولي مما اسهم في استدامة الفريق وبالتالي عودة النفع على المنظومة الرياضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني ككل.

- **الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة:** "جعل المدن شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة".

تسهم المنظومة الرياضية في جعل المدن شاملة للجميع، فعلى سبيل المثال في مبادرة للأمم المتحدة عنيت باستخدام الرياضة كأداة للتنمية والسلام في مشروع تنس الطاولة للجميع والذي استهدفت فيه نيبال وكان الهدف من هذا المشروع لتشجيع شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات وهذا المثال يعتبر خلاقاً وفيما يخص تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال القدرة على تغيير صورة ذو الإعاقة بإتاحة الفرصة لهم بالمشاركة في الرياضة بالرغم من الحواجز الكبيرة التي تحول دون ذلك أمامهم وخصوصاً بعد عام 2015 حيث الزلزال الذي أدى إلى تدمير كبير في نيبال ومن خلال مشروع تنس الطاولة أسهم في شعور إيجابي للجميع من خلال ممارسة ذوي الإعاقة للنشاطات وبالتالي الحياة إلى طبيعتها في ذلك البلد.

- **الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة:** "التشجيع على إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة لا يهمش فيها أحد".

تعتبر الرياضة من الأدوات التي تسهم في تحقيق السلام الدائم ومنع النزاعات بالإضافة إلى أن عالمية الرياضة تتخطى حدود ثقافات المجتمعات، حيث أن الرياضة هي القاسم المشترك بين شعوب العالم فالجميع يسعى لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة حيث اكتساب القيم المختلفة وتطوير الكفاءات الاجتماعية، فمن خلال الرياضة يمكن أن تؤسس لبناء الجسور بين الطوائف بغض النظر عن الانقسامات السياسية، فعلى سبيل المثال في عام 2013 جمع برنامج ما بين الكوريتين الشمالية

والجنوبية أسهم هذا البرنامج إدراكهم بأن أوجه الاختلاف فيما بينهم أقل أوجه الشبه فساهم هذا البرنامج في إزالة غيوم التصورات السلبية عن بعضهم البعض، فكان هذا الرياضي سبباً في إقامة الروابط الاجتماعية بين البلدين تسهم في ترسيخ مفهوم الاحترام والحوار المتبادل.

أما على الصعيد الفلسطيني بالرغم من الانقسام السياسي الداخلي إلا أن الرياضة الفلسطينية لا تخضع للتجاذبات السياسية وبالتالي شعور الرياضيين بالحالة الطبيعية في جو تنافسي بعيد عن الانقسام تجمعهم وتوحدهم المنافسات الرياضية وتقربهم من بعضهم بعيداً عن الانقسام على المستوى السياسي.

- **الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة:** "تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

تتسم ظاهرة الرياضة في تأسيس شبكات عالمية مؤثرة على شاكلة مظلة عالمية لأصحاب المصلحة والشركاء يربطهم التزامهم بالتنمية المستدامة، على سبيل المثال يوجد تعاون وثيق بين الأمم المتحدة من جهة واللجنة الأولمبية الدولية من جهة أخرى، حيث أن اللجنة الأولمبية الدولية تعتبر كيان مراقب في منظمة الأمم المتحدة وتعمل كشريك أساس للمكتب المعني بتسخير الرياضة من أجل تحقيق أهداف التنمية والسلام. ومن الأمثلة في المنافسات الدولية تحت الأمم المتحدة.

2.2.5 الدور التكاملي بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

هنالك العديد من الميزات الفريدة التي يمكن أن يسهم تكامل الأدوار ما بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية وعلى النحو التالي:

- **الانتشار الإعلامي وقوة الاتصالات**

يوجد متابعة كبيرة للقطاع الرياضي من قبل المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة، مما يمكن الشركات من تعزيز استثماراتها الاجتماعية وبالتالي تحسين صورتها وقدرتها التنافسية من خلال تبني الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية عبر القطاع الرياضي (Westerbeek and Smith, 2003).

- **نداء الشباب**

يعتبر جيل الشباب من الأكثر الفئات التي يمكن الاستثمار بها، وباعتبار الرياضة مصدر جذب لهذه الفئة فإنه يمكن للشركات أن تستثمر ذلك من خلال مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ويمكن كذلك استخدام الرياضيين البارزين من هذه الفئة من أجل الإفادة بأن رياضة الشباب مفيدة في تحسين احترام الذات، وتحسين المواطنة الصالحة، وتعزز من قيمة التعاون العملية، وتشجع نمط الحياة الصحية.

- **الآثار الصحية الإيجابية**

تؤكد المسؤولية الاجتماعية على أحد الحلول الرئيسية للمشكلة الاجتماعية الشائعة المتمثلة في الكشف رفع معايير الصحة بحكم طبيعتها، وتوفر الرياضة منصة مثالية لتشجيع النشاط العمري والوعي الصحي. يمكن للبرامج المشتركة بين القطاع الخاصة والقطاع الرياضي في ترسيخ الثقافة الوطنية لتعزيز الرفاه النفسي، والحد من التوتر، والقلق والاكتئاب، وتحسين النمو البدني، وتقليل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتعزيز المجتمعات وخفض الإنفاق الحكومي على الصحة .

- **التفاعل الاجتماعي**

تقدم الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع الرياضي وفيما يخص المسؤولية الاجتماعية ومن خلال القطاع الرياضي منصة لتشجيع التفاعل الاجتماعي وبشكل علمي، فيمكن أن تشكل الرياضة قوة من أجل الاستقرار والديمقراطية والسلام، فعلى سبيل المثال أماكن اللعب بالنسبة للأطفال وكما هو في أفغانستان يعني لهم أكثر من مجرد مكان للعب، فهم بذلك يمثلوا قوة ورمزاً للسلام، وقد نشر ذلك من قبل اللجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة والفيفا، فإضافة إلى ما تحققه الأحداث الرياضة من فوائد اقتصادية واجتماعية، فيمكن لهذه الأحداث إلقاء الضوء على أنشطة السياسات الحكومية كما حصل في أولمبياد بكين في عام 2008، فالبرامج التي صممت في هذا الأولمبياد أسهمت بالتماسك الاجتماعي واللعب النظيف.

- **الوعي والاستدامة**

تم ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال القطاع الرياضي مع الوعي البيئي والاستدامة وخاصة في أعقاب انتهاء الألعاب الأولمبية في سيدني، والتي عززت المسؤولية البيئية من خلال التحفيز المرتفع بصافي الأثر البيئي بقيمة صفر عقب الألعاب الأولمبية (Smith et al , 2004).

- **التفاهم الثقافي**

يمكن أن تنشر المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن خلال تكاملها مع القطاع الرياضي مفهوم التسامح من خلال التفاعل الرياضي، ويمكن رؤية ذلك بوضوح خلال حفل انطلاق وختام دورات الألعاب الأولمبية، ويمكن تطبيق ذلك على مستوى المجتمعات المحلية (Lenskyj, 2002).

- **الإشباع الفوري**

يمكن أن يوفر التكامل ما بين القطاع الخاص والقطاع الرياضي المتعة والرضا للمجتمع من خلال قيامهم بالفعاليات الرياضية ومشاركتهم بها والذي يعود بالأثر الإيجابي على المجتمع.

2.3 المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات

2.3.1 التمهيد

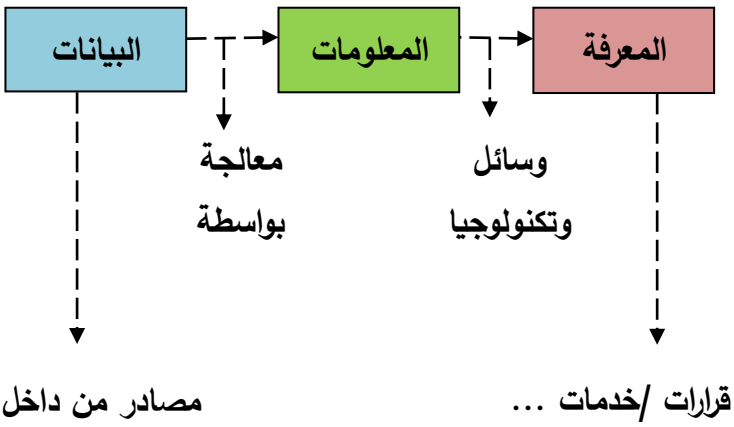
بات مطلباً ضرورياً استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال لكي تتمكن المنظمات من التواصل مع البيئة الخارجة لها، وتسعى كافة المؤسسات لاستخدام التكنولوجيا واستغلال التعامل معها من أجل وصول هذه المنظمات إلى أهدافها المرجوة. وأصبح إنتاج المعلومات ضرورة ملحة وفق الخصائص المطلوبة وبالوقت المناسب من أجل استمرارية أنشطة وإنجاز الأعمال المهمة، وبشكل عام فإن تدفق هذه المعلومات يتناسب مع المستويات المختلفة للمنظمات

2.3.2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات

2.3.2.1 مفهوم التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا على أنها عملية تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، ويعني ذلك أكثر من مجرد أدوات وآلات فقط، بل يمتد إلى تلك الأسس النظرية والعلمية التي تهدف إلى عملية تحسين أداء الموارد البشرية في الأنشطة التي تقوم بها (عبد الباري، 2003).

2.3.2.2 مفهوم المعلومات



الشكل رقم 2.9 : تطور العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

بناءً على الشكل السابق ومن أجل الوصول إلى مفهوم المعلومة ينبغي معرفة **مفهوم البيانات** والتي يعني مفهوما بأنها مجموعة من الحقائق التي تكون بشكل غير منتظم، وتحتوي على مجموعة من الأرقام، أو الكلمات، أو الرموز ليس ضرورياً بأن تكون هنالك علاقة بين بعضها البعض، فلا تحمل معنى حقيقي ولا تؤثر كذلك في سلوك مستقبل تلك البيانات (صابر، 2007).

أما **المعلومة** فتعني مجموعة من البيانات التي تمت عملية معالجتها بطريقة محددة بداية يتم استقبال البيانات من مصدرها المختلفة ثم يتم عملية تحليلها و من ثم تبويبها و وأخيراً يتم تطبيقها لكي يتم إرسالها إلى الجهات المعنية (العاصي، 2004).

أما **المعرفة** فهي الحصيلة المهمة والنهائية لعملية استخدام واستثمار المعلومات من قبل صناع القرار و مستخدمين آخرين، إذ يقومون بتحويل المعلومات إلى المعرفة بشكل مستمر وبما يخدمهم و يخدم مجتمعاتهم (قنديلجي،2008).

2.3.2.3 خصائص المعلومات

يجب أن تتوافر مجموع من الخصائص في المعلومات وأهمها ما يلي (العاصي، 2004):

- **التوقيت المناسب:** تتوفر هذه المعلومات في حالة الحاجة إليها.
- **الوضوح:** يشترط في المعلومات أن تخلوا من الغموض وتمتاز بالوضوح.
- **الدقة:** تخلو المعلومات من الأخطاء ويمكن اعتمادها في عملية تقدير الاحتمالات المتعلقة بالمستقبل وتسهم في وصف الواقع الحالي.
- **الصلاحية:** تتميز المعلومات بأنها مناسبة للأطراف المستفيدة منها.
- **القياس الكمي:** يمكن قياسها كمياً.
- **المرونة:** تمتاز بالملائمة للمستفيدين منها.
- **عدم التحيز:** تمتاز بالشفافية فلا تتأثر بالمستفيد منها وتبقى كما هي لا تتغير بناءً على أهداف ورغبات المستفيدين منها.
- **إمكانية الحصول عليها:** تمتاز بسهولة الحصول عليها.

- **الشمول:** تكون المعلومات كاملة بدون زيادة أو نقصان يؤدي إلى فقدان معناها.
- **قابلة للمراجعة:** يمكن للمستفيدين عملية مراجعتها وفحصها.

2.3.3 أهمية المعلومات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تكمن أهمية المعلومات من أجل الوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يلي (الطيب، 2009):

- تسهم في عملية تنمية القدرات للمجتمع وذلك من خلال القدرة على الاستفادة من المعلومات المتاحة.
- تسهم في ترشيد و تنسيق الجهود للمجتمع في عملية البحث و التطوير بناءً على المعلومات المتاحة.
- تشكل قاعدة معرفية لعملية حلول المشاكل.
- تسهم في ارتفاع مستوى الكفاءة والفعالية في سلسلة الأنشطة الفنية في عمليات الإنتاج والخدمات.
- تسهم في اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة في مختلف القطاعات التنموية.

2.4 عرض الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والأجنبية

قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة وبما يتعلق بموضوع الدراسة وتقسيمها على النحو التالي:

- الدراسات المحلية الفلسطينية
- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية

2.4.1 الدراسات المحلية الفلسطينية

قام الباحث بمراجعة الدراسات المحلية الفلسطينية السابقة المتعلقة بموضوع البحث وهي على النحو التالي:

دراسة (سعادة والخالدي، 2019) وعنوانها " **واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**"والتي هدفت للوقوف على الواقع الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية في فلسطين من الجهة القانونية والعلاقة التشاركية مع القطاع الحكومي وشراكة الشركات في القطاع الخاص وطرق توجيه هذه المسؤولية الاجتماعية للاستفادة منها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية من أجل تنمية المجتمع الفلسطيني وتوصلت الدراسة إلى أن شركات القطاع الخاص ضمن السوق المالي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية بشكل متفاوت في استراتيجيات التطبيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتجربة الفلسطينية أثبتت فشل إقامة صندوق مشترك لغياب أهم مقومات التحفيز للشركات على أداء هذا الدور الاجتماعي وهو تحسين سمعة الشركات، وفضلت الشركات العمل بشكل مستقل في توجهاتها نحو المسؤولية الاجتماعية ولكن بتوجيه من الحكومة ومن أبرز التوصيات فكانت بوجوب صياغة مقترحات محددة للتدخل الحكومي لتحفيز المسؤولية يكون بنهج اقتصادي متكامل يشمل مصلحة الفقراء والمهمشين مما يوجه الشركات نحو اتباع مصلحة أصحاب العلاقة المختلفين.

الدراسة الثانية: هدفت دراسة (وسيم برغال وآخرون، 2018) وبعنوان "**المسؤولية الاجتماعية كرافعة لتطوير الخدمات الاجتماعية**" والتي كانت دراسة للواقع الفلسطيني ومقترح لتطوير هذا الواقع واتخذت من محافظات القدس والخليل ونابلس كحالات دراسية وهدفت هذه الدراسة لتقييم وضع المسؤولية

الاجتماعية ضمن السياق الثقافي الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي الفلسطيني بالإضافة لتطوير مفهوم ومصادر المسؤولية الاجتماعية، والبحث في إمكانيات آليات التعاون من خلال أدوات مشتركة مع الأطراف المتعددة، وكذلك عملية مسح الموارد المجتمعية الحالية والمحتملة الممكن إعادة استثمارها من أجل النهوض بواقع الخدمات الاجتماعية. وكانت نتائج هذه الدراسة باعتبار مفهوم المسؤولية الاجتماعية أحد التوجهات الضرورية لتدعيم واقع الخدمات الاجتماعية والانتقال إلى المسؤولية المجتمعية بمفهوم وأوسع وأكثر شمولاً وصولاً للاستثمار الأمثل للموارد ومصادر الدعم الذاتية والمحلية، وتمتلك المحافظات التي اتخذت كحالات دراسية مستويات متوافقة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية من حيث وجود هياكل المسؤولية الاجتماعية وتوفر العديد من المصادر والموارد المحلية ووجود تبادل للمعلومات من خلال التنسيق والتشبيك بين هذه المؤسسات، عدم وجود بيئة منظمة للعمل في المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود إطار مرجعي شامل لكافة مستويات العمل وكذلك غياب الرؤية التنموية الشاملة في إدارة الموارد المتاحة من المسؤولية الاجتماعية.

وأبرز توصيات هذه الدراسة كانت بضرورة تعزيز نهج الشراكة بين القطاعات المختلفة من أجل مأسسة أطر المسؤولية الاجتماعية من خلال العمل على توحيد الجهود والتنسيق بين مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة لضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتوفرة وتوجيهها إلى برامج التنمية الاجتماعية بشكل فاعل ومؤثر وأكثر شمولية بالإضافة لتنظيم قطاع المسؤولية المجتمعية وإيجاد البيئة الحاضنة والمحفزة للشركات وتعزيز مستوى الشفافية والنزاهة في عمل شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

الدراسة الثالثة: هدفت الدراسة التي قام بها (الجمل، 2017) والتي حملت عنوان "**تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**" للتعرف على الواقع المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وتحديداً للشركات المساهمة في البورصة من خلال قيامه بتحليل عناصر المسؤولية الاجتماعية، وأثر ذلك على نمو الاقتصاد الفلسطيني، وتبين بأنه وفي حال زيادة الإنفاق في باب المسؤولية الاجتماعية فذلك يؤدي إلى تعدد النفع على ناتج الإجمالي المجلي، وتوصل كذلك إلى ضرورة تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في اتجاهات تسهم في حلول المشكلات الاجتماعية للجميع الفلسطيني، وذلك من خلال إدراك الشركات

لدورها الاجتماعي من خلال الدور التكاملي مع القطاع العام والممثل بالحكومة من أجل تقديم الخدمات المتنوعة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود ضعف في التشريعات والقوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

وأوصت الدراسة بإيجاد مؤشر يمكن من خلاله معرفة إسهام الشركات في مسؤولياتها الاجتماعية بالإضافة إلى ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية وتوفير الحوافز والتسهيلات للجهات التي تقوم بواجبها الاجتماعي تجاه المجتمع.

الدراسة الرابعة: هدفت دراسة (عليان، 2015) بعنوان "**قياس مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" لقياس المدى الذي تبنته شركات القطاع الخاص بتنفيذها برامج المسؤولية الاجتماعية بناءً على المفاهيم والمعايير الدولية، من خلال تحقيقها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربعة والمتمثلة بالبعد الإنساني، والبعد الأخلاقي، والبعد الاقتصادي، والبعد القانوني، وتوصلت هذه الدراسة إلى تبني الشركات للبعدين القانوني والاقتصادي بشكل عال، بينما البعد الإنساني فتبين أنه هناك عدم وجود موافقة من قبل الشركات لتبنيه.

وكانت توصيات الدراسة بضرورة تكاتف الجهود بين الأطراف ذات العلاقة من جهات متعددة ممثلة بالقطاع العام شركات القطاع الخاص والجهات الإعلامية والمؤسسات الأهلية من أجل تفعيل المسؤولية الاجتماعية ببعدها الإنساني، وذلك من خلال نشر الوعي لهذا البعد عبر ورشات العمل والمحاضرات والندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى ضرورة إعداد الخطط المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة الشركات ومناقشتها وأخذها بعين الاعتبار في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الشركات.

الدراسة الخامسة: هدفت دراسة (أبو ماضي، 2015) والتي حملت عنوان "**أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة**" لمعرفة الأثر المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية بالنسبة لأداء القطاع العام وتحديداً في المحافظات الجنوبية من فلسطين وبما يخدم المجتمع الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتأثر أداء مؤسسات القطاع العام بشكل مباشر بالمسؤولية الاجتماعية.

وتمثلت توصيات الدراسة بضرورة قيام القطاع العام بتعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجتمع الدراسة، إضافة إلى ضرورة إعطاء ذوي الإعاقة فرص بالحصول على وظائف في هذا القطاع، إضافة إلى ضرورة تبني القطاع العام لسياسة التشجيع لموظفيه لقيامهم بأعمال تطوعية تخدم المجتمع الفلسطيني، وكذلك ضرورة أن تقوم مؤسسات القطاع العام بتنمية مواردها والعمل على تطوير منظومة عمل هذه المؤسسات.

الدراسة السادسة: هدفت ورقة العمل (زغب، 2015) وعنوانها "**دور القطاع الخاص الفلسطيني في تقرير مبادرات المسؤولية الاجتماعية – ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات**" للتعريف بمفهوم المسؤولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى استعرضت الدراسة أشكال وأساليب المسؤولية المجتمعية التي تقوم بها شركات القطاع الخاص الفلسطيني، إضافة للخوض بتجارب بعض الرياديين، ودور المجموعات الضاغطة تجاه تلك الشركات التي تجني الأرباح جراء استثمارها في فلسطين، وخلصت هذه الدراسة إلى عديد النتائج أهمها عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك بعدم الإجماع على تعريف موحد تتبعه هذه الشركات، إضافة لتوجه توجه الدول العالمية نحو تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال زيادة الاهتمام بهذا المجال، بحيث أصبحت الشركات تضلع في التنمية المستدامة للمجتمعات.

فيما كانت توصيات ورقة العمل فتدعو هذه الدراسة إلى ضرورة تطرق الإعلام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال قيامهم بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وتحفيز الشركات الكبرى من القطاع الخاص التي تقوم بدورها تجاه المجتمع، إضافة إلى ضرورة سن التشريعات التي تلزم الشركات بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية بمهنية وشفافية.

الدراسة السابعة: هدفت دراسة (اللولو،2009) بعنوان "**مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" لمعرفة المدى الذي وصل إليه إدراك الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وخوصاً الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، واهتمامها بالإفصاح عن المجالات المختلفة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وكذلك معرفة وجود مقومات تطبيق المحاسبة عن

المسؤولية الاجتماعية من عدمها، وتبين من خلال هذه الدراسة بأن هنالك إدراك بشكل واسع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لإدارات هذه الشركات، مع اختلاف الاهتمام بالمجالات المختلفة فكانت أكبر هذه الحصص من الاهتمام تجاه المستهلكين، ومن ثم الموارد البشرية، وبعدها البيئة وانتهاءاً بالمجتمع المحلي.

وأوصت هذه الدراسة بوجوب وجود موقف واضح من خلال ممارسات إيجابية تجاه الشركات الفاعلة بمجالات المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال وجود تشريعات وتسهيلات يقدمها القطاع العام لشركات القطاع الخاص نتيجة مساهمتها المجتمعية، بالإضافة إلى ضرورة توفر تشريعات تتميز بالقدرة على مسائلة ومراقبة الشركات في أدائها الاجتماعي، وضرورة نشر الوعي بما يتعلق بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك تحديث نظام الإفصاح المتبع في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الدراسة الثامنة: هدفت دراسة (أبو سمرة، 2009) وعنوانها "**معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات**" للتعرف على المعوقات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، من عدة وجهات نظر ممثلة بوجهة نظر مدققي الحسابات، ووجهة نظر إدارة والشركات، بالإضافة لدراسة المحتوى للتقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات المدرجة من أجل الوصول لواقع الإفصاح بما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بالإفصاح، وكانت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمعوقات تتمثل بضعف الثقافة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية لدى الشركات، وذلك وجود ضعف لدى الجمعيات المهنية الفلسطينية بما يتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى ضعف التشريعات فيما يتعلق بسياسة الإفصاح، وضعف في التقارير الخاصة بالشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفر نظام الحوافز الكافي لتبني السياسات الاجتماعية والبيئية بشكل مرغوب للشركات، وضعف في الجامعات الضاغطة في المجتمع الفلسطيني تجاه تحمل الشركات بمسؤولياتها. أما فيما يتعلق بنقاط القوة فكانت تتمثل بوجود النواة الصلبة الفاعلة التي يمكن أن تشكل رافعة لسوق الأوراق المالية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بتوصيات الدراسة فكانت تتمثل بضرورة إيجاد مؤشر يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة الإفصاح أسوة بالدول المتقدمة، إضافة لضرورة تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات وتفعيل الدور الذي يقع على عاتق الجمعيات المهنية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وضرورة استخدام الإفصاح بالإضافة إلى ضرورة استخدام المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء للشركات.

الدراسة التاسعة: هدفت دراسة (الآغا، 2006) **وعنوانها "مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤولياتها الاجتماعية"** للتعرف على مدى الالتزام للبنوك التي تعمل في قطاع غزة بقيامها بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تقييم أداء البنوك وتبنيها لسياسات الأداء الاجتماعي، وأبعاد المسؤولية الاجتماعية المتمثلة بالبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد المتعلق بالموظفين. ووصلت هذه الدراسة إلى نتائج فيما يتعلق بأداء البنوك الاجتماعية باتجاه العملاء والعاملين فكان الأداء مرتفع، حيث أن هناك سياسات إدارية للبنوك تخاف على رضا الموظفين بشكل عام ورضا العملاء، أما فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي المتعلق بالجمهور والبيئة فإن ذلك لا يدخل في صميم السياسات المرسومة من قبل الشركات.

وعلى صعيد التوصيات فأوصت الدراسة بضرورة الخوض بالمزيد من البحوثات الميدانية ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وبما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة، وكذلك ضرورة سلطة النقد للقوانين والتشريعات وكذلك المؤتمرات الهادفة لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها.

2.4.2 الدراسات العربية

قام الباحث بمراجعة الدراسات العربية السابقة المتعلقة بموضوع البحث وهي على النحو التالي:

الدراسة الأولى: هدفت دراسة (بن بتلا، 2015) والتي كانت بعنوان " **تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية"** للكشف عن أسباب إعاقة دور القطاع الخاص السعودي في قيامه بالممارسات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وكيفية مواجهة تلك المعيقات، بالإضافة لتعزيز هذا الدور المتعلق بالقطاع الخاص في مجال مسؤولياتهم الاجتماعية،

حيث تكون مجتمع الدراسة من شركات القطاع الخاص السعودية وتمثلت العينة بجزء من هذه الشركات مدينة الرياض، ووصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمكن اعتباره تعهد من القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تحسين جودة حياة العاملين وعائلاتهم في شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى انطلاق المسؤولية الاجتماعية من القاعدة الخيرية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن القطاع الخاص يلعب دوراً تنموياً بالتكامل مع القطاع الحكومي، أما فيما يتعلق بالمعيقات فتمثلت بعدم وجود إطار ناظم للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لجميع الشركات، وغياب عملية التخطيط لهذه الشركات فيما يتعلق ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة إفصاح الحكومة وإعلانها بشفافية عن سياساتها، وكذلك ضرورة تحسين الحوكمة ورسم إطار ناظم للمسؤولية الاجتماعية وتشجيع عملية الشراكة والتشبيك ما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

الدراسة الثانية: هدفت دراسة (القريوتي وآخرون، 2014) بعنوان " **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة شركة زين للاتصالات الخلوية**" للتعرف على مدى التأثير للمسؤولية الاجتماعية بالأبعاد المختلفة لها في عملية التحقيق للميزة التنافسية في الشركة الأردنية، واستهدفت الدراسة جميع العاملين في شركة الاتصالات كمجتمع دراسي، أما فيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة فتمثلت بوجود دور إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في عملية تحقيق ميزة تنافسية للمسؤولية الاجتماعية في الشركة الأردنية للاتصالات الخلوية، إضافة لوجود أثر للتركيز على الزبائن وكذلك الاهتمام بمشكلات المجتمع والعاملين والبيئة والعمل وفق المنافسة الشريفة والإسهام في دعم الخطط التنموية للمجتمع في سبيل تحقيق الميزة التنافسية للشركة التي إجراء الدراسة عليها.

وأوصت هذه الدراسة بإعداد برامج تدريبية للعاملين في شركة زين، وتعريفهم باستراتيجية المسؤولية الاجتماعية، واهتمام الشركة بالمنتوجات الصديقة للبيئة، وضرورة الشراكة مع شركات الاتصالات الأخرى في تعزيز المسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع ضمن استراتيجية وطنية تجاه البيئة والمجتمع على التوالي.

الدراسة الثالثة: هدفت دراسة (الزيود، 2013) وعنوانها "**المسؤولية الاجتماعية للبنوك العامة في الأردن**" ما بين عام 2008 وعام 2010 إلى توضيح مدى الالتزام للبنوك التي تعمل بالأردن بالمسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمعين الخارجي والداخلي للعاملين في تلك البنوك، حيث أشتمل مجتمع الدراسة على خمسة عشر بنكاً، وكان أبرز النتائج بأنه ضمن سياسات البنوك وخططها تقوم البنوك بتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، النتائج كان من أهمها أن تحمل البنوك مسؤوليتها فيما يتعلق بالمجتمع المحلي وهو من ضمن سياستها وخططها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أما فيما يتعلق بالبعد الداخلي فتبين أن هنالك تقصيراً فيما يتعلق بالمبالغ المنفقة على العاملين بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين، أوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافز أكثر للبنوك التي تتبنى هذا المفهوم وأن يكون هناك معايير واضحة ومحددة لتقديم الدعم للمستفيدين.

الدراسة الرابعة: هدف هذه الدراسة والتي قام بها (الزريقات، 2012) وعنوانها " **أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية**" للتعرف على ما هو الأثر الناتج عن التوجه الاستراتيجي لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الموجودة في الأردن لأبعاد التوجه الاستراتيجي المتمثلة بالرؤية والرسالة والأهداف والقيم والشعار، بالإضافة إلى التصورات المتعلقة بالعاملين في مصارف المملكة الأردنية التجارية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في المصارف التجارية. وأبرز ما جاء بالدراسة من نتائج بأن التوجه الاستراتيجي للمصارف الأردنية يعتبر جزء من المؤثرات في تحقيق عملية المسؤولية الاجتماعية من خلال التعاون ما بين الإدارة والعاملين وتسهيل الأساليب المتعلقة بالعمل بما يضمن الاستفادة من طاقات وقدرات الموظفين الكامنة للموظفين في هذا القطاع من أجل تحقيق مصلحة الأفراد والمجتمع.

وقامت هذه الدراسة بالتوصيات التالية من خلال ضرورة العمل على إيجاد الثقافة التنظيمية التي تقوم بتعزيز الأبعاد المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي في داخل البيئة التنظيمية بما يضن الارتقاء بالاستراتيجيات إلى مستويات عليا مرغوب بها، من خلال القيام بتطوير المهارات للعاملين والقيام

بتوفير الرؤية الاستراتيجية بشكل واضح المعالم للقطاع المصرفي وأهداف هذا القطاع لما لها من أثر في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

2.4.3 الدراسات الأجنبية

قام الباحث بمراجعة الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع البحث وهي على النحو التالي:

- **الدراسة الأولى:** هدفت دراسة (Li et al., 2021) وعنوانها "**المسؤولية الاجتماعية للأندية الرياضية في عصر جائحة كورنا – دراسة حالة نادي زاجوبيسوسنيك البولندي**" إلى تعريف وتقديم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تم تنفيذها في عصر جائحة الكورونا، وتسعى لتقييم تأثير ممارسات التغطية الإعلامية. وأظهرت النتائج أنه وباستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وبالإضافة إلى نتائج المباريات قد حققت وصول مرتفع، بينما المشاركات التي تعرض المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع جاءت بشكل ثانوي، وأثبتت هذه الدراسة أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي عنصر حتمي لبناء العلاقة مع أصحاب المصلحة في الأندية.
- **الدراسة الثانية:** هدفت دراسة (Kim et al., 2018) وعنوانها " **المساهمات الداخلية في إعداد المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنظمات الرياضية**" إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الموظفون في المساعدة على ترسيخ الثقافة التي تدافع عن المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث تبحث في تأثير التصورات السلبية للموظفين في القدرة على الإقناع وتأثير التصرفات التحفيزية للموظفين، وتم جمع البيانات من عينة تتكون من 168 موظف يعملون في القطاع الرياضي وأظهرت النتائج وجود تأثير سلبي هامشي في القدرة على الإقناع وتأثير معتدل للتركيز الترويجي للمسؤولية الاجتماعية ما بين العلاقة السلبية لمعرفة الإقناع والنقد البناء في المسؤولية الاجتماعية للشركات وبالرغم من أن الموظفين يتحملون الكثير من عبء المسؤولية الاجتماعية.
- **الدراسة الثالثة:**"هدفت دراسة (Kiliç, et. al., 2015) بعنوان "**تأثير الملكية وهيكل مجلس الإدارة على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في الصناعة المصرفية**

التركيـة". للتحقق من نطاق المسؤولية الاجتماعية في بنوك تركيا ما بين عام 2008 و2012، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك العاملة في تركيا وقد استخدم الباحث تحليل المحتوى للعمل على قياس عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك حيث أن نتائج هذه الدراسة تحسن في فترة التحليل في جميع الأبعاد وقام الباحثون بتفسير أنه في يمكن أن في حال ازدياد الموظفين وتعقيدات عمليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فإن ذلك يتطلب المزيد الشفافية والإصلاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقام الباحثون بالتوصية على أنه يوجد ضرورة للعمل تحسين الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بالبيئة والطاقة مع العلم بأنه هناك تشتيت في هيكل ملكية البنوك التركية.

- **الدراسة الرابعة:**هدفت دراسة (Burianova and Paulik, 2014) بعنوان "**المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الخدمات المصرفية التجارية – دراسة حالة من جمهورية التشيك**"."لبيان الجوانب النظرية في المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرفية التشيكية، وكذلك حساب المؤشر المتعلق بتلك المسؤولية الاجتماعية، وقام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي من خلال العينات العنقودية باختيار أربعة من البنوك وبعد ذلك تحليل تقارير هذه الشركات المصرفية. وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة دقة المعلومات وشفافيتها بما يتعلق بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة توثيق المعلومات المتعلقة برضى الزبائن وتعميم النتائج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ونشرها بغض النظر كونها سلبية أو إيجابية.

2.4.4 التعليق على الدراسات السابقة

في الدراسات السابقة والمتعلقة في الدراسات الفلسطينية فقد رأى الباحث أن الدراسات حول موضوع المسؤولية الاجتماعية تهتم بمجملها بدعم التنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي في فلسطين، ومدى التزام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية تجاه المجتمع بالإضافة إلى المعوقات التي منعت شركات القطاع الخاص من الإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالدراسات العربية فكانت تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك من حيث التوجه الاستراتيجي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى البحث في معوقات دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وكيفية مواجهتها.

وبخصوص الدراسات الأجنبية فتنوعت الدراسات ما بين دراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي ولقطاع البنوك والشركات المملوكة من الأفراد وبالتالي فإن الدراسات الأجنبية تميزت عن الدراسات الفلسطينية والعربية بتنوع أهداف تطبيق المسؤولية الاجتماعية في اكثر من مجال.

2.4.5 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدة مجالات أبرزها:

1. وفرت الدراسات السابقة معرفة أكثر حول موضوع الدراسة الحالية، حيث ساهمت في صياغة مشكلة الدراسة وهيكليتها ومناقشة نتائجها.
2. استفاد الباحث من الدراسات السابقة بتحديد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة وبما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، حيث مكنت الباحث كذلك من تحديد مجتمع الدراسة.
3. صياغة الأسئلة حيث مكنت الدراسات السابقة الباحث من صياغة أسئلة تتناسب وطبيعة الدراسة الحالية.
4. نتائج الدراسات السابقة أعطت الباحث قدرة على إثراء نتائج دراسته الحالية.

2.4.6 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة بموضوعها "دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين" لما للقطاع الرياضي من دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتتميز بتوعية القطاع الرياضي بالاهتمام بدور بالمسؤولية الاجتماعية في استدامته. وأستخدم الباحث في هذه الدراسة باستخدام المجموعات البؤرية والمقابلات ومقارنة الإحصائيات لجمع البيانات، وتطرق الباحث إلى جانب تكنولوجيا المعلومات في تمكين القطاع الخاص بالقيام بواجباته تجاه القطاع الرياضي باستخدام المنصات الإلكترونية، وبعد أن قام

الباحث باستعراض الدراسات والبحوث السابقة وأهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات والبحوث يرى الباحث بأن المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة للقطاع الرياضي والقطاع الخاص حيث أنها تعمل على استدامة القطاع الرياضي وبالمقابل تسهم في تحسين صورة القطاع الخاص في المجتمع بالإضافة إلى الدور التكاملي الذي يقوم به القطاع الخاص مع القطاع العام من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

إجراءات ومنهجية الدراسة

يحتوي هذا الفصل على:

3.1 مقدمة

3.2 منهج الدراسة

3.3 أدوات الدراسة

3.4 صدق وثبات أداة الدراسة

3.5 مصادر جمع المعلومات

3.6 مجتمع الدراسة وعينتها

3.7 إجراءات تطبيق أداة الدراسة

الفصل الثالث

إجراءات ومنهجية الدراسة

3.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل تفصيلاً للمنهجية المستخدمة لهذه الدراسة من خلال الوصول للإجابات المتعلقة بأسئلة هذه الدراسة ليتمكن الباحث من إيجاد حلول لمشكلة الدراسة بناء على المعطيات، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويتضمن هذا الفصل منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وعينته، وإضافة إلى الأدوات المستخدمة وصدق أداة الدراسة ، والأساليب المتبعة في معالجة البيانات ، وانتهاءاً بإجراءات تطبيق أداة الدراسة إضافة إلى حدود ومحددات الدراسة.

3.2 منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الدراسة والأهداف المرجوة منها، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي بشقيه الكيفي والنوعي، حيث يعتبر هذا المنهج الأفضل لإجراء هذه الدراسة، وذلك كونه قائم على كل وضف وتحديد الحقائق المتعلقة بالموقف الحالي، حيث يقوم بوصفها وصفاً تفسيريا بتوافر الحقائق والبيانات المتوفرة من مجتمع الدراسة.

3.3 أدوات الدراسة

استخدم الباحث أسلوب التثليث (خميس، 2013) حيث أن هذا الأسلوب يقوم بدراسة الظاهرة بأكثر من طريقة، فيتم استخدام كل من الجانب الكيفي والكمي وذلك من أجل تقوية تصميم البحث العلمي بالإضافة إلى تحسين الصدق لنتائجه وذلك من خلال القيام بتحقيق الأهداف التالية:

- القيام بتأكيد مصداقية مجموعة الأدوات المستخدمة في عملية القياس من خلال التغلب على تلك المشكلات المصاحبة لتلك الأدوات، وعلى سبيل المثال التحيز نحو نتائج معينة أو عملية الصعوبة في التطبيق وبالتالي فإنه يتم التأكيد بذلك على صدق النتائج.
- عملية التأكد من المقاربة في النتائج التي يتم الحصول عليها من عدة مداخل منهجية، بالإضافة إلى تعدد في المصادر بهدف عن وجود أدلة إضافية تسهم في صدق الدراسة من خلال استخدام الطرق المتعددة.
- تحقيق عملية التكامل ما بين المصادر المختلفة للبيانات للوصل إلى صورة كاملة عن موضوع الدراسة، حيث أن كل يقوم بدور متمم للآخر، حيث أن التكامل يعني أن الطرق الكمية والنوعية يدرسان نفس الواقع من حيث تركيز كل منها على زاوية محددة، ففي الدراسات الكمية تتم عملية جمع البيانات حول الظاهرة بطريقة موضوعية، بالمقابل الدراسات النوعية تركز على وصف عميق للأحداث والمواقف ، وللوصول إلى الصورة الكاملة عن الدراسة على الباحث القيام باستخدام كلتا الطريقتان.

3.4 الصدق والثبات

يتطلب تحديد الثبات الكيفي تقدير مدى تمثيل الاستنتاجات للواقع تمثيلاً حقيقياً، بالإضافة إلى تقدير ما إن كانت الهياكل المصممة من قبل الباحثين تقيس أو تمثل مقاطع حقيقية من التجربة (ديلو،2015).

وتم إعداد أسئلة هذه الدراسة باستخدام المبدأ التشاركي حيث قام الباحث بمناقشة موضوع الدراسة مع الفئات ذات العلاقة، بالإضافة إلى عقد لقاءات مع أخصائيين في مجال الأبعاد المتعلقة بالدراسة وقد تم إجراء مقابلات تجريبية مع كل من أخصائي تكنولوجي، وأخصائي قانوني، وأخصائي اجتماعي، وأخصائي اقتصادي، وأخصائي رياضي وتم مناقشة أسئلة الدراسة معهم والاستماع إلى آرائهم وتصوراتهم.

3.5 مصادر جمع المعلومات

- المصادر الأولية: حيث قام الباحث بجمع المعلومات من خلال المجموعات البؤرية والمقابلات التي تم إجراءاها من خلال مجموعة من الأسئلة تم تحكيمها من قبل المختصين، وتحليل ومعالجة تلك المعلومات من خلال برنامج (C5)
- المصادر الثانوية: حيث قام الباحث بجمع المعلومات من خلال مراجعة المجلات والتقارير الدورية المختلفة الصادرة عن جمعية البنوك الفلسطينية والتقارير المالية للشركات العاملة في فلسطين.

3.6 مجتمع الدراسة وعينتها

اشتملت الدراسة على قسمين، حيث أن القسم الأول للدراسة ممثلاً بالمؤسسات والشركات التي تم إجراء عمل لقاءات ومجموعات بؤرية، والقسم الثاني ممثلاً بالبنوك وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بينها.

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فتم اختيار نخبة من الأخصائيين والمستشارين وأصحاب الخبرات في مجال كل مجموعة من مجموعات القسم الأول على النحو التالي:

- أخصائيي القطاع الرياضي: 6 مستجوبون.
- أخصائيي القطاع الاجتماعي: 6 مستجوبون.
- الأخصائيين القانونيين: 4 مستجوبون.
- أخصائيي تكنولوجيا المعلومات: 6 مستجوبون.
- ممثلي القطاع الخاص وأخصائيين اقتصاديين: 4 مستجوبون.

أما فيما يتعلق بالقسم الثاني فقد تم اختيار البنوك كممثلين عن القطاع الخاص لدراسة الإحصائيات.

القسم الأول كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 3.1: مجتمع الدراسة

الرقم	اسم الشركة أو المؤسسة
1	مجلس الوزراء الفلسطيني
2	وزارة التنمية الاجتماعية
3	وزارة الاقتصاد الوطني
4	وزارة العدل
5	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
6	تلفزيون فلسطين
7	اتحاد الغرف التجارية
8	اللجنة الأولمبية الفلسطينية
9	جمعية البنوك الفلسطينية
10	الاتحاد الفلسطيني لكرة البد
11	الاتحاد الفلسطيني لألعاب القوى
12	الاتحاد الفلسطيني للشطرنج
13	الاتحاد الفلسطيني للتايكوندو
14	جامعة النجاح الوطنية
15	شركة جوال
16	شركة أريدو
17	رجال أعمال

القسم الثاني كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 3.2: أسماء البنوك المقارنة

الرقم	اسم البنك
1	بنك فلسطين
2	البنك العربي
3	البنك الوطني
4	بنك الاستثمار الفلسطيني
5	بنك القدس
6	مصرف الصفا
7	البنك الإسلامي الفلسطيني

8	البنك الإسلامي العربي
9	بنك القاهرة عمان
10	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
11	بنك الأردن
12	البنك العقاري المصري
13	البنك الأهلي الأردني
14	البنك التجاري الأردني
15	HSBS
16	البنك الأردني الكويتي

3.7 إجراءات تطبيق أداة الدراسة

1. قام الباحث بالقيام بمراجعة ما سبق من أدبيات وبحوث ودراسات ومواضيع ذات صلة بالموضوع المتعلق بالدراسة.
2. قام الباحث وبالتعاون مع مشرف الدراسة بإعداد خطة البحث وتم إجراء التعديلات وبما يلزم من أجل إنجاز هذه الدراسة.
3. قام الباحث بإجراء الإطار النظري لهذه الدراسة بالتوافق مع أهدافها.
4. قام الباحث بتحكيم أسئلة الدراسة بعد صياغتها بناءً على الأدبيات السابقة.
5. قام الباحث بتشكيل 5 مجموعات تتكون كل مجموعة من أخصائيين ومستشارين وأصحاب خبرات.
6. قام الباحث بعقد عدد من اللقاءات مع المجموعات البؤرية للوصول إلى إجابات أسئلة الدراسة.
7. قام الباحث بتحليل نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات باستخدام برنامج (C5).
8. قام الباحث بإجراء مقارنة لإحصائيات البنوك ما بين عام 2011 وعام 2020 وبما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك.

الفصل الرابع

تحليل وعرض النتائج

4.1 مقدمة

4.2 عرض نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات

4.3 عرض نتائج إحصائيات البنوك

الفصل الرابع

تحليل وعرض النتائج

4.1 مقدمة

سيتناول الباحث في هذا الفصل عرض نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات ومن ثم سيقوم الباحث باستعراض إحصائيات البنوك الفلسطيني ما بين عام 2011 وحتى عام 2020.

4.2 عرض نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات

السؤال الأول: ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟

جدول 4.1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الرياضي

ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الرياضي؟	
المستجيب الأول	التزام الشركات بتقديم واجبها تجاه المجتمع، مقابل استفادة هذه الشركات من زبائنها وعملائها.
المستجيب الثاني	القدرة على حصول دعم مادي من الشركات بناءً على قدرة التشبيك من خلال العلاقات العامة.
المستجيب الثالث	قيام الشركات بتنفيذ التزامها الأخلاقي نحو المجتمع من أجل الوصول إلى تنمية القطاعات المجتمعية بناء على قانون ينظم هذه الالتزام.
المستجيب الرابع	عملية تسول بشكل حضاري من قبل مؤسسات القطاع عبر القطاع الخاص.
المستجيب الخامس	التزام الشركات بتنمية المجتمع بناء على رؤية وبرامج مسبقة تعدها هذه الشركات.
المستجيب السادس	تمويل قطاع معين بناءً على معرفة شخصية مسبقة بمسؤول هذا القطاع، أي بناءً على العلاقات العامة وبشكل غير مستدام.

أفاد ثلاثة من المستجوبين بتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام للشركات بتقديم واجباتها للمجتمع من خلال رؤية مسبقة تعدها الشركات تسهم بتنمية قطاعات المجتمع مقابل استفادة هذه الشركات من زبائنها وعملائها، فيما أفاد اثنان من المستجوبين بأن المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال دعم لقطاع معين بناء علاقات عامة ومعرفة شخصية مستدام، وأفاد واحد من المستجوبين الستة بأنها عملية شحدة بشكل حضاري.

جدول4.2 (أ): مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الاجتماعي

ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الاجتماعي؟	
المستجيب الأول	هي التزام القطاع الخاص بدعم كافة القطاعات الاجتماعية والخدماتية بالتنسيق مع الجهات الحكومية، بحيث يكون دور القطاع الخاص تكميلي. على ان تكون المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الدعم المادي والتدريبي واللوجستي بالإضافة إلى التوظيف، على أن يكون القطاع الخاص بتبني تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية.
المستجيب الثاني	يتباين التعريف للمسؤولية الاجتماعية تبعاً لتباين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، ويختلف ما بين الإلزامية والطوعية، وبناءً على اجتماع جرى بحضور وزارة التنمية الاجتماعية بالقطاع الخاص في العام 2018 تم تبني التعريف التالي: قرار طوعي تقرر من خلاله الشركات الخاصة والبنوك المساهمة بجزء من أرباحها وفي الغالب 5% بشكل سنوي لصالح خدمة المجتمع بفئاته المختلفة سواء كانت بيئية أو تعليمية أو صحية أو ثقافية أو رياضية ....إلخ.
المستجيب الثالث	تحمل القطاع الخاص لجزء من مسؤولياته تجاه القضايا الاجتماعية والفئات المهمشة، حيث أن عديد دول العالم تعمل وفق قانون مختص بالمسؤولية الاجتماعية على أن تكون هناك حوافز من قبل الدولة للقطاع الخاص من خلال اعتبار جزء من المبالغ المخصصة لدعم المجتمع مخصومة من الضريبة، أما في فلسطين هناك مسؤولية اجتماعية من قبل بعض المؤسسات الخاصة بما يا يتوافق مع نظامها الخاص بها.
المستجيب الرابع	المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي مراعاة القطاع الخاص لحقوق ومصالح الفئات الفقيرة والمهمشة على أن تكون أنشطة الشركات عادلة وتحترم البيئة، وتراعي عدم التمييز بين فئات المجتمع من جهة ودعم الأجندة الاجتماعية من جهة أخرى.
المستجيب الخامس	الإسهام في العمل الاجتماعي من خلال المشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة للمؤسسات الطوعية والخيرية ولصالح قطاعات بعينها أو لصالح الفقراء بشكل عام، وعلى سبيل الإسهام في تعزيز دور الشباب وإقامة الفعاليات ورعاية الأنشطة الريادية والرياضية، على أن تضع الشركات جزء من ميزانياتها لهذا الغرض ولخدمته ضمن هدفين الأول بحيث يعتبر الهدف الأول من ذلك ترويجي للشركات، أما الهدف الثاني الوصول لقطاعات بعينها على سبيل المثال تمكين النساء أو تطوير الرياضة وغيرها.

جدول4.2 (ب): مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الاجتماعي

المستجيب السادس	اقتطاع جزء من أرباح القطاع الخاص الناجمة عن استخدام الأيدي العاملة للصالح العام وخاصة في إسناد الأمة الفقيرة والمهمشة، وكما تعني المشاركة في العملية التنموية في المجتمع، وهذا سيخلق نوعاً من التنمية المستدامة، وتعزيز الازدهار، والمزيد من الآفاق الاستثمارية لاحقاً لصالح القطاع الخاص

أفاد المستجوبون بأنه مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمثل بتحمل القطاع الخاص لمسؤولياته تجاه المجتمع، من خلال دعم القطاعات الاجتماعية المختلفة مراعية بذلك حقوق ومصالح أفراد المجتمع دون التمييز بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية، بحيث تقتطع هذه الشركات جزء من أرباحها من أجل تحقيق ذلك، مما يسهم بالمشاركة في العملية التنموية وبالتالي خلق حالة من التنمية المستدامة تسهم لاحقاً بتحقيق آفاق الاستثمارية تصب بمصلحة القطاع الخاص والمجتمع ككل بمختلف قطاعاته.

جدول 4.3: مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الأخصائيين القانونيين

ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الأخصائيين القانونيين؟	
المستجيب الأول	قيام الشركات بتقديم خدمات مجانية للمجتمع، بما ينعكس على موضوعات التنمية في جوانبها المختلفة والتي تصب في الصالح العام وفي تحسين البيئة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية، بالإضافة إلى الفئات المهمشة والتي تحتاج مساعدة لا تستطيع الحكومة تقديمها وبالتالي يأتي دور الشركات بتمويل ومساهمة مالية لدعم قطاعات معينة ومحددة ويتفاوت حجم المسؤولية الاجتماعية على حسب الشركات اذا كانت شركات مساهمة أو مساهمة محدودة أو حجم الشركات.
المستجيب الثاني	قيام القطاع الخاص بواجباته تجاه المجتمع وبما يعود بالنفع على فئات المجتمع المختلفة دون النظر إلى عائد مادي للقطاع الخاص.
المستجيب الثالث	قيام شركات القطاع الخاص بتقديم دعم مادي للمجتمع وبما يتناسب مع احتياج المجتمع من دعم وبتكامل الأدوار مع القطاع الحكومي من أجل الوصول إلى التنمية المجتمعية
المستجيب الرابع	هو الدور الذي تقوم به الشركات بمختلف أشكالها تجاه المجتمع وبما يدفع عملية التنمية المجتمعية إلى الأمام من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة

أفاد المستجوبون بأن المسؤولية الاجتماعية هي قيام شركات القطاع الخاص بمختلف تكويناته بدعم قطاعات المجتمع بمختلف أنواعها من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة، جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي.

جدول 4.4: مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي تكنولوجيا المعلومات

ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي تكنولوجيا المعلومات؟	
المستجيب الأول	تخصيص نسبة من أرباح القطاع الخاص لدعم القطاعات المجتمعية بحيث لا تكون مبينة على العلاقات العامة، وتكون من خلال تشريع من قبل الحكومة الفلسطينية
المستجيب الثاني	التزام من قبل القطاع الخاص ممثل بمؤسساته الاقتصادية بالمساهمة المالية المحددة ضمن قانون وطني، على أن يعتبر الالتزام المالي مساهمة مالية لدعم أنشطة المجتمع لتحقيق الأهداف التنموية.
المستجيب الثالث	التزام أخلاقي إنساني تجاه جميع أفراد المجتمع، من خلال توفير جزء أو جميع الخدمات التي يحتاجها كل فئة من فئات المجتمع (امرأة، شباب، أيتام، مسنين، معاقين، فقراء، أحداث، ...) بشكل يدعم وينمي قدراتهم ويحفزهم على المضي قدماً في الحياة، أو من خلال إنشاء شبكة اجتماعية تعاونية بين أكثر من جهة للنهوض بأفراد المجتمع.
المستجيب الرابع	واجب يمارسه القطاع الخاص من خلال العمل على تحقيق ما يتطلبه المجتمع من الوصول إلى التنمية المستدامة، وذلك بتقديم خدمات ودعم لفئات المجتمع أو دعم أنشطة معينة وبما يحقق الموازنة ما بين الهدف الذي أقيمت من أجله الشركة وتحقيق متطلبات المجتمع.
المستجيب الخامس	تقديم خدمات للمجتمع بدون مقابل، من حيث دعم المؤسسات أو فئات معينة في المجتمع مادياً ومعنوياً
المستجيب السادس	المساهمة في الخدمات التي يحتاجها المجتمع دون الحصول على مقابل ربحي لمساعدة المجتمع على النمو والازدهار، وقد تكون المساهمة مادية أو معنوية.

أجمع المستجوبون على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمثل بتقديم الشركات والمؤسسات مساهمة بدعم قطاعات المجتمع المختلفة وبمختلف فئاته بدون مقابل ربحي، بحيث يعتبر ذلك التزاماً أخلاقياً وإنسانياً من قبل الشركات والمؤسسات تجاه المجتمع لمساعدة المجتمع على النمو والازدهار وتحقيق أهداف التنموية.

جدول 4.5: مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر شركات القطاع الخاص

ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر شركات القطاع الخاص ؟	
المستجيب الأول	إحداث تغييرات إيجابية وبناءه للمجتمع المحلي، من خلال دعم القطاعات المختلفة من أجل تقليل الفجوة
المستجيب الثاني	قيام الشركات بواجبها تجاه المجتمع وبما يتناسب ورؤية ورسالة الشركة
المستجيب الثالث	تبني القطاع الخاص لواجباته الاجتماعية تجاه القطاعات المختلفة وبما يخدم عملية التنمية المستدامة
المستجيب الرابع	الدور الذي يقوم به القطاع الخاص من أجل تنمية المجتمع بقطاعاته المختلفة وبما يتناسب مع أهداف القطاع الخاص من جهة واستدامة القطاعات المختلفة من جهة أخرى

أفاد المستجوبون بأن مفهوم التنمية الاجتماعية قيام الشركات بإحداث تغييرات إيجابية في المجتمع من خلال الدور الذي تقوم به هذه الشركات وبناء على أهدافها ورؤيتها وبما يؤدي إلى تنمية المجتمع.

- **وجهة نظر القطاع الرياضي**

السؤال الثاني: ما هو دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

جدول 4.6 (أ): قيام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي

أ. **هل يقوم القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية تجاه قطاع الرياضة الفلسطيني بشكل كاف لاستدامة قطاع الرياضة الفلسطيني؟ كيف يمكن للقطاع الخاص القيام بمسؤولياته الاجتماعية تجاه قطاع الرياضة الفلسطينية بشكل يكفي لاستدامة القطاع الرياضي؟**	
المستجيب الأول	**لا يقوم بشكل كاف**، يمكن للقطاع الخاص القيام بمسؤولياته من خلال التنسيق مع اللجنة الأولمبية حول تلبية الاحتياجات نحو استدامة القطاع الرياضي وذلك من خلال الخطة التشغيلية السنوية للقطاع الرياضي بحيث تتضمن هذه الخطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي استهداف المجتمع عبر قطاع الرياضة
المستجيب الثاني	**لا يقوم بشكل كاف**، وبإمكان القطاع الخاص القيام بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي عبر استهداف جميع فئات القطاع الرياضي وذلك من خلال آلية واضحة تنظم عمل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ويستفيد منها كافة الفئات من خلال رسم السياسات المشتركة ما بين الاحتياج وتلبية الاحتياجات من كلا الطرفين.
المستجيب الثالث	**لا يقوم بشكل كاف**، من أجل قيام القطاع الخاص بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي يجب تنظيم المسؤولية الاجتماعية بإطار قانوني ناظم ينظم هذه العملية في البداية، ومن ثم يتم تحديد الاحتياجات الضرورية من أجل النهوض بالواقع الرياضي الفلسطيني والعمل على تبني تطويرها من قبل القطاع الخاص من خلال مسؤولياته الاجتماعية، ويأتي بعد ذلك عملية للاعبين ولاعبات القطاع الرياضي واعتبارهم سفراء لهذه الشركات وبالتالي تكون الفائدة متبادلة بين الطرفين، ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بتحديد أولوياته لتنفيذ المسؤوليات عبر منظومة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين بحيث تسمح هذه المنظومة للقطاع الرياضي بتحديد أهم الاحتياجات الضرورية لاستدامة القطاع الرياضي من جهة وكذلك للقطاع الخاص بالاطلاع على احتياجات القطاع الرياضي من أجل تنفيذ مسؤولياته وبما يتناسب مع سياساته.
المستجيب الرابع	**لا يقوم بشكل كاف**، يمكن للقطاع الخاص القيام بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي وذلك من خلال استهدافه لكافة فئات القطاع الرياضي دون تمييز بين هذه الفئات وبعيداً عن موضوع العلاقات العامة التي تربط رأس الهرم في الفئة الرياضية بغض النظر إن كانت نادي أو اتحاد بشركات القطاع الخاص. ويتوجب اعتبار الجميع سواسية في عملية المسؤولية الاجتماعية فاحتياجات الألعاب الفردية للنهوض بها ضرورة ملحة وحجم التكلفة أقل بكثير من تكلفة النهوض بالألعاب الرياضية الجماعية، ولا أدعو إلى التوجه لاستهداف الألعاب الفردية دون

جدول 4.6 (ب): قيام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي

	الألعاب الجماعية ولكن أرى بأنه من الضروري الموازنة بين الفئتين من القطاع الرياضي دون تمييز بينهما.
المستجيب الخامس	**لا يقوم بشكل كاف،** يتوجب على القطاع الرياضي عقد مؤتمر سنوي يتم فيه دعوة كافة شركات القطاع الخاص التي تقوم بمسؤولياتها ومشاركتهم احتياجات القطاع الرياضي والأولويات الواجب تنفيذها في ذلك العام من أجل استدامة القطاع الرياضي، بالإضافة للعمل على توسيع دائرة الشركات التي تقوم بمسؤولياتها تجاه القطاع الرياضي عبر نشر الوعي بأهمية القطاع الرياضية ودوره في دفع عملية التنمية المستدامة في فلسطين كونه أداة رئيسية من الأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ برامج التنمية المستدامة.
المستجيب السادس	**لا يقوم بشكل كاف،** يمكن ذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص عبر حفل جوائز سنوي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، وإبراز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، بالإضافة لتوقيع الاتفاقيات ما بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص من أجل قيام القطاع الخاص بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي، وتحديد نسبة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عبر تفاهمات ما بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص يتم الاتفاق عليها واعتمادها ضمن إطار قانوني ينظم العلاقة في ذلك على أن تشمل المسؤولية الاجتماعية استهداف الألعاب الفردية والألعاب الجماعية دون أي تمييز بينهما فكلاهما بحاجة إلى تطوير واستدامة وبالتالي استهدافهما من قبل القطاع الخاص هو قيامه بواجباته نحو المجتمع عبر القطاع الرياضي لما تمثله شريحة الرياضيين من المجتمع.

أجمع جميع المستجوبون بأن القطاع الخاص لا يقوم بمسؤوليته الاجتماعية تجاه قطاع الرياضة الفلسطيني بشكل كاف لاستدامة قطاع الرياضة الفلسطيني. ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي وذلك من خلال تحفيزهم بإجراء مؤتمر سنوي ما بين القطاع الخاص والقطاع الرياضي من أجل مناقشة احتياجات القطاع الرياضي وتوقيع التفاهمات التي يتبنى بها القطاع الخاص دعم الأنشطة الرياضية دون التفريق بين الأنشطة الجماعية أو الفردية، وباستهداف لفئتي الذكور والإناث على أن يتم ذلك من خلال أطر قانونية ناظمة.

جدول 4.7 (أ): قيام القطاع الخاص بمراعاة الأولويات المطلوبة لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني

ب. هل يقوم القطاع الخص بمراعاة الأولويات المطلوبة لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني من وجهة نظرك من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ إذا كانت الإجابة لا. فما هي الأولويات المطلوبة من القطاع الخاص ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة به لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟	
المستجيب الأول	**لا يقوم بذلك،** العدل في قيامه بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي بشقيه الجماعي والفردي
المستجيب الثاني	**لا يقوم بذلك بشكل كاف،** وبإمكان القطاع الخاص القيام بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي عبر استهداف جميع فئات القطاع الرياضي وذلك من خلال آلية واضحة تنظم عمل المسؤولية

جدول 4.7 (ب): قيام القطاع الخاص بمراعاة الأولويات المطلوبة لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني

	الاجتماعية للقطاع الخاص ويستفيد منها كافة الفئات من خلال رسم السياسات المشتركة ما بين الاحتياج وتلبية الاحتياج من كلا الطرفين.
المستجيب الثالث	**لا يقوم بشكل كاف** استهداف كافة مكونات القطاع الرياضي دون تمييز بين مكون وآخر ودون التمييز بين منطقة جغرافية وأخرى.
المستجيب الرابع	**لا يقوم بذلك بشكل كاف،** مطلوب من القطاع الخاص زيادة الدعم تجاه القطاع الرياضي بشكل عام لأنه القطاع الرياضي يدخل في مكوناته التعليم والصحة والثقافة والبعد الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم الألعاب الفردية والتي يمكن تحقيق إنجازات تصب في الصالح الوطني وبالتالي ينعكس على تنمية المجتمع.
المستجيب الخامس	**لا يقوم بشكل كاف،** يمكن للقطاع الخاص القيام بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي من خلال زيادة نسبة المسؤولية تجاه القطاع الرياضي واستهداف متنوع للقطاع الرياضي دون التركيز على فئة محددة من المنظومة الرياضية.
المستجيب السادس	**لا يقوم بشكل كاف،** قيام القطاع الخاص باستهداف فئتي الذكور والإناث دون تمييز بالإضافة إلى عدالة التوزيع بين الألعاب الجماعية والألعاب الفردية.

أجمع المستجوبون بأن القطاع الخاص لا يقوم بشكل كاف بمسؤولياته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي. أما فيما يتعلق بالأولويات فتشتمل على عدالة التوزيع واستهداف كافة مكونات القطاع الرياضي دون التركيز على مكون دون آخر وزيادة نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي.

جدول 4.8 (أ): وجود هناك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني

ت. هل يوجد هناك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟ وما هي الخطوات الواجب اتباعها لترسيخ مفهوم الوعي والثقافة لدى المنظومة الرياضية لاستدامتها من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟	
المستجيب الأول	لا يوجد بشكل كاف، يجب تنظيم ورش عمل للمنظومة الرياضية تبين أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي يتم فيها إبراز الجوانب الإيجابية في استدامة القطاع الرياضي.
المستجيب الثاني	يوجد بشكل نسبي، من خلال تدريب كادر بشري وتخصيص دوائر ولجان مسؤولية اجتماعية في مؤسسات القطاع الرياضي.
المستجيب الثالث	يوجد بشكل نسبي، تنظيم ورش عمل يتم فيها بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي.

جدول 4.8 (ب): وجود هناك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني

المستجيب الرابع	لا يوجد بشكل كاف، تنظيم تدريب لأركان القطاع الرياضي بموضوع المسؤولية الاجتماعية.
المستجيب الخامس	لا يوجد بشكل كاف، يمكن ذلك من خلال تأهيل كوادر بشرية عاملة في القطاع الرياضي.
المستجيب السادس	لا يوجد بشكل كاف، تنظيم ورش عمل تسهم في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها والفائدة التي تعود بها على القطاع الرياضي.

أفاد خمسة من المستجوبون بأنه لا يوجد هنالك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني، بينما أفاد احد المستجوبون بوجود وعي وثقافة بشكل نسبي. ويمكن تحقيق الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الرياضي من خلال التدريب والتأهيل للكوادر البشرية وذلك بإجراء ورش العمل المختصة في هذا المجال.

جدول 4.9 (أ): مقدار الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي

ث. ما مقدار الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي؟	
المستجيب الأول	**الاستفادة نسبية،** حيث أن هناك بعض الاتحادات التي تستفيد من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وبشكل مستمر، حيث أن الألعاب الأكثر شعبية هي التي تستفيد مثل لعبة كرة القدم ولعبة كرة السلة.
المستجيب الثاني	**يوجد تقصير من القطاع الخاص،** فالقطاع الخاص يقوم بتمويل الهيئات الرياضية بناءً على معرفتهم الشخصية برئيس المؤسسة وقوته المجتمعية ومع ذهاب المسؤول عن الهيئة الرياضية تتوقف هذه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهنالك بعض الأندية الرياضية تحصل على تمويل أكبر من اتحادات بكاملها نتيجة شعبية هذه الأندية.
المستجيب الثالث	**يوجد تقصير من القطاع الخاص،** لو نظرنا بموضوعية إلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص نرى أن هنالك تركيز على هيئات رياضية دون أخرى ولا يوجد عدالة في توزيع المسؤولية الاجتماعية على مختلف شرائح القطاع الرياضي، ومن جهة أخرى وإذا كان هنالك التزام من بعض الشركات تجاه القطاع الرياضية نجد أن الكثير من الشركات لا تمارس مسؤولياتها الاجتماعية بحكم غياب القانون الناظم للمسؤولية الاجتماعية.
المستجيب الرابع	**يوجد تقصير من القطاع الخاص،** يهتمون بدعم هيئات رياضية دون غيرها وعند قيامهم بمسؤولياتهم الاجتماعية وعلى سبيل المثال يمكن أن تتقدم هيئتان رياضيتان للحصول على مسؤولية اجتماعية من شركات القطاع الخاص وبنفس قيمة الدعم المادي الشركة الأولى تحصل على الدعم بينما الشركة الثانية لا تحصل على هذا الدعم لأن القائم عليها لا يوجد بينه وبين الشركات جسور من العلاقات العامة، وإن حصل دعم فإنه يكون بمثابة عملية الشحدة.

جدول 4.9 (ب): مقدار الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي

المستجيب الخامس	**يوجد تقصير من القطاع الخاص،** إن اهتمام الشركات يكون بالاتحادات والأندية الأكثر شعبية وهناك اتحادات وأندية لا تحصل على أي دعم من القطاع الخاص في تنفيذ أنشطتها.
المستجيب السادس	**يوجد تقصير من القطاع الخاص،** يتم دعم فئات القطاع الرياضي بناءً على قدرة الاتحادات على التشبيك من جهة وشعبية الأنشطة الرياضية، دون وجود عدالة في عملية توزيع المسؤولية الاجتماعية على كافة الفئات دون معرفتنا للسبب الذي يؤدي إلى ذلك.

أفاد خمسة من المستجوبون بوجود تقصير من القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، فيما أفاد أحد المستجوبون بأن الاستفادة نسبية. حيث تستفيد الألعاب الجماعية والأكثر شعبية، بالإضافة إلى أن الاستفادة تكون بناء على علاقات شخصية مع القائمين على القطاع الرياضي أو قوة المسؤول عن المؤسسة الرياضية، حيث أنه لا يوجد عدالة بتوزيع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على القطاع الرياضي.

- **وجهة نظر القطاع الاقتصادي**

السؤال الثالث: ما هو الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟

جدول 4.10 (أ): كفاية ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي

أ. هل يكفي ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي؟ وكيف يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بمسؤولياته الاجتماعية وبما يكفي لاستدامة القطاع الرياضي؟	
المستجيب الأول	يكفي ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي، على الشركات فعلاً أن تخصص مبالغ مالية من إجمالي أرباحها تذهب لمشاريع مجتمعية ذات أثر تنموي إيجابي على المجتمع والبيئة، فندعم شركات القطاع الخاص للقطاع الرياضي الفلسطيني هدفه بالأساس تحمل مسؤولية تجاه الشباب الفلسطينيين والرياضة الفلسطينية من أجل النهوض بها أمام العالم، والصورة المتكونة للرياضة الفلسطينية المليئة بالإنجازات في عديد المحافل والمشاركات الدولية هي ما يهم المجتمع الفلسطيني، حيث أن قطاع الرياضة يمثل الشريحة الأكبر من المجتمع الفلسطيني.
المستجيب الثاني	يكفي نسبياً، يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بمسؤولياته الاجتماعية وبما يكفي لاستدامة القطاع الرياضي من خلال عدالة التوزيع بين مختلف الفئات التابعة للقطاع الرياضية على أن تقوم

جدول 4.10 (ب): كفاية ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي

	بعض الشركات بدعم الألعاب الجماعية كالشركات الكبرى والشركات المتوسطة تقوم بدعم الألعاب الفردية.
المستجيب الثالث	يكفي نسبياً، يمكن أن يقوم الخاص بمراعاة الأوليات الأكثر حاجة للقطاع الرياضي لاستدامته من خلال تدريب الكوادر البشرية التي تدير القطاع الرياضي إضافة إلى توظيف اللاعبين واللاعبات في شركات القطاع الخاص وتوفير التسهيلات اللازمة لهم وبما يتعلق بالتحاقهم بالأنشطة الرياضية المختلفة سواء داخلياً وخارجياً.
المستجيب الرابع	لا يكفي، حيث أن النسبة التي يقتطعها القطاع الخاص من أرباحه تجاه القطاع الرياضي عادة ما تكون نسبة ضئيلة لا تفي باحتياجات هذا القطاع وهنا يجب التنويه إلى أن الشركات التي تقوم بتخصيص نسبة من أرباحها لدعم القطاع الرياضي محدودة وربما يقتصر على بعض الشركات الكبرى، ولكي يقوم القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية بما يكفي لاستدامة القطاع الرياضي لا بد من نسبة معقولة من الأرباح التي تخصصها للمسؤولية الاجتماعية.

أفاد أحد المستجوبون بأنه يكفي ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي بينما أفاد أثنان بأن الكفاية نسبية وأفاد آخر بأنه لا يكفي ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات تجاه القطاع الرياضي. ويمكن استدامة القطاع الرياضي عبر تخصيص جزء من أرباح الشركات عبر نسبة معينة بالإضافة إلى استيعاب الرياضيون في شركات القطاع الخاص كموظفين من حملة الشهادات وتدريب الكوادر البشرية القائمة على القطاع الرياضي وتأهيلهم.

جدول 4.11: توافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

ب. هل يتوافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟	
المستجيب الأول	**يتوافق بشكل كبير** دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية في شركتنا، حيث أننا نولي دعم قطاع الشباب أهمية وأولوية كبيرة لما يمثله من نسبة كبيرة من المجتمع وهذا القطاع يشكل ركيزة أساسية في القطاع الرياضي وبالتالي دعمهم من أولوياتنا.
المستجيب الثاني	**يتوافق بشكل نسبي**، حيث هنالك أولوية لقطاعات أخرى على القطاع الرياضي.
المستجيب الثالث	**يتوافق بشكل نسبي**، حيث أن أولوية القطاع الخاص دعم قطاع الصحة والتعليم.
المستجيب الرابع	**لا يتوافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية** لكثير من الشركات الفلسطينية.

أفاد واحد من المستجوبون بتوافق كبير لدع القطاع الرياضي مع استراتيجية الشركة التي يعمل بها، فيما أفاد اثنان بأن الدعم يكون نسبي، وأفاد أحد المستجوبون بأنه لا يتوافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لكثير من الشركات الفلسطينية.

جدول 4.12: تخصيص نسبة معينة من مخصص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي

ج. هل بالإمكان تخصيص نسبة معينة من مخصص المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فكم تقترح أن تكون هذه النسبة؟	
المستجيب الأول	نعم يمكن ذلك، نسبة كبيرة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي لأنها تعتبر الشريحة الأكبر في فلسطين.
المستجيب الثاني	نعم يمكن ذلك، تتراوح ما بين 10–20 % من قيمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
المستجيب الثالث	نعم يمكن ذلك، 20% من قيمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لما يمثله هذا القطاع من عدد مستفيدين.
المستجيب الرابع	نعم يمكن ذلك، 10% من قيمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

أفاد جميع المستجوبون بإمكانية تخصيص نسبة معينة من مخصص المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي من قبل شركات القطاع الخاص.

جدول 4.13: التسهيلات والحوافز الحكومية التي توفرها الحكومة للقطاع الخاص مقابل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

د. ما هي التسهيلات والحوافز الحكومية التي توفرها الحكومة للقطاع الخاص بحيث تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ إذا كان لا يوجد تسهيلات وحوافز، فما هو الدور المطلوب من الحكومة؟	
المستجيب الأول	لا يوجد تسهيلات وحوافز من الحكومة، لا اعلم.
المستجيب الثاني	لا يوجد تسهيلات وحوافز من الحكومة، تقديم الحوافز المعنوية كشهادات تقدير وحفل سنوي يسهم في رفع اسم الشركة التي تقوم بواجباتها الاجتماعية.
المستجيب الثالث	لا يوجد تسهيلات وحوافز من الحكومة، تخفيض الفائدة على القروض التي تمحنها الحكومة للشركات وتشجيع الاستثمار والابتعاد عن إلزامية الدفع للمسؤولية الاجتماعية وإنما الترغيب بها.
المستجيب الرابع	لا يوجد تسهيلات وحوافز من الحكومة، تخفيض نسبة الضريبة التي تتعامل بها الشركات بالإضافة إلى تسهيل القروض للشركات مقابل نسبة فائدة قليلة.

أفاد جميع المستجوبون بأنه لا يوجد تسهيلات وحوافز من الحكومة، أما فيما يتعلق بالدور المطلوب من الحكومة فكان من خلال تخفيض نسبة الضريبة التي تتعامل بها الشركات بالإضافة إلى تسهيل القروض للشركات مقابل نسبة فائدة قليلة، وتشجيع الاستثمار. وكذلك تقديم الحوافز المعنوية كشهادات التقدير وإقامة حفل تكريمي سنوي يسهم في رفع اسم الشركة التي تقوم بواجباتها الاجتماعية.

- **وجهة نظر الاخصائيين والمستشارين القانونين**

السؤال الرابع: ما هو دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضية الفلسطينية؟

جدول 4.14: وجود قوانين وأنظمة ولوائح تشريعية تنظم عملية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين

ت. هل يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تشريعية تنظم عملية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين؟ وإذا كان لا يوجد فعلى من تقع مسؤولية إيجاد هذه القوانين والأنظمة واللوائح؟	
المستجيب الأول	لا يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تنظم المسؤولية الاجتماعية القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، في ظل غياب المجلس التشريعي والمسؤولية تقع على عاتق الحكومة مقابل توفير حوافز من خلال حوار شامل مع الأطراف ذات العلاقة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ذو رؤية واضحة بحيث يقوم القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية بعد قناعة كاملة وليس بالإجبار.
المستجيب الثاني	لا يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تنظم المسؤولية الاجتماعية القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، تقع على عاتق الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي.
المستجيب الثالث	لا يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تنظم المسؤولية الاجتماعية القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، تقع المسؤولية في إيجاد القوانين والأنظمة على عاتق القطاع العام وباشراك القطاع الخاص ضمن تفاهمات وبما يخدم المصلحة العامة.
المستجيب الرابع	لا يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تنظم المسؤولية الاجتماعية القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، تقع المسؤولية الاجتماعية في إيجاد القوانين والتشريعات واللوائح على عاتق الجميع فهو ليس قرار فردي يتخذ من جهة دون أخرى فالمصلحة مشتركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي يجب التشاور بين جميع الأطراف للوصول إلى صيغة قانونية ناظمة للمسؤولية للقطاع الخاص يتم تفصيلها من خلال لوائح ودليل إجراءات.

أفاد جميع المستجوبون بعدم وجود قوانين وأنظمة ولوائح تشريعية تنظم عملية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين. أما فيما يتعلق على من تقع المسؤولية في إيجاد هذه القوانين فلا بد من الحوار الشامل بين القطاع الخاص والقطاع العام والقطاعات المستفيدة من أجل الخروج بصيغة قانونية واضحة يصادق عليها وتتضمن لوائح وتشريعية ودليل إجراءات يعتبر مرجع وناظم للقيام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل القطاع الخاص.

جدول 4.15: الإمكانية القانونية لتحقيق نسبة معينة من نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي

ث. هل يمكن قانونياً تخصيص نسبة معينة من المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي؟ إذا كانت الإجابة نعم كم تقترح هذه النسبة؟ وكيف يمكن تخصيص ذلك قانونياً؟	
المستجيب الأول	**يمكن ذلك**، بشرط فتح باب الحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام، حيث أنه من المرفوض إجبار الشركات على دفع نسبة معينة من أرباحها كمسؤولية اجتماعية لأن ذلك شيء قد عفى عنه الزمن ولكن الأجد بالقطاع العام حوار القطاع على الخاص ضمن تفاهمات وإيجاد حوافز تضمن التزام ذاتي وأخلاقي من قبل الشركات تجاه القطاع الرياضي وغيره من القطاع التنموية.
المستجيب الثاني	**يمكن تخصيص نسبة قانونية**، بالتشاور والتفاهم بين الأطراف ذات العلاقة وبما يخدم مصلحة المجتمع ولا يؤثر سلباً على نمو الشركات ومصالح أصحابها.
المستجيب الثالث	**لا يمكن تخصيص نسبة قانونية**، لأن الأمر متروك للشركات وبما يتناسب مع رؤيتها فالمسؤولية الاجتماعية اختيارية وليست إجبارية.
المستجيب الرابع	**يمكن تخصيص نسبة قانونية**، على أن لا تقل عن 1% من أرباح الشركات تجاه القطاع الرياضي، ويتم ذلك من خلال تشريع الجهات المختصة والمتمثلة حالياً بمجلس الوزراء لغياب المجلس التشريعي إلى حين انعقاد المجلس التشريعي وعرض مسودة القانون على اللجنة القانونية في المجلس التشريعي.

أفاد ثلاثة من المستجوبون بإمكانية تخصيص نسبة قانونية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، فيما أفاد واحد من المستجوبون بأنه لا يمكن تخصيص نسبة قانونية. ويمكن ذلك من خلال الحوار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام والأطراف ذات العلاقة.

جدول 4.16 (أ): وجود دور حكومي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي

أ. هل يوجد دور للحكومة من خلال القوانين والتشريعات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمع الفلسطيني وخصوصاً القطاع الرياضي؟ وإذا كان يوجد فما هو الدور الذي تقوم به الحكومة؟ وإذا كان لا يوجد ما هو الدور الواجب على الحكومة القيام به؟	
المستجيب الأول	**لا أعلم.**
المستجيب الثاني	**لا يوجد دور للحكومة**، يجب على الحكومة حث القطاع الخاص على القيام بواجباته المجتمعية من خلال الحوافز والتسهيلات.
المستجيب الثالث	**لا يوجد دور للحكومة من خلال القوانين والتشريعات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمع الفلسطيني وخصوصاً القطاع الرياضي**، يجب على الحكومة نشر ثقافة الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دفع عملية التنمية المستدامة والدور المكمل للقطاع الخاص في ذلك بالإضافة إلى توفير الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص من أجل حث شركات القطاع الخاص على القيام بواجباتها المجتمعية وبما يلبي طموح

جدول 4.16 (ب): وجود دور حكومي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي

	واحتياجات قطاعات المجتمع التي لا يمكن دعمها من قبل الحكومة
المستجيب الرابع	**لا يوجد دور للحكومة في ذلك**، مطلوب من الحكومة فتح باب الحوار مع القطاع الخاص والاستماع لمطالبهم واحتياجاتهم والقيام بالتسهيلات اللازمة مقابل قيام الشركات بواجبها تجاه المجتمع لتكوين دور تكاملي بين القطاع الخاص والقطاع العام في دفع عملية التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة بشكل عام والقطاع الرياضي بشكل خاص لما له من أهمية في تنمية المجتمع وخصوصاً أنها تستهدف الجنسين ومختلف الفئات العمرية أي تستهدف المجتمع الفلسطيني كاملاً.

أفاد ثلاثة من المستجوبون بأنه لا يوجد دور للحكومة من خلال التشريعات والقوانين في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمع الفلسطيني وخصوصاً القطاع الرياضي فيما نفى واحد من المستجوبون بعلمه، والدور الواجب على الحكومة فتح باب الحوار مع شركات القطاع الخاص والاستماع لاحتياجاتهم من حوافز وتسهيلات مقابل قيام هذه الشركات بالدور التكاملي مع القطاع العام من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني بشكل عام والقطاع الرياضي بشكل خاص وبما يسهم في عملية التنمية المستدامة والتي لا يمكن تحقيقها من قبل الحكومة وحدها وإنما بحاجة للقطاع الخاص يداً بيد من أجل الوصول إلى الهدف المنشود بتنمية المجتمع الفلسطيني والقطاع الرياضي.

جدول 4.17: وجود استراتيجية وطنية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

د. هل يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ وعلى من تقع مسؤولية الخطة الوطنية؟ وإذا لم يوجد هل بالإمكان بناء خطة؟	
المستجيب الأول	**لا يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص**، تقع على مسؤولية كافة الأطراف من قطاع عام وقطاع خاص وقطاعات مستفيدة. ويمكن بناء خطة
المستجيب الثاني	لا يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، تقع مسؤولية بناء الخطة على مجموعات التخطيط في القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص ومندوبين عن القطاعات ومؤسسات المجتمع المدني. نعم يمكن بناء خطة بناءً على التشاور ومراعاة المصلحة العامة والدور التكميلي للقطاع الخاص لما يقوم به القطاع العام في تحقيق التنمية.
المستجيب الثالث	لا يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، تقع على عاتق القطاع العام مع مراعاة مصالح القطاع الخاص، نعم يمكن بناء خطة.
المستجيب الرابع	لا يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، يمكن بناء خطة، وتقع المسؤولية على القطاع العام مع المشاورة والتفاهم مع القطاع الخاص وممثلين عن القطاعات المستفيدة.

أفاد جميع المستجوبون بعدم وجود استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وأجمع جميعهم كذلك على إمكانية بناء خطة بحيث يشارك بإعدادها كل من القطاع العام ممثلاً بجهات الاختصاص وممثلين عن القطاع الخاص وممثلين عن قطاعات المجتمع الفلسطيني.

- **وجهة نظر القطاع الاجتماعي**

السؤال الخامس: ما هو الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

جدول 4.18 (أ): اعتبار القطاع الرياضي أداة من أدوات التنمية المستدامة

أ. هل يعتبر القطاع الرياضي أداة من أدوات التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن اعتبار استدامة الرياضة في فلسطين أداة من أدوات التنمية المستدامة؟	
المستجيب الأول	**نعم تعتبر أداة من أدوات التنمية المستدامة،** البعد الذي يجعل من الرياضة أداة تنمية مستدامة كونها كلا الجنسين من تحقيق الذات والمساهمة في النشاطات الجسدية والسلوكية التي تضمن الاحترام والتعاون والشراكة، وأيضا تعتبر أداة تعزيز للإدماج الاجتماعي، وقضاء الوقت في المجالات الإيجابية.
المستجيب الثاني	**من المؤكد بأن استدامة الرياضة في فلسطين أداة من أدوات التنمية المستدامة،** فهي تتقاطع مع عدة أهداف من أهداف التنمية، كالهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف العاشر المتعلق بالحد من عدم المساواة. وبخصوص اعتبار القطاع الرياضي الفلسطيني أداة من أدوات التنمية المستدامة فلا علم لدي بهذا الخصوص.
المستجيب الثالث	**تعتبر الأمم المتحدة أن التنمية الرياضية واستدامتها احدى أدوات التنمية المستدامة،** الرياضة بكافة أشكالها وجميع الفئات العمرية المختلفة مهمة، فهنالك رياضة خاصة بذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة وهي متطلب مهم وجدي باعتبارها أحد الأدوات الهامة والفاعلة التي تحقق السلام والتنمية وأهداف التنمية المستدامة.
المستجيب الرابع	**استدامة الرياضة بالتأكيد تعتبر أداة من أدوات التنمية المستدامة،** فالقطاع الرياضي يعنى بالشباب وتنمية قدراتهم ومساهمتهم في المجتمع، وحيث أن التنمية المستدامة تقوم على عنصر الشباب.
المستجيب الخامس	**تعتبر من أدوات التنمية المستدامة،** فتنمية قطاع الشباب بشكل مستدام من خلال استهدافه لأنشطة مجتمعية مختلفة للتمكين، مثلاً يعد جزء أساسي من إشراكه في العملية الإنتاجية المهمة، حيث يسهم ذلك التعزيز في تنمية مواهب الشباب وتفانيهم وبالتالي تعزيز انتمائهم لبلدهم، وتوجيههم نحو المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبار جيل الشباب هو

جدول 4.18 (ب): اعتبار القطاع الرياضي أداة من أدوات التنمية المستدامة

	البوصلة الحقيقية لمستقبل أي مجتمع، مما لا يدع مجال للشك في أن الحماية بتنمية الموارد المتاحة للشباب ومنها الرياضة تعد أساس يبنى عليه ويؤسس لبنية تحتيه وقائية وعلاجية لمشاكل واهتمامات الشباب.
المستجيب السادس	**نعم تعتبر من أدوات التنمية المستدامة،** يمكن أن يكون للرياضة آثار مباشرة على صحة المواطن، وبالتالي الرأسمال البشري في فلسطين الذي يشكل النواة الرئيسية لأسس تنمية مستدامة في أي مجتمع في حالة توفر العوامل الفيزيائية والطبيعية والمالية الملائمة.

أفاد جميع المستجوبون بتأكيد أن القطاع الرياضي يعتبر أداة من أدوات التنمية المستدامة، من خلال الآثار المباشرة على صحة المواطن مما يسهم بوجود رأس مال بشري صحي وسليم إذ يشكل النواة الأساسية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى اشتراك جميع الفئات ذكوراً وإناثاً مما يعني المساواة بين الجنسين وبمختلف الفئات العمرية واستهداف الشباب وتوجيههم بأن يكونوا فاعلين في المجتمع ، وذوي الإعاقة بإشراكهم مجتمعياً.

جدول 4.19 (أ): تحقيق القطاع الرياضي لأهداف التنمية الاجتماعية في فلسطين

ب. هل يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاجتماعية في فلسطين؟ وكيف يمكن للقطاع الرياضي تحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟	
المستجيب الأول	**لا يمكن للقطاع الرياضي أن يحقق التنمية الاجتماعية في فلسطين، والصحيح هو أن القطاع الرياضي يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين،** ويمكن ذلك من خلال تخريج أجيال مشاركة وإيجابية وسليمة جسدياً ونفسياً، ولديها فرص عمل في مجال الرياضة وتوفير الدخل. وبذلك يمكن للرياضة استمالة القطاع الخاص لتبني دعم النشاط الرياضي وتمكين ذوي الإعاقة الرياضيين وأيضاً رعاية الطفولة من خلال المخيمات الصيفية.
المستجيب الثاني	**بخصوص مدى تحقيق التنمية من خلال القطاع الرياضي الفلسطيني فلا معرفة لدي إن امكن ذلك في فلسطين،** إن دعم القطاع الخاص من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين من خلال: التنسيق والتشبيك ما بين القطاع الخاص والرياضي لضمان عدم التكرارية والازدواجية في البرامج والأنشطة. الاستناد على الأدلة وقواعد البيانات في توجيه الدعم المادي واللوجستي والبشري اللازم لبناء قدرات العاملين والمستهدفين في البرامج الرياضية وتأهيلهم في المنافسة في المحافل المحلية والإقليمية والدولية. التنسيق ما بين القطاع الرياضي والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لضمان إدراج أنشطة متنوعة في البرامج الرياضية تتضمن خدمة المجتمع والشرائح المهمشة ومناهضة العنف والنوعية المجتمعية.

جدول 4.19 (ب): تحقيق القطاع الرياضي لأهداف التنمية الاجتماعية في فلسطين

	رفع نسبة مساهمات القطاع الخاص لدعم القطاع الرياضي مع ضمان العدالة في التوزيع الجغرافي والتصنيف الجنسي والعمري للفئات المستهدفة.
المستجيب الثالث	**يمكن أن يساهم القطاع الرياضي في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية،** في فلسطين يعتمد اعتماداً كلياً على المسؤولية الاجتماعية من خلال الرعايات والتبرعات وتوفير الاحتياجات، فالمسؤولية الاجتماعية والرعاية للقطاع الخاص تتبنى الأنشطة الرياضية والبطولات الرياضية وينعكس هذا على التنمية الاجتماعية في فلسطين فالرياضة جزء من التنمية المستدامة وهي تؤدي إلى تنمية اجتماعية.
المستجيب الرابع	**القطاع الرياضي يمكن أن يحقق أهداف التنمية الاجتماعية،** فالقطاع الرياضي يعزز مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية وهذت يخدم التنمية المستدامة. ويمكن للقطاع الرياضي المساهمة في ترويج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ويشجع القطاع الخاص على تبني مسؤولياته المجتمعية وبالتالي المساهمة في التنمية المجتمعية.
المستجيب الخامس	**يمكن أن يساهم القطاع الرياضي في تحقيق التنمية الاجتماعية،** هنالك علاقة جدلية بين اهتمامات الشباب والتنمية الاجتماعية، وتعزيز ذلك من خلال توجيه بوصلة المسؤولية الاجتماعية نحو هذه الفئة العمرية هو أساس في تعزيز الحماية الاجتماعية التي توفر أسس مهمة خاصة إن كانت وفق رؤية ودراسة ومخطط لها وموجهة نحو الأنشطة المهمة والمختلفة للقطاع الرياضي الذي يستثمر فيه جيل الشباب، وإن عملية رفعي الوعي والمستوى الثقافي بالضرورة يعزز بصورة أكثر لدى عناصر وأدوات القطاع الرياضي وخصوصاً التنمية في الموارد البشرية والتي تعود بالنفع على التنمية الاجتماعية.
المستجيب السادس	**يمكن أن يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاجتماعية،** فالرياضة بشكل مباشر ترتبط بالشباب الفلسطيني بشكل أساسي، والشباب في معظم فلسطين متعلم ويعاني من الفقر والبطالة أكثر من القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تشكل حلاً ولو بشكل إجرائي في حل مشاكل الفقر والبطالة في أواسط الشباب خاصة وأن الرياضة تستعمل في تنمية الرأسمال البشري، مما يمكنهم من بناء ونسج علاقات اجتماعية تفتح لهم إيجاد فرص للعمل والوصول إلى مصادر التمويل وتحقيق التنمية.

أفاد ثلاثة من المستجوبون بإمكانية تحقيق القطاع الرياضي لأهداف التنمية الاجتماعية فيما أفاد اثنان آخران بأن القطاع الرياضي يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وأفاد واحد من المستجوبون بعدم علمه. ويمكن تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال القطاع الخاص وذلك خلال تخريج أجيال إيجابية وسليمة جسدياً ونفسياً وتمكين ذوي الإعاقة ورعاية الطفولة عبر المخيمات الصيفية، ويمكن أن تشكل حلاً بشكل إجرائي في حل مشاكل الفقر والبطالة

وذلك لأن الرياضة تستعمل في تنمية الرأسمال البشري، بالإضافة لرفع نسبة الوعي والثقافة لجيل الشباب من خلال الأنشطة والممارسات الرياضية بكافة أنواعها الجسدية والذهنية.

جدول 4.20: تحقيق القطاع الخاص لأهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين

ب. هل يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ وكيف يمكن للقطاع الرياضي تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟	
المستجيب الأول	**يمكن أن يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين**، فالرياضة تستهوي الكثير من الناس، ويمكن من خلالها استمالة القطاع الخاص ليكون رافداً وداعماً ومثبتاً لأهداف التنمية بما يخدم كافة الفئات العمرية والجنسية والاستثمار فيها، بحيث يصبح جزءً من العملية الاقتصادية.
المستجيب الثاني	**يمكن أن يسهم القطاع الرياضي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، من خلال توفيره لفرص العمل للخريجين من الجامعات عبر تبني القطاع الخاص مسؤولياته لتبني الفعاليات والمسابقات المحلية.
المستجيب الثالث	**جزء من التنمية الاقتصادية مسؤولية القطاع الرياضي ويمكن أن يحقق القطاع الرياضي التنمية الاقتصادية**، وذلك من خلال التعاون والتكاتف مع القطاع الأخرى لتشكل حالة تشاركية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.
المستجيب الرابع	**القطاع الرياضي يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية في فلسطين**، خصوصاً في مرحلة الأهداف، ويمكن أن يساهم القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية وذلك بزيادة عوائد الرياضة وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد.
المستجيب الخامس	**يمكن أن يحقق القطاع الرياضي التنمية الاقتصادية في حال كان التوجه العام في الاستثمار في القطاع الرياضي** من موارد بشرية وأدوات وأجهزة وبيئة واستدامة الأنشطة، في هذه الحالة يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية إلى جانب القطاعات الأخرى في المجتمع. وفي فلسطين لا زال القطاع الرياضي لم يحقق الإسهام في التنمية الاقتصادية بسبب وجود الاحتلال وما يزال العمل برمته بمفهومه النضالي والثوري لهذه اللحظة.
المستجيب السادس	**يمكن ذلك**، حيث يمكن للفعاليات الرياضية وبشكل خاص التي تستضيفها فلسطين باعتبارها فعاليات دولية من تشجيع السياحة إلى فلسطين، وضخ المزيد من الأموال في الأسواق المحلية، إلى جانب خلق حركة من الاستثمارات في المرافق والخدمات الرياضية التي تستعمل في تدوير حركة الأموال في السوق الفلسطينية محدثة المزيد من فرص العمل للشباب والمقاولين وغيرهم.

أفاد جميع المستجوبون بإمكانية تحقيق القطاع الرياضي لأهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال توفير فرص عمل للشباب القائمين على تنظيم الفعاليات الرياضية والعاملين في القطاع الرياضي، بالإضافة إلى أنها تسهم في تشجيع السياحة إلى فلسطين من خلال الفعاليات

الدولية، وكذلك وجود حركة من الاستثمار الرياضي تسهم بتدوير عجلة الأموال في السوق الفلسطيني من خلال شراء اللوازم وتذاكر الفعاليات والتدريب والتأهيل للكوادر البشرية مما يسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

جدول 4.21 (أ): تكامل الأدوار بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

ت. هل يمكن إيجاد تكامل بين القطاعات المختلفة في فلسطين من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟ وكيف يمكن أن يكون هنالك تكامل بالأدوار بين مختلف القطاعات في فلسطين من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية ؟	
المستجيب الأول	يجب توفير بيئة وطنية واجتماعية مشجعة للقطاع الخاص، حيث أن الثقة للقطاع الخاص بالحكومة تقوم على الشفافية الحقيقية. وعلى إثر ذلك **يمكن إيجاد تكامل يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.**
المستجيب الثاني	**يمكن تحقيق تكامل الأدوار إذا ما توفرت الإرادة السياسية لذلك**، وتغليب المصلحة الفضلى للمجتمع والوطن على المصالح الشخصية والتنازع على التمويل والأرباح الشخصية. وفي الوقت الحالي لا يوجد تكامل ما بين القطاعات المختلفة في فلسطين من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية، بالرغم من وجود بعض المحاولات وآخرها كانت محاولة وزارة التنمية الاجتماعية تحقيق بعض التكامل من أجل مصلحة الفئات المهمشة في فلسطين.
المستجيب الثالث	يجب أن يكون هناك قانون واضح وتشريع واضح يحدد ما هي المسؤولية الاجتماعية ويحدد أدوار ومسؤوليات القطاعات المختلفة، إضافة لدور القطاع الخاص وتأثيره في زيادة ورفع العملية التنموية. وكذلك إيجاد حوافز للمؤسسات وللقطاع الخاص. إيجاد جسم تنسيقي من المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. يجب أن يشمل القانون بنود واضحة تحدد العقوبات على القطاع الخاص في حال عدم التزامه بالشفافية. **ويمكن تحقيق ذلك عبر تفاهمات.**
المستجيب الرابع	يمكن تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بالإضافة لخلق ترتيبات مؤسساتية وآليات تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. **ويمكن إيجاد تكامل في سبيل الوصول للمسؤولية الاجتماعية.**
المستجيب الخامس	**يمكن ذلك نسبياً**، حيث أن أجندة السياسات الوطنية 2030 والاستراتيجية التنموية لوزارة التنمية الاجتماعية المستمدة من الأجندة الوطنية للتنمية تشدد على ضرورة إشراك وإسهام وتكامل كافة القطاعات في العمل التنموي من خلال تعزيز المسؤولية المجتمعية، وهنا يجب يتعزز الدور التخطيطي أكثر ووضوح للرؤية والتوجه نحو التخصصية نخطط مع الناس وننفذ نحن المؤسسات بمختلف أنواعها سواء مؤسسات أهلية أو حكومية أو قطاع خاص كل حسب

جدول 4.21 (ب): تكامل الأدوار بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

	مسؤولياته، ويقوم المواطنين بدور الرقابة. والواقع الفلسطيني لا زال يفتقد للأدوات المهمة في تكامل الأدوار بين القطاعات المختلفة بدءً بالتخطيط مروراً بالتنفيذ وانتهاءاً بإعادة الدراسة والتقييم في ظل غياب الرؤية الواضحة والرسالة والتي ما زالت ضبابية بسبب الاحتلال والذي يتطلب وجوده بناء خطط أخرى بديلة، علما بأنه لا نستفيد من الدروس والعبر.
المستجيب السادس	**يمكن لذلك** ، حيث أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يمكن لها أن تتم في حالة توفر أبواب الثقة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهذا يتطلب إتاحة أجواء الديمقراطية داخل البلد الواحد ومحاربة الرشوة والمحسوبية والفساد. وحتى هذه اللحظة لا يوجد ما ينظم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين بالرغم من امتلاك عدد من المؤسسات الخاصة الكبيرة لبرامج لا علاقة لها بالمسؤولية الاجتماعية. هناك حاجة لإطلاق مبادرات وطنية نوعية للمسؤولية الاجتماعية تكون مثالاً يحتذى به ويبنى عليه وصولاً إلى إيجاد خاص بالمسؤولية الاجتماعية وصندوق خاص بها.

أفاد خمسة من المستجوبون بإمكانية إيجاد تكامل بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، من خلال مبادرات وطنية بناءه وإتاحة أجواء الديمقراطية ومحاربة الرشوة والمحسوبية والفساد، بالإضافة إلى وجود ترتيبات معينة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يتم تغليب المصلحة العامة للمجتمع.

- **وجهة نظر قطاع تكنولوجيا المعلومات**

السؤال السادس: ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

جدول 4.22 (أ): وجود منصة إلكترونية تنظم المسؤولية الاجتماعية

أ. هل يوجد منصة إلكترونية موحدة تنظم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي؟ وكيف تسهم المنصة الإلكترونية الموحدة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي؟	
المستجيب الأول	**لا يوجد منصة إلكترونية بهذا الخصوص**، أما فيما يتعلق بإسهام المنصة الإلكترونية الموحدة في تنظيم عملية المسؤولية الاجتماعية من خلال المعلومات التي توفرها هذه المنصة للقطاع الخاص حول البرامج المتعلقة بالقطاع الرياضي التي هي بحاجة إلى استهداف من قبل القطاع الخاص من أجل استمرار استدامة هذا القطاع الرياضي، ويتم ذلك من خلال الترويج لهذه المنصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بعمل فيديوهات تعريفية، وكذلك ورشات العمل، بعد أن يتم إسناد هذه

جدول 4.22 (ب): وجود منصة إلكترونية تنظم المسؤولية الاجتماعية

	المنصة بغطاء قانوني وتشريع حكومي لهذه المنصة، وكذلك ومن خلال هذه المنصة الإلكترونية يمكن عمل مؤشر قياس للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي.
المستجيب الثاني	**لا يوجد منصة إلكترونية موحدة في فلسطين تنظم المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي،** وتسهم المنصة الإلكترونية في استدامة القطاع الرياضي من كونها تشكل خيارات مفتوحة للشركات في توجهها للجهات التي سوف تدعمها في القطاع الرياضي، وتشكل حالة تنافسية بين شركات القطاع الخاص من أجل تحمل مسؤولياتها الاجتماعية وبالتالي تسهم في خدمة القطاع الرياضي بشكل منظم ومستدام، مع ضرورة سن قانون يشرع عمل هذه المنصة الإلكترونية.
المستجيب الثالث	**أعتقد أنه لا يوجد منصة إلكترونية إلى الآن،** وتسهم المنصة الإلكترونية في استدامة القطاع الرياضي من خلال عدالة التوزيع على كافة مكونات القطاع الرياضي، وتسهم كذلك في تحقيق الشراكات بين القطاع الرياضي وشركات القطاع الخاص، والبيانات المتوفرة من هذه المنصة الإلكترونية تسهم في عملية التخطيط للنهوض بالقطاع الرياضي.
المستجيب الرابع	**لا يوجد منصة إلكترونية،** تسهم المنصة الإلكترونية في تنظيم المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي من خلال معرفة القطاع الخاص لأنشطة القطاع الرياضي مما يسهل عملية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ويسهم في ارتفاع نسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة لتوفر المعلومات الكافية بشأن احتياجات القطاع الخاص وذلك من خلال توفير اسم مستخدم لكل شركة من القطاع الخاص، وكل هيئة رياضية من القطاع الرياضي بحيث تستطيع شركات القطاع الخاص تقديم مسؤولياتها الاجتماعية بناءً على أنشطة القطاع الرياضي.
المستجيب الخامس	**لا يوجد،** تسهم المنصة الإلكترونية بإعطاء نوع من العدالة لدعم كافة هيئات القطاع الرياضي، إضافة لتشكيلها سوق تنافسي للقطاع الخاص في دعم القطاع الرياضي وبالتالي الإسهام بشكل كبير في استدامته.
المستجيب السادس	**لا أعلم،** تساعد بشكل كبير من باب المعرفة في المجالات التي تحتاج إلى الدعم، والمساعدة في توزيع هذا الدعم على جميع أقسام القطاع الرياضي بشكل عادل وفعال.

أفاد خمسة من المستجوبون بعدم وجود منصة إلكترونية تنظم عمل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، فيما أفاد أحد المستجوبون بعدم علمه بوجودها من عدمه. وتسهم المنصة الإلكترونية من خلال المعلومات التي توفرها للقطاع الخاص حول احتياجات القطاع الرياضي، حيث تشكل حالة تنافسية بين شركات القطاع الخاص وبالتالي قيام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي وبما يضمن عدالة التوزيع على الأنشطة والمؤسسات التابعة للمنظومة الرياضية.

جدول 4.23: وجود بوابة موحدة لقواعد بيانات القطاع الرياضي تسهم في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

ب. هل يوجد بوابة موحدة لقواعد البيانات للقطاع الرياضي تسهم في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ وكيف تسهم قواعد بيانات القطاع الرياضي في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات؟	
المستجيب الأول	**لا يوجد قواعد بيانات للقطاع الرياضي**، تسهم قواعد البيانات في تحقيق ذلك من خلال ترويجها للحركة الرياضية الفلسطينية، وتكون عامل مشجع للقطاع الخاص باستهداف القطاع الرياضي، إضافة لكونها مرجع للأكاديميين والباحثين من أجل إجراء الدراسات المتعلقة بهذا القطاع الرياضي واستدامته من قبل القطاع الخاص.
المستجيب الثاني	**لا يوجد قاعدة بينات علما بأنها في مراحل التأسيس**، وتسهم قواعد البيانات في تنظيم عمل القطاع الرياضي من خلال التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع مع تحديد أولويات احتياج هذا القطاع الرياضي وبالتالي تشكل بوصلة للقطاع الخاص من أجل القيام بمسؤولياته الاجتماعية
المستجيب الثالث	**لا يوجد قواعد بيانات للقطاع الرياضي**، تسهم من خلال عرض بيانات القطاع الرياضي من على مستوى الاتحادات والأندية وبيانات اللاعبين واللاعبات، وكذلك الخطط التشغيلية لكافة مكونات القطاع الرياضي وعرض الاحتياجات والخدمات المطلوبة، وبعد ذلك يتم التشبيك وعمل الشراكات بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص من خلال اتفاقيات موقعة من قبل اللجنة الأولمبية. وتسهم كذلك من خلال الشفافية والنزاهة فقواعد البيانات الحقيقية تشجع القطاع الخاص في استدامة القيام بمسؤولياته الاجتماعية، إضافة إلى ذلك من خلال اعتماد عملية التدقيق المالية والإداري على هذه البوابة مما يسهم في زيادة الثقة بين القطاع الخاص والقطاع الرياضي وبالتالي استدامة هذا القطاع، وتشكل كذلك رافداً لإنجاز التقارير ونشرها على الشركاء.
المستجيب الرابع	**لا يوجد**، تساعد قواعد البيانات في تنظيم العمل الرياضي من خلال استعراض أنشطة الهيئات الرياضية وبناء عليها يتم تحديد احتياجات والعمل على معالجتها.
المستجيب الخامس	**لا يوجد قواعد بيانات تختص بالقطاع الرياضي**، تسهم قواعد البيانات في توفير المعلومات الكافية عن الهيئات الرياضية وبالتالي تمكين القطاع الخاص من قيامه بمسؤولياته الاجتماعية بناءً على هذه البيانات.
المستجيب السادس	**لا**، لا أعلم كيف يتم ذلك

أجمع جميع المستجوبون بعدم وجود قواعد بيانات للقطاع الرياضي. وتسهم قواعد البيانات من خلال ترويجها للقطاع الرياضي بحيث تعتبر احد العوامل المشجعة للقطاع الخاص للقيام بواجباته الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يمكن من خلال قواعد البيانات بناء الخطة الاستراتيجية، كما تظهر قواعد البيانات نوع من الشفافية من خلال التقارير الإدارية والمالية والمعلومات الكافية عن الهيئات الرياضية.

جدول 4.24: إمكانية تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال عمليات الإبداع التكنولوجي

ث. هل يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تكون متلائمة وتسهم في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين؟ وكيف يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تكون متلائمة وتحقق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين؟	
المستجيب الأول	**نعم يمكن ذلك،** من خلال البحوث العلمية التي لها علاقة بالقطاع الرياضي، وتحديداً من خلال استخدام منصة إلكترونية تكون موضع جذب واستقطاب للقطاع الخاص من خلال الدراسات والبحوث العلمية من أجل تبني تطبيقها من قبل هذا القطاع.
المستجيب الثاني	**نعم أكيد،** أصبح العالم الآن عبارة عن منظومة عمل تكنولوجية متطورة ومن أجل مواكبة هذا التطور فلا بد من استخدام التكنولوجيا في تحقيق الهدف المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال توفير الدراسات والبحوث العلمية التي بدورها توجه القطاع الخاص نحو الأولويات التي يمكن أن يكون شريكاً في تنفيذها.
المستجيب الثالث	**أكيد نعم،** من خلال عمل منصة إلكترونية وبعد استخدامها يتم تحليل هذه المنصة الإلكترونية بحيث يتم نشر وتنظيم البيانات المتعلقة بالقطاع الرياضي، ومن خلال هذه الإحصائيات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من المنصة الإلكترونية. التكنولوجيا باختلاف أشكالها (برمجيات، تواصل اجتماعي، أجهزة إلكترونية) ومن خلال سهول التعامل معها تشكل سهولة وسرعة ووضوح في عملية التعامل والتشبيك ما بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الفائدة للطرفان.
المستجيب الرابع	**نعم،** من خلال دراسة الاحتياجات وإجراء البحوث المتعلقة باحتياجات تطوير واستدامة القطاع الرياضي مما يشكل رافعة يتم من خلال استقطاب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
المستجيب الخامس	**نعم بالتأكيد،** من خلال إيجاد منصة إلكترونية يتم عمل بحوث وإحصائيات تسهم في رسم خارطة طريق للقطاع الخاص من أجل تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.
المستجيب السادس	**نعم،** أصبحت التكنولوجيا من أهم ما يساعد على نشر وتنظيم وتطوير أي قطاع، وعلى مستوى القطاع الرياضي تساعد من خلال تأسيس منصة إلكترونية مما يسهم في زيادة الدعم من القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضية بكافة مكوناته.

أجمع جميع المستجوبون على أنه يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تكون متلائمة وتسهم في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البحوث العلمية التي لها علاقة بالقطاع الرياضي ومن خلال إيجاد منصة إلكترونية للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى إيجاد قواعد بينات موحدة للقطاع الرياضي تشكل حاضنة للتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى كون المنصة الإلكترونية يمكن أن تكون مؤشر أداء للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي، وقواعد البيانات الموحدة يمكن أن تكون مؤشر أداء لعمل القطاع الرياضي.

جدول 4.25 (أ): دور الإعلام الفلسطيني في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي

د. هل يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي الفلسطيني من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؟ وكيف يمكن أن يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي الفلسطيني من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؟	
المستجيب الأول	**يوجد دور نسبي،** يمكن أن يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً من خلال توفير كادر بشري مختص ومدرب يقوم بمعالجة البيانات المتوفرة حول المسؤولية الاجتماعية، وعلى إثر ذلك يقوم بتسليط الضوء على تفاعل القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية برعاية البطولات والفعاليات المختلفة، إضافة إلى تسليط الضوء على هذا الجانب من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بتوعية القطاع الخاص حول أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي. ومن جهة أخرى يمكن للإعلام بالتعاون مع القطاع الرياضي الإعلان عن حفل سنوي يتم تنظيمه وتكريم الشركات المتميزة ، إضافة لإعداد التقارير الدورية والتي تبرز مخرجات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي.
المستجيب الثاني	**يوجد تقصير من الإعلام الفلسطيني،** ويلعب الإعلام دوراً مهماً في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال الندوات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وعمل أنشطة تشجيعية للقطاع الخاص للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية، ويقع على عاتق الإعلام بناء خطة استراتيجية في هذا المجال على أن تشكل خارطة طريق للقطاع الخاص في استهدافه للقطاع الرياضي ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية.
المستجيب الثالث	**لا يوجد اهتمام واضح تجاه المسؤولية الاجتماعية من خلال الإعلام الفلسطيني بكافة أشكاله،** يتوجب على الإعلام تحفيز القطاع الخاص على تحمل مسؤولياته تجاه القطاع الرياضي، والعمل على نشر الأبحاث والدراسات التي توضح حاجة القطاع الرياضي إلى مسؤولية القطاع الخاص تجاهه، بالإضافة إلى عمل ورش عمل واجتماعات من قبل مسؤولي القطاع الرياضي لتوعيتهم بأهمية استدامة القطاع الرياضي، والقيام بعمل برامج مسموعة ومرئية بالتعاون مع اللجنة الأولمبية والاتحادات لتحفيز القطاع الخاص نحو القيام بمسؤولياته الاجتماعية.
المستجيب الرابع	**لا يوجد اهتمام،** المساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي، وزيادة التحفيز من خلال تسليط الضوء على الشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي، مما يساهم في زيادة المنافسة للشركات الأخرى في تقديم مسؤولياتها الاجتماعية.

جدول 4.25 (ب): دور الإعلام الفلسطيني في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي

المستجيب الخامس	**لا يوجد اهتمام**، من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وكافة وسائل الإعلام من اجل تحفيز القطاع الخاص، والتركيز على معيقات القطاع الرياضي وسبل علاجها عبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
المستجيب السادس	**لا يوجد**، يتم من خلال حث الإعلام الفلسطيني على التركيز على المؤسسات التي تقوم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي من جهة، ومن جهة أخرى فتح المجال للمسؤولين عن القطاع الرياضي الفلسطيني للحديث عن احتياجات هذا القطاع وإبراز أهمية دور المسؤولية الاجتماعية في استدامة هذا القطاع الرياضي.

أفاد أربعة من المستجوبون بأنه لا يوجد اهتمام من الإعلام الفلسطيني تجاه المسؤولية الاجتماعية، فيما أفاد أحد المستجوبون بوجود تقصير من قبل الإعلام الفلسطيني, فيما كان رأي أحدهم بوجود اهتمام نسبي.

يمكن أن يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه الرياضي من خلال توفير كادر مختص ومدرب يقوم بمعالجة البيانات المتوفرة حول المسؤولية الاجتماعية، على أن يقوم بعدها بتسليط الضوء على الشركات التي قامت بدورها الاجتماعية وأثر التدخل الذي قامت به الشركات بعد مسؤولياتها الاجتماعية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأهمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية واحتياجات القطاع الرياضي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والبث المرئي والمسموع من خلال بناء خطة استراتيجية من قبل الإعلام الفلسطيني لتشكل خارطة طريق نحو ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية. وكذلك نشر الأبحاث والدراسات التي توضح حاجة القطاع الرياضي للاستدامة.

4.3 عرض نتائج إحصائيات البنوك

فيما يلي مقارنة بين إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك الفلسطينية كجزء من القطاع الخاص ما بين عام 2011 وعام 2020:

جدول 4.26: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2011

2011				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التنمية	1119000	79	0.348598
2	الصحة	575000	28	0.179128
3	التعليم	515000	78	0.160436
4	الثقافة	333000	42	0.103738
5	الرياضة	277000	51	0.086293
6	الإغاثة	207000	22	0.064486
7	الطفولة	109000	20	0.033956
8	ذوي الاحتياجات الخاصة	70000	17	0.021807
9	البيئة	5000	2	0.001558
	المجموع	3210000	393	1

في العام 2011 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (3210000) دولار استهدفت 9 قطاعات، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة الخامسة بقيمة (277000) دولار وبنسبة (0.0862)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 51 شراكة مجتمعية من أصل (393) أي ما نسبته (0.1297)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2011).

جدول 4.27 (أ): إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2012

2012				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التنمية	675215	80	0.208158
2	التعليم	600536	105	0.185136
3	الإغاثة	497263	37	0.153299
4	الثقافة	403506	62	0.124395
5	الرياضة	330046	49	0.101748

جدول 4.27 (ب): إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2012

6	**الصحة**	**293340**	**22**	**0.090432**
7	الطفولة	257755	35	0.079462
8	البيئة	129613	13	0.039958
9	ذوي الاحتياجات الخاصة	49751	30	0.015337
10	أخرى	6731	3	0.002075
	المجموع	3243756	436	1

في العام 2012 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (3243756) دولار استهدفت 10 قطاعات، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة الخامسة بقيمة (330046) دولار وبنسبة (0.1017)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين ، من خلال 49 شراكة مجتمعية من أصل (436) أي ما نسبته (0.1123)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2012).

جدول 4.28: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2013

2013				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التنمية	1049552	66	0.224897
2	الصحة	876237	57	0.187759
3	التعليم	770025	137	0.165
4	الثقافة	643746	69	0.137941
5	الطفولة	341908	64	0.073264
6	أخرى	303713	45	0.065079
7	الإغاثة	258376	36	0.055365
8	رياضة	228331	41	0.048927
9	ذوي الاحتياجات الخاصة	131357	25	0.028147
10	البيئة	63561	10	0.01362
	المجموع	6680664	550	1

في العام 2013 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (4666806) دولار استهدفت 10 قطاعات، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة الثامنة بقيمة (228331) دولار وبنسبة (0.0489)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 41 شراكة مجتمعية من أصل (550) أي ما نسبته (0.0745)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2013).

جدول 4.29: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2014

2014				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التنمية	1734089	92	0.321626
2	التعليم	953862	123	0.176915
3	الصحة	760494	48	0.141051
4	الإغاثة	618313	70	0.11468
5	الثقافة	475335	52	0.088162
6	الطفولة	248974	46	0.046178
7	الرياضة	247557	32	0.045915
8	أخرى	161494	33	0.029953
9	ذوي الاحتياجات الخاصة	78477	21	0.014555
10	البيئة	63204	14	0.011723
11	إبداع وشباب	49834	6	0.009243
	المجموع	5391632	537	1

في العام 2014 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (5391632) دولار استهدفت 11 قطاعاً، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة السابعة بقيمة (247557) دولار وبنسبة (0.0459)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 32 شراكة مجتمعية من أصل (537) أي ما نسبته (0.0595)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2014).

جدول 4.30 (أ): إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2015

2015				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التعليم	1052401	175	0.187913
2	الإغاثة	980540	54	0.175082
3	التنمية	914599	94	0.163308
4	الثقافة	640447	89	0.114356
5	أخرى	498725	43	0.089051
6	الصحة	449033	53	0.080178

جدول 4.30 (ب): إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2015

7	**الرياضة**	**417321**	**50**	**0.074515**
8	البيئة	263342	19	0.047021
9	الطفولة	154215	33	0.027536
10	إبداع وشباب	139425	8	0.024895
11	ذوي الاحتياجات الخاصة	90417	34	0.016145
	المجموع	5600465	652	1

في العام 2015 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (5600465) دولار استهدفت 11 قطاعاً، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة السابعة بقيمة (417321) دولار وبنسبة (0.0745)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 50 شراكة مجتمعية من أصل (652) أي ما نسبته (0.0766)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2015).

جدول 4.31: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2016

2016				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التنمية	1323698	91	0.233059
2	التعليم	1304177	149	0.229622
3	الثقافة	679006	86	0.11955
4	الرياضة	499067	54	0.087869
5	شؤون المرأة	442419	24	0.077895
6	الصحة	318874	52	0.056143
7	الطفولة	303397	30	0.053418
8	الإغاثة	282548	38	0.049747
9	ذوي الاحتياجات الخاصة	223182	27	0.039295
10	إبداع وشباب	182011	23	0.032046
11	البيئة	98027	9	0.017259
12	أخرى	23274	10	0.004098
	المجموع	5679680	593	1

في العام 2016 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (5679680) دولار استهدفت 12 قطاعاً، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة الرابعة بقيمة (499067) دولار وبنسبة (0.0878)% من قيمة

المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 54 شراكة مجتمعية من أصل (593) أي ما نسبته (0.0910)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2016).

جدول 4.32: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2017

2017				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التعليم	1589829	208	0.239551
2	الصحة	1235189	43	0.186115
3	الإغاثة	1160836	42	0.174912
4	التنمية	710315	101	0.107028
5	الثقافة	518837	72	0.078177
6	شؤون المرأة	420926	23	0.063424
7	الرياضة	308764	53	0.046524
8	إبداع وشباب	292109	24	0.044014
9	البيئة	131404	8	0.0198
10	الطفولة	110802	14	0.016695
11	ذوي الاحتياجات الخاصة	89828	27	0.013535
12	أخرى	67860	21	0.010225
	المجموع	6636699	636	

في العام 2017 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (6636699) دولار استهدفت 12 قطاعاً، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة السابعة بقيمة (308764) دولار وبنسبة (0.0465)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 53 شراكة مجتمعية من أصل (636) أي ما نسبته (0.0833)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2017).

جدول 4.33: (أ) إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2018

2018				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التعليم	1576128	202	0.293217
2	الصحة	1217733	53	0.226543
3	التنمية	690207	101	0.128404
4	تمكين المرأة	378882	26	0.070486

جدول 4.33: (ب) إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2018

5	**ثقافة وفنون**	**376208**	**45**	**0.069988**
6	الإغاثة	371579	48	0.069127
7	إبداع وشباب	265864	29	0.04946
8	الرياضة	259440	60	0.048265
9	الطفولة	176885	21	0.032907
10	ذوي الاحتياجات الخاصة	62367	21	0.011603
	المجموع	5375293	606	1

في العام 2018 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (5375293) دولار استهدفت 10 قطاعات، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة الثامنة بقيمة (259440) دولار وبنسبة (0.0482)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 60 شراكة مجتمعية من أصل (606) أي ما نسبته (0.0990)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2018).

جدول 4.34: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2019

2019				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	التعليم	1297727	178	0.298936
2	الصحة والبيئة	572580	57	0.131896
3	التنمية	521113	107	0.12004
4	ثقافة وفنون	463561	73	0.106783
5	الإغاثة	351713	33	0.081018
6	الرياضة	321396	37	0.074035
7	إبداع وشباب	310787	34	0.071591
8	الطفولة	187554	59	0.043204
9	ذوي الاحتياجات الخاصة	166273	30	0.038302
10	تمكين المرأة	148456	25	0.034197
	المجموع	4341160	633	1

في العام 2019 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (4341160) دولار استهدفت 10 قطاعات، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة السادسة بقيمة (321396) دولار وبنسبة (0.0740)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 37 شراكة مجتمعية من أصل (633) أي ما نسبته (0.0584)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2019).

جدول 4.35: إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2020

2020				
#	القطاع	المسؤولية الاجتماعية	عدد الشراكات	النسبة المئوية
1	الصحة والبيئة	5805238	48	0.693224
2	الإغاثة	1265902	205	0.151166
3	التعليم	413320	44	0.049356
4	التنمية	338478	30	0.040419
5	ثقافة وفنون	183765	13	0.021944
6	الطفولة	156334	6	0.018668
7	تمكين المرأة	113690	7	0.013576
8	إبداع وشباب	48000	6	0.005732
9	ذوي الاحتياجات الخاصة	46434	10	0.005545
10	الرياضة	3101	3	0.00037
	المجموع	8374262	372	1

في العام 2020 كانت قيمة المسؤولية لقطاع البنوك (8374262) دولار استهدفت 10 قطاعات، وكان ترتيب قطاع الرياضة بالمرتبة العاشرة بقيمة (3101) دولار وبنسبة (0.0003)% من قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات المستهدفة في فلسطين، من خلال 3 شراكات مجتمعية من أصل (372) أي ما نسبته (0.0080)% من عدد الشراكات (الدور المجتمعي للبنوك، 2020).

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

5.1 مقدمة

5.2 مناقشة نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات

5.3 مناقشة المسؤولية الاجتماعية للبنوك

5.4 التوصيات

الفصل الخامس

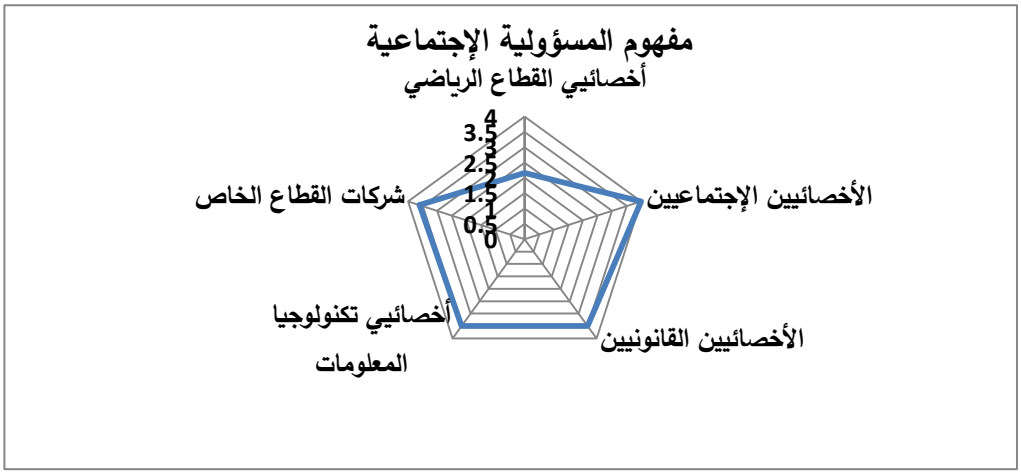
نتائج الدراسة والتوصيات

5.1 المقدمة

سوف يقوم الباحث في هذا الفصل بمناقشة نتائج هذه الدراسة حيث سيبدأ بعرض نتيجة السؤال عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة مروراً بنتائج باقي الأسئلة لتشكل بمضمونها إجابة عن السؤال الرئيسي لهذه الدراسة والمتمثل بـ: ما هو دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين؟ ومن ثم مناقشة نتائج المقارنة بين إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك من عام 2011 وحتى عام 2020

5.2 مناقشة نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات

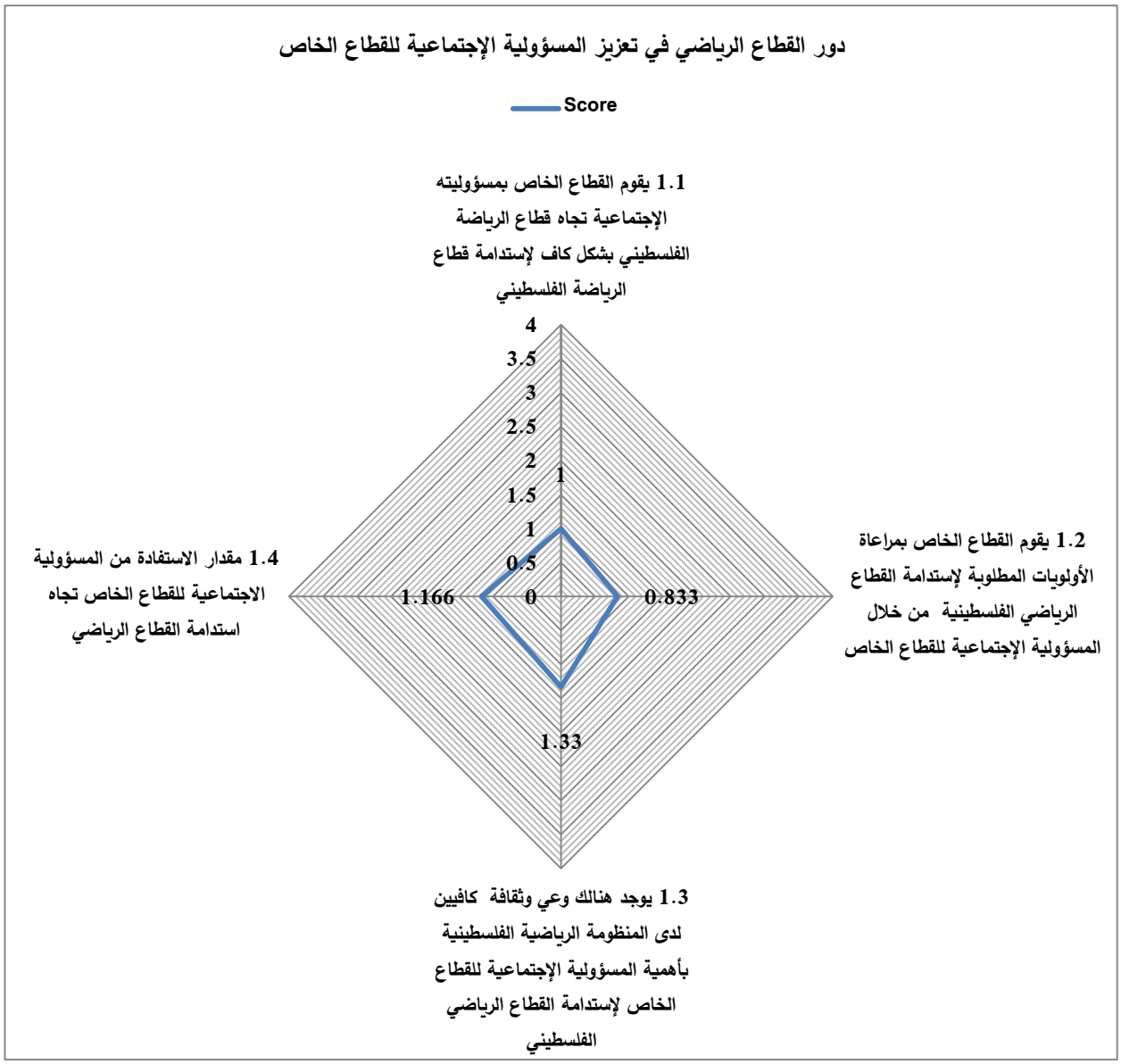
5.2.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة



الشكل 5.1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يتباين معرفة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل وجهة نظر مجتمع الدراسة، حيث أن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم معرفة واضحة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فيما أن الأخصائيين القانونيين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات وشركات القطاع الخاص لديهم معرفة جيدة جداً بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالمقابل فإن هذا المفهوم يتباين ما بين الوضوح وعدمه بالنسبة لأخصائيي القطاع الرياضي.

5.2.2 دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟



الشكل5.2: دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

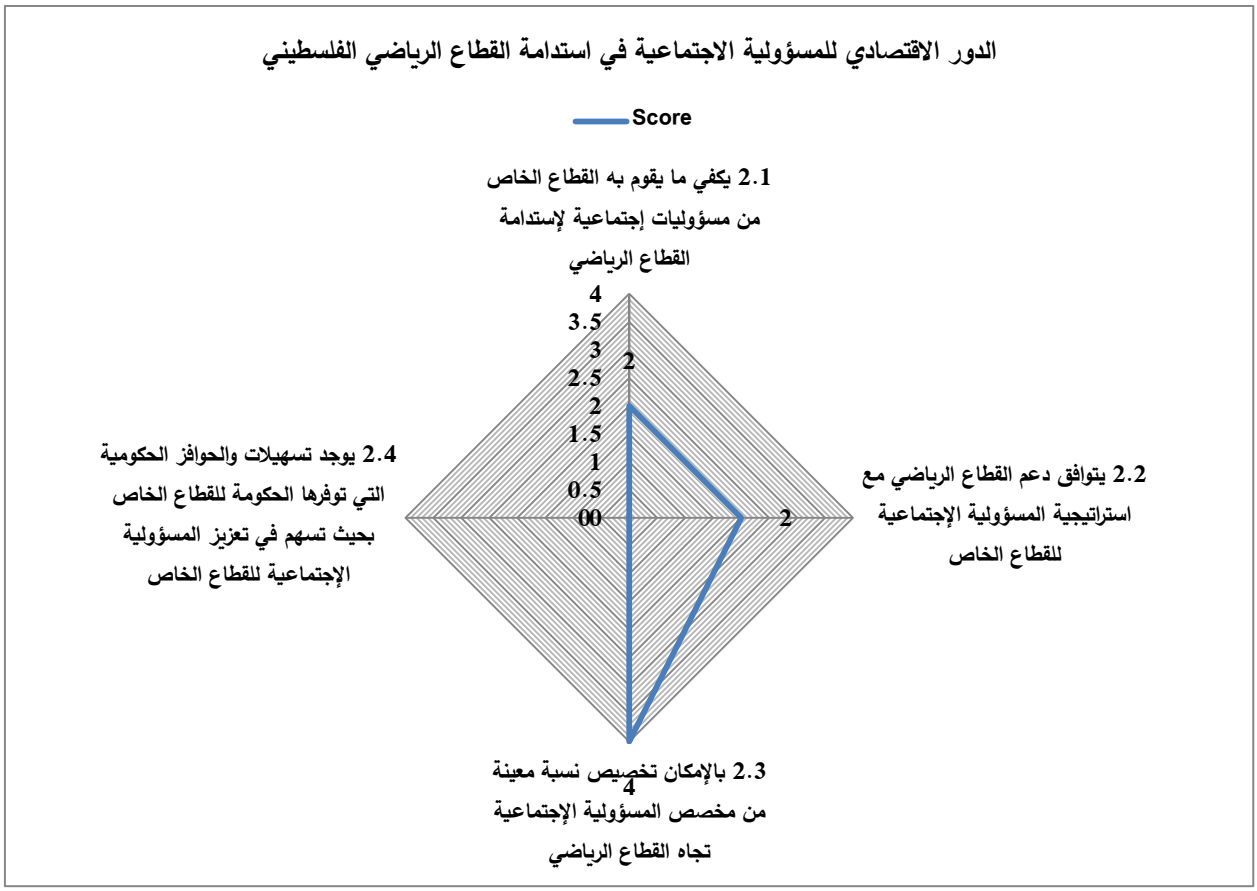
أ. لا يقوم القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية تجاه قطاع الرياضة الفلسطيني بشكل كاف لاستدامة قطاع الرياضة الفلسطيني. ويأتي ذلك بسبب اهتمام القطاع الخاص بقطاعي الصحة والتعليم أكثر من أي قطاع آخر وبنسب مرتفعة، وكذلك المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني قائمة على العلاقات الشخصية ما بين مسؤول المؤسسة او القطاع والجهات المسؤولة عن صنع القرار في الشركات الفلسطينية.

ب. لا يقوم القطاع الخاص بمراعاة الأولويات المطلوبة بشكل كاف لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. بحيث تستفيد اتحادات الألعاب الجماعية أكثر من اتحادات الألعاب الفردية وكذلك تعتمد على العلاقات الشخصية ما بين القطاع الخاص ومسؤولي الاتحادات والأندية وهذا لا يتوافق مع مبدأ العدالة في التوزيع.

ت. لا يوجد هنالك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية الفلسطينية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني. فغياب المفهوم الموحد للمسؤولية الاجتماعية للقائمين على القطاع الرياضي سبب تباين في معرفة أهمية المسؤولية الاجتماعية حيث تقتصر المعرفة بأهمية المسؤولية الاجتماعية على نسبة قليلة من مجمل القائمين على القطاع الرياضي

ث. نسبة الاستفادة قليلة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي حيث يستهدف القطاع الخاص قطاعات التعليم والصحة والثقافة والتمكين والتنمية وغيرها من القطاع بشكل اكبر من القطاع الرياضي بنسب أعلى مع العلم بأنه يوجد تقاطع مباشر ما بين قطاع التعليم والقطاع الرياضي إذ أن القطاع الرياضي يسهم في عملية التعليم، وكذلك قطاع الرياضة والقطاع الصحي إذ توفر الرياضة الصحة الجيدة لمن يقوموا بممارستها وكذلك استهداف القطاع الرياضي لفئة الشباب وما تسعى إليه شركات القطاع الخاص لاستهدافهم وغيرهم من القطاعات التي تتقاطع أهدافها مع أهداف القطاع الرياضي وبالتالي حجم ما يقدم من مسؤولية اجتماعية تجاه القطاع الرياضي يعتبر قليلاً مقارنة مع ما يوفره هذا القطاع من تنمية في المجتمع.

5.2.3 الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي الفلسطيني؟



الشكل 5.3: الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي الفلسطيني

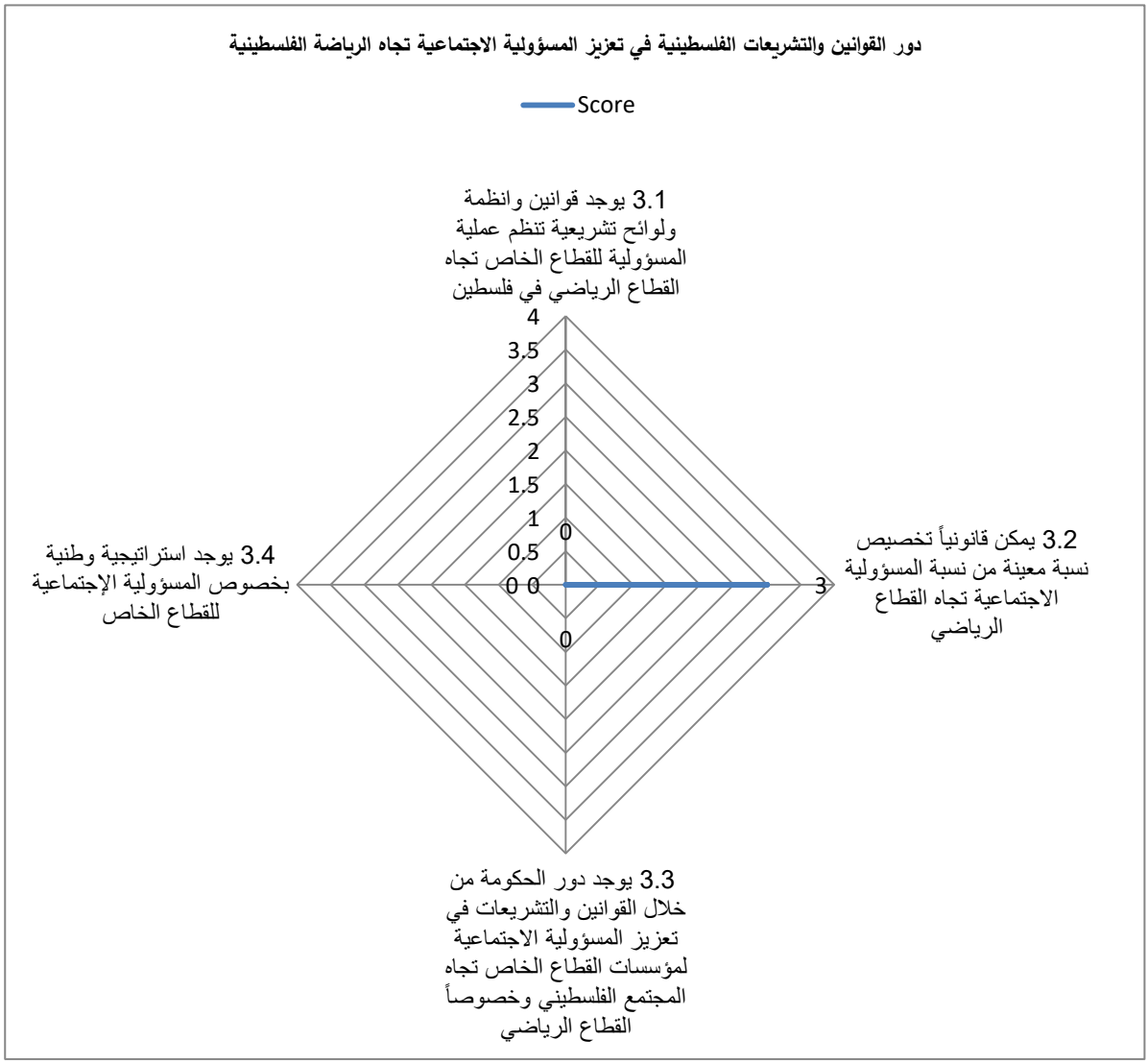
أ. يكفي بشكل نسبي ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي.

ب. يتوافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بشكل نسبي. حيث تستهدف الشركات اتحادات الألعاب الجماعية بشكل اكبر بكثير من اتحادات الألعاب الفردية وفي حقيقة الأمر يرى الباحث بأنه ذلك يرجع إلى سبب مفاده تسويقي حيث ترى الشركات بأن الألعاب الجماعية بجماهيرها في الملاعب فرصة جيدة لعرض الاسم التجاري للشركات وبالتالي يتنافى ذلك مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية باعتباره واجب وطني دون مقابل.

ت. يمكن تخصيص نسبة معينة من مخصص المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي بناء على سياسة الشركات في استهدافها لبرامج المسؤولية الاجتماعية.

ث. لا يوجد تسهيلات وحوافز حكومية توفرها الحكومة للقطاع الخاص بحيث تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. علماً بأن القطاع الخاص يأتي دوره تكاملي مع القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة، فمقابل الواجب الوطني للقطاع الخاص تجاه مجتمعه وجب على القطاع العام تحفير القطاع الخاص، ولكن في الحالة الفلسطينية لا يوجد ذلك مقارنة ببعض الدول كالإمارات وألمانيا وغيرهم من الدول.

5.2.4 دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضة الفلسطينية



الشكل 5.4: دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضة الفلسطينية

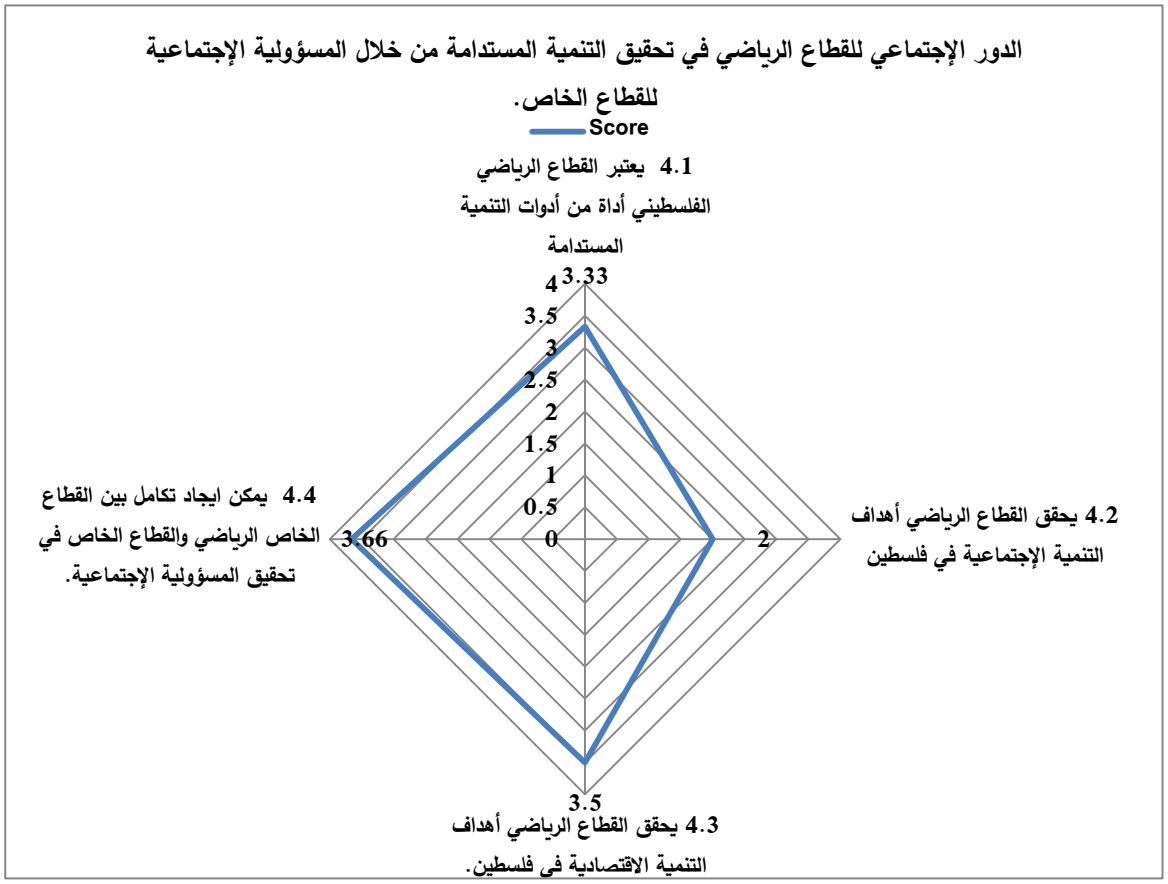
أ. لا يوجد قوانين وأنظمة ولوائح تشريعية تنظم عملية المسؤولية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين ،حيث أنه ما زال يعمل بالقوانين القديمة دون تحديثها والقوانين الموجودة في المنظومة الفلسطينية لا تواكب متطلبات العصر الحالي ومن ضمنها المسؤولية الاجتماعية فلا يوجد قوانين تطرقت لتنظميها.

ب. يمكن قانونياً تخصيص نسبة معينة من نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي من خلال الوصول إلى تفاهمات ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص عبر جلسات نقاش ممثلة بالأطراف ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال ممثلين عن القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاعات المختلفة والمجتمع المدني.

ت. لا يوجد دور للحكومة من خلال القوانين والتشريعات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمع الفلسطيني وخصوصاً القطاع الرياضي، فغياب المجلس التشريعي من جهة والاكتفاء بالعمل بالقوانين القديمة وعدم وجود جلسات حوار ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص حال دون إصدار قوانين ناظمة للمسؤولية الاجتماعية وبالتالي غياب دور الحكومة في ذلك.

ث. لا يوجد استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيث أنه يوجد لكل شركة استراتيجيتها الخاصة بها دون النظر إلى استراتيجيات الشركات الأخرى مما يسهم في عدم عدالة التوزيع بالإضافة إلى عشوائية العمل في هذا المجال دون النظر إلى أهمية القطاع المستهدف من قبل القطاع الخاص ضمن مسؤولياتهم الاجتماعية وللاستراتيجية الوطنية أهمية من خلال توفير العدالة بالتوزيع من جهة وكذلك تضمنها للأولويات الواجب استهدافها.

5.2.5 الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.



الشكل 5.5: الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

أ. يعتبر القطاع الرياضي الفلسطيني أداة من أدوات التنمية المستدامة. حيث يحقق القطاع الرياضي الأهداف (الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية سليمة في جميع الأعمار، والرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة، والخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، الحادي عشر: جعل المدن شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة، والسادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة لا يهمش فيها أحد ، والسابع عشر: تنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة).

ب. لا يحقق القطاع الرياضي أهداف التنمية الاجتماعية في فلسطين وإنما يسهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحيث يتقاطع الرياضي مع قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الطفولة وقطاع ذوي الاحتياجات الخاص والقطاع الثقافة وقطاع التمكين وقطاع المرأة وقطاع الشباب وبالتالي يتقاطع القطاع الرياضي مع كافة القطاعات التي تؤدي إلى التنمية المستدامة وهذا ما يبرز أهمية القطاع الرياضي وضرورة استدامته في المجتمع باعتباره حجر أساس في منظومة التنمية المستدامة.

ت. يمكن للقطاع الرياضي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين. وذلك من خلال دفع عجلة الاقتصاد عبر الاستثمار في القطاع الرياضي حيث يتم توفير فرص عمل للشباب والمرأة وكذلك توفير اللوازم الرياضية يسهم في سوق تجاري نشط.

ث. يمكن أن يكون هناك تكامل بين القطاع الخاص الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الانتشار الإعلامي وقوة الاتصالات، ونداء الشباب، والآثار الصحية الإيجابية، والتفاعل الاجتماعي، والوعي والاستدامة، والتفاهم الثقافي، الإشباع الفوري للمجتمع.

5.2.6 دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص



الشكل 5.6: دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

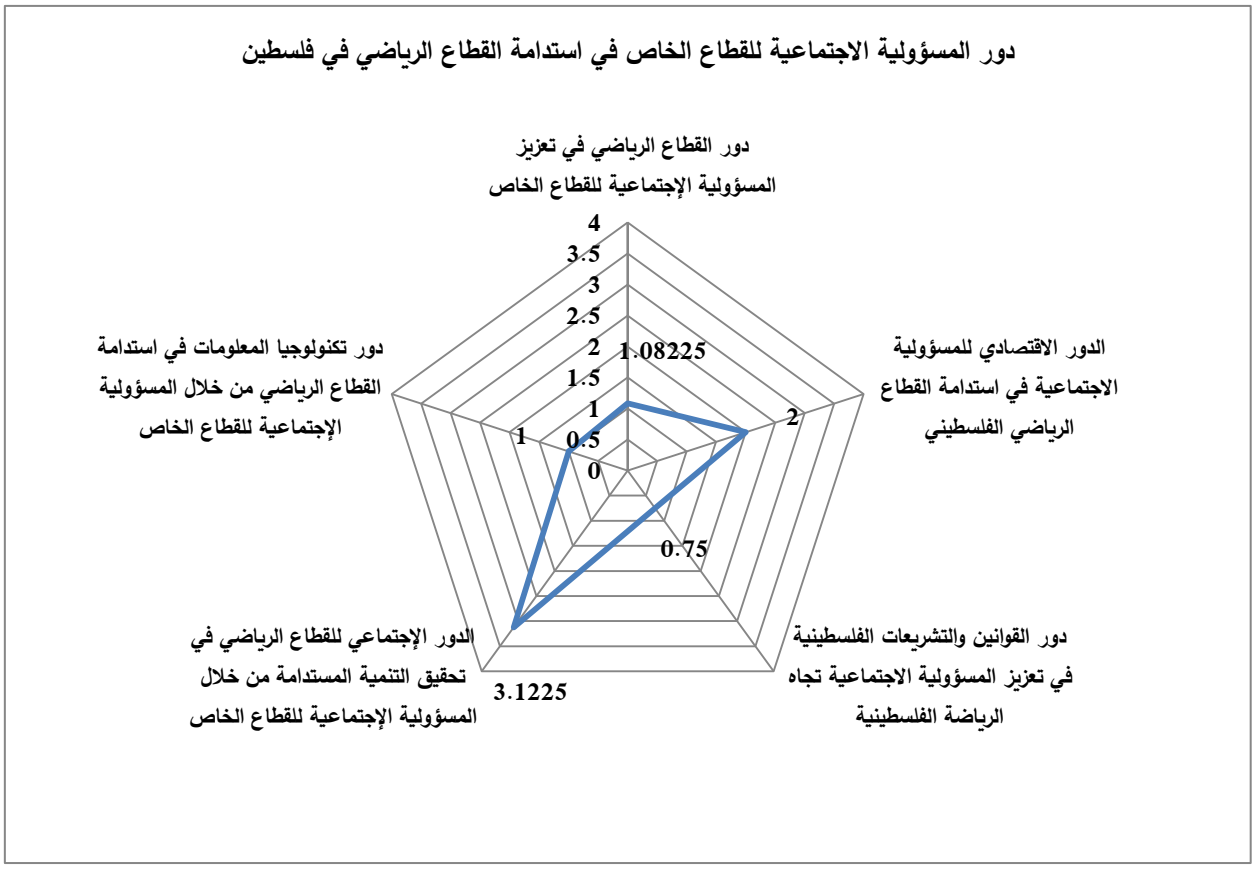
أ. لا يوجد منصة الإلكترونية الموحدة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي. علماً بأنه يوجد في بعض الشركات الفلسطينية رابط إلكتروني يمكن من خلاله تقديم طلب الحصول على المسؤولية الاجتماعية ويختلف نموذج الطلب من شركة إلى أخرى، وبعض الشركات يتم التقديم للحصول على المسؤولية الاجتماعية من خلال زيارة مقر الشركة.

ب. لا يوجد بوابة موحدة لقواعد البيانات للقطاع الرياضي تسهم في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. بالرغم من أن بعض الاتحادات لها صفحات مواقع إلكترونية ولكنها لا تستعرض قواعد بياناتها وعجز توفر البيانات يسهم ضبابية الرؤيا تجاه القطاع الرياضي من قبل شركات القطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي بحيث لا تأخذ شركات الخاص القطاع الرياضي ضمن استراتيجياتها لدعم القطاع الرياضي.

ت. يمكن لعمليات الإبداع التكنولوجي أن تكون متلائمة وتسهم في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين.

ث. لا يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً إيجابياً في عملية تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي الفلسطيني من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، حيث أنه يوجد تقصر من الإعلام الفلسطيني بهذا المجال وذلك بسبب عدم توفر كادر بشري مختص يسلط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للقطاع الرياضي، وكذلك عدم وجود خطة استراتيجية واضحة من القطاع الإعلامي بهذا الخصوص بالإضافة لعدم وجود الأبحاث والدراسات التي تؤكد مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي.

5.2.7 دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين



الشكل 5.7: دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين

من الشكل (5.7) لاحظ الباحث بأن:

- الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مرتفع نوعاً ما
- الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي متوسط.
- أما فيما يتعلق بالدور الرياضي والتكنولوجي والقوانين فكان هذا الدور ضعيف.

5.3 مناقشة المسؤولية الاجتماعية للبنوك

جدول 5.1 إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2011-2020

العام	قيمة المسؤولية الاجتماعية $	القيمة تجاه الرياضة $	النسبة تجاه الرياضة	عدد الشراكات الاجتماعية	عدد الشراكات مع القطاع الرياضي	نسبة الشراكات مع القطاع الرياضي	المرتبة
2011	3210000	277000	0.0862	393	51	0.1297	9/5
2012	3243756	330046	0.1017	436	49	0.1123	10/5
2013	4666806	228331	0.0489	550	41	0.0745	10/8
2014	5391632	247557	0.0459	537	32	0.0595	11/7
2015	5600465	417321	0.0745	652	50	0.0766	11/7
2016	5679680	499067	0.0878	593	54	0.0910	12/4
2017	6636699	308764	0.0465	636	53	0.0833	12/7
2018	5375293	259440	0.0482	606	60	0.0990	10/8
2019	4341160	321396	0.0740	633	37	0.0584	10/6
2020	8374262	3101	0.0003	372	3	0.0080	10/10

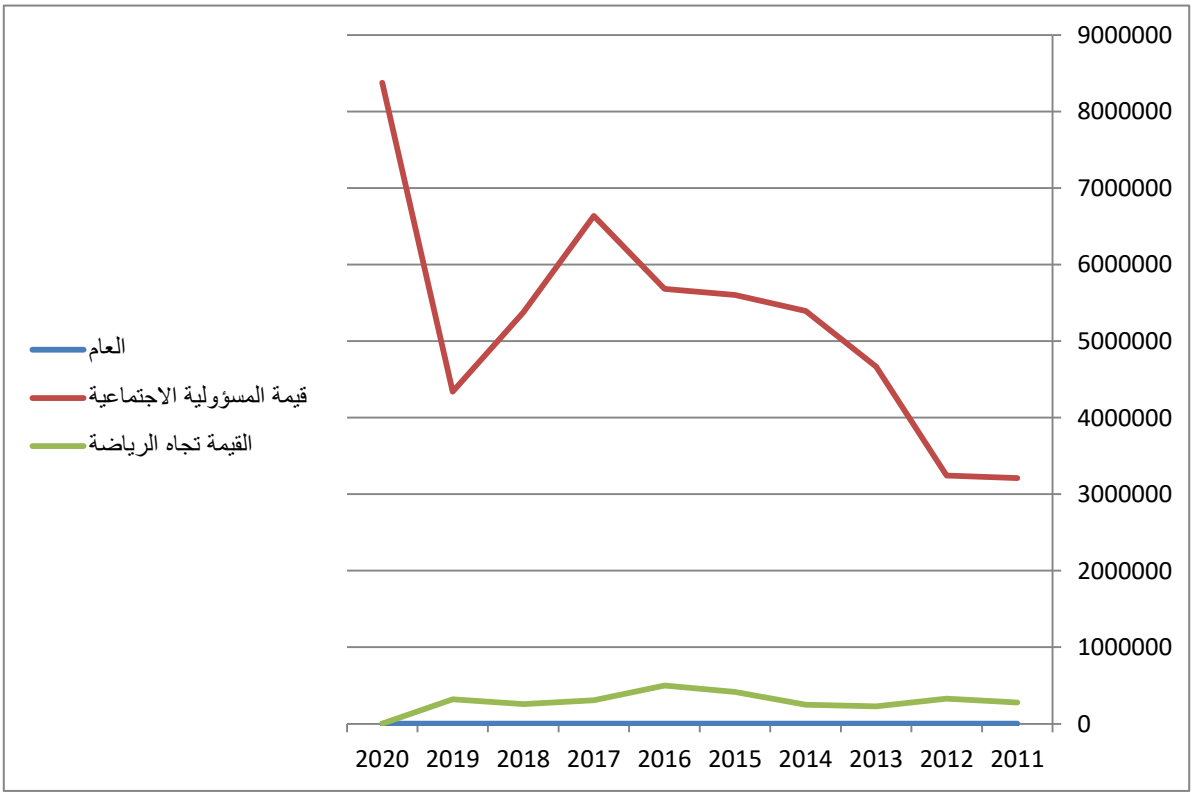
يوضح الجدول رقم (5.1) قيمة المسؤولية لقطاع البنوك من العام 2011 وحتى العام 2020، وتفاوتت قيمة المسؤولية الاجتماعية حيث ارتفعت تصاعديا من العام 2011 حتى عام 2017، وانخفضت في عامي 2018 و 2019 لتصل ذروتها في عام 2020. أما فيما يتعلق بقيمة المسؤولية تجاه القطاع الرياضي فتباينت المسؤولية من سنة لأخرى دون وجود نسق معين من نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي مقارنة بالقطاعات الأخرى وكذلك تفاوت في عدد الشراكات مع القطاع الرياضي وترتيب استهداف القطاع الرياضي.

فيما يتعلق بالقيمة تجاه الرياضة فكانت ذروتها في عام 2016 بقيمة (499067) دولار، وأدنى قيمة كانت في عام 2020 بقيمة (3101) دولار.

ووصلت نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي ذروتها في العام 2012 حيث بلغت نسبة استهداف القطاع الرياضي من قيمة المسؤولية الاجتماعية (0.1017)%، أما في عام 2020 فكانت في ادنى مستوياتها كنسبة استهداف وبنسبة(0.0003)% .

أما فيما يتعلق بعدد الشراكات مع القطاع الرياضي فكانت أعلى عدد شراكات في عام 2018 من خلال (60) شراكة وأقلها من خلال (3) في عام 2020.

وبخصوص نسبة الشراكات مع القطاع الرياضي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى فكانت ذروتها في عام 2011 وبنسبة (0.1297)% وأدناها في عام 2020 بنسبة (0.0080)%.



الشكل 5.8: مقارنة مؤشر السنوات 2011-2020

5.4 التوصيات

بناء على ما توصل إليه الباحث من نتائج، فإن التوصيات الموجهة للأطراف ذات العلاقة بالدراسة على النحو التالي:

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

- توحيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين وبما يتناسب مع الحالة الفلسطينية على أن يتم اعتماده من قبل كافة القطاعات والأطراف ذات العلاقة كمفهوم موحد للجميع.

ثانياً: دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

- تحفيز القطاع الخاص بالقيام بمسؤولياته تجاه القطاع الرياضي من خلال مؤتمر سنوي يتم فيه مناقشة الخطة التشغيلية للقطاع الرياضي وتوقيع التفاهمات والشراكات مع القطاع الخاص.
- نشر ثقافة الوعي للعاملين في القطاع الرياضي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي بما يعود به من نفع في دفع عملية التنمية المستدامة.
- مأسسة كافة مكونات القطاع الرياضي والعمل بشفافية وحوكمة وإبراز تقارير مالية وإدارية مدققة من جهات رقابية خارجية، بما يضمن ثقة القطاع الخاص في استهدافه للقطاع الرياضي ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماع في استدامة القطاع الخاص

- بناء ثقافة تنظيمية للقطاع الخاص تقوم على أسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- الإفصاح بشفافية عن المسؤولية الاجتماعية من القطاع الخاص وإظهار نسبة المساهمة في المسؤولية الاجتماعية والقطاعات التي تم استهدافها من مواقع الشركات الإلكترونية أو من خلال تقارير دورية سنوية.

- إدماج برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن رسالة أهداف القطاع الخاص، وإيجاد دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية تتولى هذه الدائرة عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم لبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاعات التنموية المختلفة، على أن يتم إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن موازناتها التشغيلية.
- تبني شركات القطاع الخاص توفير فرص عمل للرياضين واعتمادهم كسفراء للشركات في المجتمع الفلسطيني.

رابعاً: دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضة الفلسطينية.

- العمل على سن قوانين وتشريعات ولوائح قانونية من خلال جلسات تشاورية ما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ورجال الأعمال والقطاعات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية.
- العمل على تقديم الحوافز المادية والمعنوية للقطاع الخاص مقابل قيامه بمسؤولياته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي وباقي القطاعات المجتمعية من خلال تخفيض الضرائب على الشركات الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية.
- إطلاق حفل سنوي يتم فيه تكريم الشركات الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي وإبراز الدور الذي قام به القطاع الخاص
- بناء خطة استراتيجية وطنية بخصوص المسؤولية الاجتماعية يشارك في إعدادها الأطراف ذات العلاقة.
- فتح باب الحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام من أجل الوصول إلى تفاهمات حول نسبة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

خامساً: الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

- تنمية الرأس مال البشري من خلال بناء ونسج علاقات اجتماعية تفتح للشباب أفق إيجاد فرص عمل في القطاع الرياضي.

- ضرورة تكاتف الجهود ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الرياضي من أجل تعزيز الرياضة كأداة من أدوات التنمية المستدامة 2030.
- التنسيق ما بين القطاع الرياضي والقطاعات الاجتماعية لضمان إدراج أنشطة متنوعة في البرامج الرياضية تتضمن خدمة المجتمع والشرائح المهمشة ومناهضة العنف والنوعية المجتمعية.
- ضمان العدالة في التوزيع الجغرافي للمسؤولية الاجتماعية والتصنيف الجنسي والعمري للفئات المستهدفة من القطاع الرياضي من أجل الوصول إلى تنمية شاملة للمجتمع بكافة مكوناته وفئاته وأماكن تواجده.

سادساً: دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

- بناء منصة إلكترونية موحدة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي.
- بناء قواعد بيانات للقطاع الرياضي تشتمل على الفعاليات ونتائجها، والفرق واللاعبين المشاركين، والتقارير الإدارية والمالية للمؤسسات الرياضية بشكل عام والفعاليات المنظمة بشكل تفصيلي.
- بناء خطة استراتيجية إعلامية تسلط الضوء على معيقات القطاع الرياضي وسبل علاجها عبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تشكل خارطة طريق للقطاع الخاص في استهدافه للقطاع الرياضي.
- تفعيل دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز القطاع الخاص على القيام بمسؤوليته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي.
- بناء مؤشر لقياس المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي يمكن قياسه تقنياً باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

سابعاً: توصيات للباحث العلمي

- دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي من خلال كل بعد على حدا
- توسيع مجتمع الدراسة في كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للوصول إلى نتائج أكثر تفصيلاً.
- دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي من خلال شمولية القطاع الخاص وعدم الاكتفاء فقط بقطاع البنوك.
- دراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي على مستوى كل لعبة من الألعاب الرياضية كمتغير دراسة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- أبو سمرة، حامد. (2009). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات. تم الاسترداد من https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/18589?locale-attribute=en (2019/05/07).
- الأسرج، حسين. (2014). **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية**. تم الاسترداد من https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977/ (2019/05/14).
- الآغا، أديب. (2006). مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤولياتها الاجتماعية. تم الاسترداد https://iugspace.iugaza.edu.ps/bitstream/handle/20.500.12358/16641/file_1.pdf?sequence=1&isAllowed=y (2019/05/04)
- آل نهيان، الشيخ خليفة. (2017). **عام الخير 2017. المسؤولية المجتمعية للشركات**. تم الاسترداد من https://www.csruae.ae/ar/useful-resources/year-of-giving (2019/05/20).
- برغال، وسيم، وسعيد، نادر، وأبو حميد، رشاد. (2018) . المسؤولية الاجتماعية كرافعة لتطوير الخدمات الاجتماعية. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله – فلسطين.
- بن بتلا، أحمد. (2015)."**تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية**". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الجعبري، نهى نظمي. (2016). "**المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية الإشكاليات والمقترحات**". رسالة ماجستير. جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- جمعية البنوك. (2011). الدور المجتمعي للبنوك 2011. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/20121312145510.pdf.
- جمعية البنوك. (2012). الدور المجتمعي للبنوك 2012. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/csr%202012.pdf.
- جمعية البنوك. (2013). الدور المجتمعي للبنوك 2013. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/final.pdf.
- جمعية البنوك. (2014). الدور المجتمعي للبنوك 2014. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/2014%20csr.pdf.
- جمعية البنوك. (2015). الدور المجتمعي للبنوك 2015. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/2015w.pdf.
- جمعية البنوك. (2016). الدور المجتمعي للبنوك 2016. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/2016%20CSR%20.pdf.
- جمعية البنوك. (2017). الدور المجتمعي للبنوك 2017. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/2017%20CSR%20.pdf.
- جمعية البنوك. (2018). الدور المجتمعي للبنوك 2018. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/infographic.pdf.
- جمعية البنوك. (2019). الدور المجتمعي للبنوك 2019. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/CSR%202019.pdf.
- جمعية البنوك. (2020). الدور المجتمعي للبنوك 2020. رام الله. تم الاسترداد من https://www.abp.ps//public/files/server/sr/sr-banking2020.pdf.
- الجمل، أحمد. (2017). تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير: الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

- الحسن، بوبكر. (2014).**دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة–دراسة حالة لمؤسسة نفطال**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر.
- الحمدي، فؤاد. (2003). "**الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسها على رضا المستهلك**". رسالة دكتوراة. جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- خميس، محمد. (2013). النظرية والبحث التربوي في تكنولوجيا التعليم. دارالسحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،القاهرة، مصر.
- ديلو، فضيل. (2015). **معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية**. تم الاسترداد من https://badislounis.blogspot.com/2015/08/blog-post_22.html (2019/05/10).
- الرجوب، جبريل. (2018). **الرياضة الفلسطينية تواجهة ثلاثة تحديات**. تم الاسترداد من https://palsawa.com/post/143968/الرجوب-الرياضة-الفلسطينية-تواجه-ثلاثة-تحديات (2019/05/12).
- الزريقات، خالد. (2012). أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، 2012(31)، صفحة 281-324.
- زغب، أحمد. (2015). دور القطاع الخاص الفلسطيني في تقرير مبادرات المسؤولية الاجتماعي– ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات. جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين.
- سعادة، الخالدي. (2019). **واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- صابر، محمد. (2007). **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 36.
- العاصي، شريف. (2014) نظم المعلومات الإدارية ، الزقازيق، ص 96.

- عبد البارى، درة. (2003). **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات: الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية المعاصرة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عبد الناصر، زيود. 2013. المسؤولية الاجتماعية للبنوك العامة في الأردن. مجلةدراسات: العلوم الإدارية، 40 (1), 75-87
- عثمان، سيد أحمد (1986).**المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة**، ط2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- عليان، فتحي. (2015). قياس مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. تم الاسترداد من http://dspace.alazhar.edu.ps/xmlui/handle/123456789/959 (05/17/2019).
- عمر الطيب، عبد الله . (2009). .دور **تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة 2000 – 2008**. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا. الخرطوم . السودان
- قانون اتحادي رقم (2) المؤرخ في 2015، بشأن**الشركات التجارية**، الجريدة الرسمية، العدد 378 تاريخ النشر 25 مارس، 2015. تم الاسترداد من http://www.dji.gov.ae/Lists/DJIBooks/Attachments/48/13.pdf(5/12/2019).
- قانون رقم 12، المؤرخ في 1964، المتعلق **بالأحكام الخاصة بتنظيم الشركات**، الجريدة الرسمية الأردنية (الحكم الأردني) العدد 1757 تاريخ النشر 3 أيار، 1964 صفحة 493.
- القريوتي ، موسى قاسم و الخوالدة ، رياض عبد الله و قطيشات ، مازن كمال و الحنيطي ، محمد فالح و المعايطة ، محمد عطوة. 2014. دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة شركة زين للاتصالات الخلوية. تم الاسترداد https://platform.almanhal.com/details/article/55365 (2019/05/03).

- اللجنة الأولمبية الدولية، (2017). **ميثاق اللجنة الأولمبية الدولية**. تم الاسترداد من https://stillmed.olympic.org/media/Document%20Library/OlympicOrg/General/EN-Olympic-Charter.pdf
- اللولو، عادل. (2009). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. تم الاسترداد من https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/18542 (2019/05/09).
- ليمكي، ولفيرد. (2015). **دور الرياضة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**. تم الاسترداد من https://www.un.org/ar/chronicle/article/20132 (2019/05/17)
- ماضي، كامل. (2015). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية: 23(2).
- المستريحي، علي. (2010). المسؤولية الاجتماعية من الواقع الأحادي الى المنظور الشبكي المتعدد. المجلة العربية للادارة: 37 (4) : 197-216.
- مؤتمر العمل العربي. (2018). "**المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص**". تم الاسترداد من https://alolabor.org/wp-content/uploads/2018/02/ALC_45_2018_B8.pdf (2019/05/12).
- موقع عام الخير. (2019) " **المسؤولية المجتمعية للشركات**". تم الاسترداد من https://www.csruae.ae/ar/useful-resources/year-of-giving (2019/05/20).
- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (2013). **قرار مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال بشأن الإفصاح رقم (1) لعام 2013 بتعليمات معدلة لتعليمات رقم (2) لسنة 2008 بشأن الإفصاح**. تم الاسترداد من https://bit.ly/2DUHlxH (2019/05/12).

- وهيبة، مقدم، وبابا ،عبد القادر. (2008). **المسؤولية الاجتماعية ميزة خالقة للقيمة**. مجلة "revue economie et management"، مطبوعات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

المراجع الأجنبية

- Burianova, L., &Paulik, J. (2014). Corporate Social Responsibility inCommercial Banking-A Case Study from the CzechRepublic. Journal ofcompetitiveness, 1(6), 50-70.
- Business for Social Responsibility. (2000). Introduction to Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://www.khbo.be/~lodew/Cursussen/4eingenieurCL/The%20Global%20Business%20Responibility%20Resource%20Center.doc [13 may 2019].
- Business for Social Responsibility. (2003a). Issues in Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://www.bsr.org/AdvisoryServices/Issues.cfm [13 may 2019].
- Business for Social Responsibility. (2003b). Overview of Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://www.bsr.org/BSRResources/IssueBriefDetail.cfm?DocumentID=48809 [13 may 2019].
- Carroll, A. (1983). Corporate social responsibility: Will industry respond to cutbacks in social program funding? Vital Speeches of the Day, 49, 604-608.
- Carroll, A. (1979). A three dimensional conceptual model of corporate social performance. Academy of Management Review, 497-505.
- Carroll, A. (1991) The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral

- Carroll, A. B. (1999). Corporate social responsibility: Evolution of a definitional construct. Business and Society, 38(3), 268–295.
- Carson, T. (1993). Friedman's Theory of Corporate Social Responsibility. Business & Professional Ethics Journal, 12(1), 3–32. http://www.jstor.org/stable/27800897
- Commission of the European Communities. (2002). Corporate Social Responsibility – Main Issues, MEMO/02/153, Brussels.
- Commission of the European Communities. (2002). Corporate Social Responsibility – Main Issues, MEMO/02/153, Brussels.
- Commission of the European Communities. (2003). What is Corporate Social Responsibility (CSR)? Retrieved from http://europa.eu.int/comm/employment_social/soc-dial/csr/csr_whatiscsr.htm [12 May 2019].
- Commission of the European Communities. 2001. Promoting a European Framework for Corporate Social Responsibilities, COM(2001) 366 final, Brussels.
- Committee for Economic Development. (1971). "Social Responsibilities of Business Corporations," CED, New York.
- CSRwire. 2003. AboutCSRwire. Retrieved from http://www.csrwire.com/page.cgi/about.html [12 May 2019].
- Ethical Performance. (2003). Introduction: Defining Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://www.ethicalperformance.com/bestpractice/archive/1001/introduction.html [12 May 2019].
- Ethics in Action Awards. (2003). What is Corporate Social Responsibility? Retrieved from http://www.ethicsinaction.com/whatiscsr/qanda.html [12 May 2019].

- Frederick W. C. (2008). Corporate social responsibility: deep roots, flourishing growth, promising future, in The Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility, Chapter 23, eds Crane A.,
- Friedman, A. L., and S. Miles, "Stakeholders: Theory and Practice," Oxford University Press, Oxford, 2006.
- Garriga, E., &Melé, D. (2004). Corporate social responsibility theories: Mapping theTerritory,*Journal of Business Ethics* 53, 51–71 (2004). https://doi.org/10.1023/B:BUSI.0000039399.90587.34
- German Federal Government. (2010). National Strategy for Corporate Social Responsibility. Berlin, 6th October 2010. Retrieved from https://www.comunicarseweb.com/sites/default/files/biblioteca/pdf//1322225921_44480200-Estrategia-Nacional-de-Responsabilidad-Social-Corporativa-de-Alemania-Update-2010.pdf [12 May 2019].
- Global Corporate Social Responsibility Policies Project. (2003). A Role for the Government – Issues at Hand, Kenan-Flagler Business School of the University of North Carolina, Chapel Hill. Retrieved from http://www.csrpolicies.org/CSRRoleGov/CSR_Issue/csr_issue.html [12 May 2019].
- Global Corporate Social Responsibility Policies Project. (2003). A Role for the Government – Issues at Hand, Kenan-Flagler Business School of the University of North Carolina, Chapel Hill. Retrieved from http://www.csrpolicies.org/CSRRoleGov/CSR_Issue/csr_issue.html [12 May 2019].
- Hopkins M. (1998). The Planetary Bargain: Corporate Social Responsibility Comes of Age. Macmillan: London.
- IndianNGOs.com. (2003). Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://www.indianngos.com/corporate/members/researcha.htm [12 May 2019].

- International Business Leaders Forum (IBLF). (2003). IBLF Members. Retrieved from http://www.iblf.org/csr/csrwebassist.nsf/content/g1.html [12 May 2013].
- Jensen, Michael C. &Meckling, William H., 1976. "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure," Journal of Financial Economics, Elsevier, vol. 3(4), pages 305-360, October.
- Kiliç, M., Kuzey, C., &Uyar, A. (2015). The impact of ownership and board structure on Corporate Social Responsibility (CSR) reporting in the Turkish banking industry. Corporate Governance, 15(3), 357-374.
- Kim, K.(A)., Byon, K.K., Song, H. and Kim, K. (2018), "Internal contributions to initiating corporate social responsibility in sport organizations", Management Decision, Vol. 56 No. 8, pp. 1804-1817. Retrieved from https://doi.org/10.1108/MD-04-2017-0369
- Li, T., Hao, L., Kubiczek, J., &Pietrzyk, A. (2021). Corporate social responsibility of sports club in the era of coronavirus pandemic. Zagłębie Sosnowiec case study. Economic Research-EkonomskaIstraživanja,1-20. Retrieved from https://doi.org/10.1080/1331677X.2021 .
- Marsden C. (2001). The Role of Public Authorities in Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://www.alter.be/socialresponsibility/people/marchri/en/displayPerson [12 May 2019].
- Matten D, Crane A. (2005). Corporate citizenship: toward an extended theoretical conceptualization. The Academy of Management Review 30(1): 166–179.
- Michael C. Jensen and William H. Meckling. (1976). Retrieved from https://www.sfu.ca/~wainwrig/Econ400/jensen-meckling.pdf
- Porter, M. E. (1985). Competitive advantage: Creating and sustaining superior performance. New York: Free Press.

- Pride, M., William and Ferrell,. C.O., (1997). "Marketing Concepts And Strategies,(Ninth Edition, Houghton, Mifflin company, Boston,) P65.
- Strategis.(2003). What is CSR? Retrieved from http://strategis.ic.gc.ca/epic/internet/incsrrse.nsf/vwGeneratedInterE/h_rs00094e.html [12 may 2019].
- UK Government. (2001). UK Government Response to European Commission Green Paper on Corporate Social Responsibility. Retrieved from http://europa.eu.int/comm/employment_social/soc-dial/csr/pdf2/013-GOVNAT_United-Kingdom_UK_011221_en.pdf [13 may 2019].
- Westerbeek, H., & Smith, A. (2003). Sport business in the global marketplace. Palgrave Macmillan.
- Woodward-Clyde. (1999). Key Opportunities and Risks to New Zealand's Export Trade from Green Market Signals, final paper, Sustainable Management Fund Project 6117. New Zealand Trade and Development Board: Auckland.
- World Business Council for Sustainable Development. (1999). Corporate Social Responsibility: Meeting Changing Expectations. World Business Council for Sustainable Development: Geneva.
- World Business Council for Sustainable Development. (2000). Corporate Social Responsibility: Making Good Business Sense. World Business Council for Sustainable Development: Geneva.

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
2.1	مراحل التطور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.....	14
2.2	تعريف المسؤولية الاجتماعية	16
2.3	مداخل المسؤولية الاجتماعية	21
2.4	الخطة الاستراتيجية للقطاع الرياضي على مستوى المجلس الأعلى للشباب والرياضة	48
2.5	الأهداف الاستراتيجية للجنة الأولمبية الفلسطينية	49
2.6	الاتحادات الرياضية الفلسطينية	51
3.1	مجتمع الدراسة	79
3.2	أسماء البنوك المقارنة	79
4.1	مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الرياضي	82
4.2	مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي القطاع الاجتماعي	83
4.3	مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الأخصائيين القانونيين	84
4.4	مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أخصائيي تكنولوجيا المعلومات	85
4.5	مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر شركات القطاع الخاص.....	85
4.6	قيام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي	86
4.7	قيام القطاع الخاص بمراعاة الأولويات المطلوبة لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني	87
4.8	وجود هناك وعي وثقافة كافيين لدى المنظومة الرياضية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لاستدامة القطاع الرياضي الفلسطيني	88
4.9	مقدار الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه استدامة القطاع الرياضي	89
4.10	كفاية ما يقوم به القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية لاستدامة القطاع الرياضي	90
4.11	توافق دعم القطاع الرياضي مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	91

4.12	تخصيص نسبة معينة من مخصص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي	92
4.13	التسهيلات والحوافز الحكومية التي توفرها الحكومة للقطاع الخاص مقابل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	92
4.14	وجود قوانين وأنظمة ولوائح تشريعية تنظم عملية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي في فلسطين	93
4.15	الإمكانية القانونية لتحقيق نسبة معينة من نسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي	94
4.16	وجود دور حكومي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الرياضي	94
4.17	وجود استراتيجية وطنية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	95
4.18	اعتبار القطاع الرياضي أداة من أدوات التنمية المستدامة	96
4.19	تحقيق القطاع الرياضي لأهداف التنمية الاجتماعية في فلسطين	97
4.20	تحقيق القطاع الخاص لأهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين	99
4.21	تكامل الأدوار بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية	100
4.22	وجود منصة إلكترونية تنظم المسؤولية الاجتماعية	101
4.23	وجود بوابة موحدة لقواعد بيانات القطاع الرياضي تسهم في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	103
4.24	إمكانية تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال عمليات الإبداع التكنولوجي	104
4.25	دور الإعلام الفلسطيني في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الرياضي	105
4.26	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2011	107
4.27	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2012	107
4.28	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2013	108
4.29	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2014	109
4.30	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2015	109
4.31	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2016	110
4.32	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2017	111
4.33	إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2018	111

4.34 إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2019 112
4.35 إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2020 113
5.1 إحصائيات المسؤولية الاجتماعية لقطاع البنوك لعام 2011-2020..... 125

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	أنموذج المسؤولية الاجتماعية	4
2.1	أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية	22
2.2	تجارب عالمية للمسؤولية الاجتماعية	26
2.3	نظريات المسؤولية الاجتماعية.....	34
2.4	مجموعات أصحاب المصلحة.....	37
2.5	نظريات المسؤولية الاجتماعية حسب تصنيف(Garriga&Mele)	39
2.6	عناصر المسؤولية الاجتماعية	40
2.7	أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر كارول.....	42
2.8	مكونات القطاع الرياضي الفلسطيني.....	46
2.9	تطور العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.....	60
5.1	مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....	115
5.2	دور القطاع الرياضي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.....	116
5.3	الدور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في استدامة القطاع الرياضي الفلسطيني.....	118
5.4	دور القوانين والتشريعات الفلسطينية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الرياضة الفلسطينية.....	119
5.5	الدور الاجتماعي للقطاع الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.....	121
5.6	دور تكنولوجيا المعلومات في استدامة القطاع الرياضي من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.....	122
5.7	دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في استدامة القطاع الرياضي في فلسطين.....	124
5.8	مقارنة مؤشر السنوات 2011-2020.....	126

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
إقرار	.....	أ
شكر وعرفان	.....	ب
المصطلحات	.....	ج
المختصرات	.....	هـ
ملخص الدراسة	.....	و
ملخص الدراسة بالإنجليزية	.....	ز
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1	مقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة.....	3
1.3	أنموذج الدراسة.....	4
1.4	أسئلة الدراسة.....	4
1.5	أهداف الدراسة.....	8
1.6	أهمية الدراسة.....	9
1.7	حدود الدراسة.....	9
1.8	محددات الدراسة.....	10
1.9	الهيكل التنظيمي لمحتوى الدراسة.....	10
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	12
2.1	**المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية**.....	13
2.1.1	تمهيد.....	13
2.1.2	تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....	14
2.1.3	تعريف المسؤولية الاجتماعية.....	16
2.1.4	مداخل المسؤولية الاجتماعية.....	20
2.1.5	القانون الفلسطيني والمسؤولية الاجتماعية للشركات.....	21
2.1.6	أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية.....	22
2.1.7	المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري.....	24
2.1.8	المسؤولية الاجتماعية والدعايات والإعلان	25
2.1.9	تجارب عالمية في المسؤولية الاجتماعية	26

2.1.10	نظريات المسؤولية الاجتماعية.....	34
2.1.11	عناصر المسؤولية الاجتماعية.....	40
2.1.12	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	42
2.1.13	مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.....	43
2.2	**المبحث الثاني: القطاع الرياضي**.....	46
2.2.1	مفهوم الرياضة.....	46
2.2.2	مكونات القطاع الرياضي الفلسطيني.....	46
2.2.2.1	المجلس الأعلى للشباب والرياضة.....	46
2.2.2.2	اللجنة الأولمبية.....	49
2.2.2.3	الاتحادات الرياضية الفلسطينية.....	50
2.2.2.4	الأندية والمراكز الرياضية.....	52
2.2.3	المسؤولية الاجتماعية في الرياضة.....	52
2.2.4	الرياضة وأهداف التنمية المستدامة 2030	54
2.2.5	الدور التكاملي بين القطاع الرياضي والقطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.....	57
2.3	**المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات**	60
2.3.1	التمهيد.....	60
2.3.2	مفهوم تكنولوجيا المعلومات	60
2.3.3	أهمية المعلومات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.....	62
2.4	**عرض الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والأجنبية**.....	63
2.4.1	الدراسات المحلية الفلسطينية.....	63
2.4.2	الدراسات العربية.....	68
2.4.3	الدراسات الأجنبية.....	71
2.4.4	التعليق على الدراسات السابقة.....	72
2.4.5	أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.....	73
2.4.6	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	73

الفصل الثالث: إجراءات ومنهجية الدراسة 75
3.1 مقدمة..... 76
3.2 منهج الدراسة..... 76
3.3 أدوات الدراسة..... 76
3.4 الصدق والثبات 77
3.5 مصادر جمع المعلومات..... 78
3.6 مجتمع الدراسة وعينتها..... 78
3.7 إجراءات تطبيق أداة الدراسة..... 80
الفصل الرابع: تحليل وعرض النتائج 81
4.1 مقدمة..... 82
4.2 عرض نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات..... 82
4.3 عرض نتائج إحصائيات البنوك..... 107
الفصل الخامس: نتائج الدراسة والتوصيات 114
5.1 المقدمة 115
5.2 مناقشة نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات..... 115
5.3 مناقشة المسؤولية الاجتماعية للبنوك..... 125
5.4 التوصيات..... 127
قائمة المراجع 131
فهرس الجداول..... 141
فهرس الأشكال 144
فهرس المحتويات 145